وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعةيحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

الموضوع:

# تقدير دالة الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2017)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصادكمي

إعداد الطالبين :

– حسين شوقرد

–شريفة منداس

تحت إشراف الأستاذ :

د/ محمود مصباحي

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ محمد رتيعة .....رئيسا

د/ محمود مصباحي .....مشرفا

د/سيد علي صغيري .....مناقشا

السنة الجامعية:2018-2019

**تمهيـــــــد :**

بعد عرض الإطار النظري للاستهلاك العائلي ، وذكر أهم المحددات الاقتصادية ، و كذلك النظريات المختلفة ذات الصلة ، وسوف نقوم باختبار العلاقة بين الاستهلاك العائلي ومحدداته الاقتصادية باستخدام برنامج EVIEWS 09 على سلسلة من البيانات (1980 – 2017) .

و في هذا الفصل سنتطرق إلى مبحثين كما يلي :

**المبحث الأول** : تحليل النماذج المختلفة المتعلقة ب: استهلاك العائلات الجزائرية ، وهو نموذج كينز و دوزمبري و براون .

**المبحث الثاني** : تحليل متعدد المتغيرات للبيانات من (1980 – 2017) ، ثم تقدير النموذج (VAR).

## المبحث الأول : تحليل النماذج المختلفة المتعلقة بنماذج الاستهلاك .

سنتطرق في هذا المبحث لإختبار النماذج النظرية المختلفة المتعلقة بوظيفة الاستهلاك ، أي نمط استهلاك عند كينز ودوزمبري و براون .

### 1: تقدير نموذج استهلاك كينز :

قدر كينز وظيفة الاستهلاك على المدى القصير ، من خلال الشكل العام لوظيفة الاستهلاك عند كينز يكتب كما يلي :

$$CFM_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t + \varepsilon_t$$

$\boldsymbol{CFM_t}$ : الاستهلاك .

$\boldsymbol{\beta_0}$ : الاستهلاك التلقائي.

$\boldsymbol{\beta_1}$ : الميل الحدي للاستهلاك .

$\boldsymbol{Y_t}$: الدخل المتاح.

$\boldsymbol{\varepsilon_t}$ : المتغير العشوائي

وكانت نتائج تقدير نموذج استهلاك عند كينز على النحو التالي :

$$CFM_t = 148134.5 + 0.42Y_t + \varepsilon_t$$

$$(42.63) \qquad (2.100)$$

$$N = 38 ; \ R^2 = 0.98 ; \ D_U = 1.53 ; \ D_L = 1.42 ; \ DW = 0.53$$

$$F = 1817.07$$

**– إختبار الارتباط الذاتي للنموذج** : بما أن البيانات بيانات سلاسل زمنية فإن فإن مشكل الارتباط الذاتي هو الأكثر شيوعا أو حدوثا في هذا النوع من البيانات ، وعليه نلاحظ أن احصائية داربن واتسن قيمتها

تساوي $DW = 0.53$ وهي تقع في المجال مابين 0 و$D_L = 1.42$ مما يدل على وجود ارتباط ذاتي موجب، لذلك يجب معالجة الإرتباط الذاتي لتحسين النموذج .

ويمكن تحسين نموذج كينز وذلك من خلال معالجة مشكلة الإرتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين من خلال برنامج eviews وفق المعادلة التالية : (باستخدام طريقة الفرق العام )

$$CFM_t = 76396.54 + 0.41Y_t + \varepsilon_t$$

( 1.54 ) ( 19.50 )

$$N = 37 ; R^2 = 0.91 ; D_U = 1.53 ; D_L = 1.41 ; DW = 1.78$$

$$F = 359.84$$

**1-1 : التقييم الاقتصادي** : قيمة الاستهلاك التلقائي موجبة ( 76396.54 ) ، أما بخصوص الميل الحدي للاستهلاك فقيمته ( 0.41 ) ، وهذا يعني أن الزيادة في الدخل الوطني بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ب ( 0.41 ) ، وحدة وهذا ما يوافق فرضيات نظرية الدخل المطلق .

**2-1 : التقييم الإحصائي** :

✓ **إختبار معنوية المعلمة $\beta_0$** : الأمر يتعلق باختبار الفرضيات التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 & \text{فرضية البديلة} \end{cases}$$

عند مستوى معنوي ($\alpha = 5\%$) درجة حرية ( $N - K = 37$ ) نجد أن احصائية T ستودنت المجدولة تساوي (2.021) وهي أكبر من احصائية T ستودنت المحسوبة (1.53) . أي $T_C < T_T$ ومنه فإننا نقبل الفرضية $H_0$ ونقر بعدم معنوية معلمة الثابت .

✓ **إختبار معنوية المعلمة $\beta_1$** : الأمر يتعلق باختبار الفرضيات التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 & \text{فرضية البديلة} \end{cases}$$

عند درجة حرية( $N - K = 37$ ) و مستوى معنوي ($\alpha = 5\%$) لدينا احصائية $T_T$ المجدولة ( $T_T = 2.042$ ) وهي أقل من $T_C$ المحسوبة حيث ( $T_C = 19.5$ ) أي ( $T_C > T_T$ ) ومنه فإننا نقبل الفرضية $H_1$ أي أن الدخل الوطني المتاح يؤثر على الاستهلاك العائلي .

✓ **إختبار المعنوية الكلية للمعالم** :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \text{ أو } \beta_1 \neq 0 & \text{فرضية البديلة} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن :عند مستوى معنوية ($\alpha = 5\%$ )

درجة حرية ( $N - K = 37$ ) نجد أن احصائية F المجدولة تساوي ( $F_T = 4.08$ ) وهي أصغر من ( $F_C = 359.84$ ) ، ومنه فإننا نقبل الفرضية $H_1$ وهذا يدل على جودة النموذج ككل .

✓ **معامل التحديد $R^2$** : نلاحظ أن $R^2 = 0.91$ أي أن الدخل الوطني المتاح يفسر 91% من الاستهلاك العائلي .

✓ **إختبار الإرتباط الذاتي : بالنسبة لإختبار DW** : حسب احصائية DW عند مستوى معنوية 5% و $K = 1$ و $N = 37$ فإن

$$4 - D_U = 2.47 \; ; \; 4 - D_L = 2.59 \; ; D_U = 1.53 \; ; D_L = 1.41 \; ;$$

$$DW = 1.78$$

✓ من خلال ما سبق نلاحظ أن $D_U < DW < 2$ ، ومنه عدم وجود الإرتباط الذاتي .

**2- تقدير نموذج الاستهلاك لدوزمبري :**

يتم كتابة الشكل العام لوظيفة الاستهلاك لدوزمبري كما يلي :

$$CFM_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t + \beta_2 Y_{(t-1)} + \varepsilon_t$$

$CFM_t$ : الاستهلاك العائلي .

$\beta_0$ : الاستهلاك التلقائي .

$\beta_1$ : الميل الحدي للاستهلاك .

$Y_t$ : الدخل المتاح ، $Y_{(t-1)}$ : الدخل المتاح في الفترة السابقة .

$\varepsilon_t$ : المتغير العشوائي

بعد تقدير النموذج تحصلنا على النتائج التالية :

$$CFM_t = 182651.5 + 0.17Y_t + 0.26Y_{(t-1)} + \varepsilon_t$$

(2.67) ( 2.65 ) ( 1.9 )

$$N = 37 ; R^2 = 0.91 ; D_U = 1.59 ; D_L = 1.36 ; DW = 0.29$$

$$F = 1017.95$$

**– إختبار وجود الارتباط الذاتي :**

نلاحظ أن قيمة $0< DW<D_l$ أي أنه يوجد ارتباط ذاتي موجب في النموذج لذا يجب التخلص منه وتصحيح النموذج .

ويمكن تحسين نموذج دوزمبري وذلك من خلال معالجة مشكلة الإرتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين باستخدام برنامج eviews وفق المعادلة التالية :

$$CFM_t = 52033.6 + 0.2Y_t + 0.22Y_{(t-1)} + \varepsilon_t$$

(1.47) (5.81) (6.3)

$$N = 36 ; R^2 = 0.90 ; D_U = 1.58 ; D_L = 1.35 ; DW = 1.22$$

$$F = 156.59$$

**1-1 : التقييم الاقتصادي** : من خلال تقديرنا للنموذج نلاحظ وجود علاقة طردية بين الاستهلاك و الدخل المتاح الحالي من جهة و الدخل المتاح للفترة السابقة من جهة أخرى ، فإذا زاد الدخل الوطني المتاح الحالي بوحدة واحدة فإن الاستهلاك العائلي يزيد ب 0.2 وحدة ، و إذا زاد الدخل الوطني المتاح للفترة السابقة بوحدة واحدة فإن الاستهلاك العائلي يزيد ب 0.22 وحدة ، أما بخصوص الاستهلاك التلقائي فيقدر ب 52033.6 مليون دينار جزائري وهذا ما يتفق فرضيات الدخل النسبي لدوزمبري .

**2-1 : التقييم الإحصائي :**

✓ **إختبار معنوية المعلمة $\beta_0$** : الأمر يتعلق باختبار الفرضيات التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

عند مستوى معنوي ( $\alpha = 5\%$ ) درجة حرية( $N - K = 36$ ) نجد أن احصائية T ستودنت المجدولة تساوي (2.021) وهي أكبر من احصائية T ستودنت المحسوبة (1.47) . أي $T_C < T_T$ ومنه فإننا نقبل الفرضية $H_0$ ونقر بعدم معنوية معلمة الثابت .

✓ **إختبار معنوية المعلمة $\beta_1$** : الأمر يتعلق باختبار الفرضيات التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

عند درجة درجة حرية ( $N - K = 36$ ) و مستوى معنوي ( $\alpha = 5\%$ ) لدينا احصائية $T_T$ المجدولة ( $T_T = 2.021$ ) وهي أقل من $T_C$ المحسوبة حيث ( $T_C = 5.81$ ) أي ( $T_C > T_T$ ) و منه فإننا نقبل الفرضية $H_1$ أي أن الدخل الوطني المتاح يؤثر على الاستهلاك العائلي .

✓ **إختبار معنوية المعلمة $\beta_2$** : الأمر يتعلق باختبار الفرضيات التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_2 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1 : \beta_2 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

عند درجة درجة حرية ( $N - K = 36$ ) و مستوى معنوي ( $\alpha = 5\%$ ) لدينا احصائية $T_T$ المجدولة ( $T_T = 2.021$ ) وهي أقل من $T_C$ المحسوبة حيث= ( $T_C$ 6.3 ) أي ( $T_C > T_T$ ) ومنه فإننا نقبل الفرضية $H_1$ أي أن الدخل الوطني المتاح للفترة السابقة يؤثر على الاستهلاك العائلي .

✓ **إختبار المعنوية الكلية للمعالم** :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \text{ أو } \beta_1 \neq 0 \text{ أو } \beta_2 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن :عند مستوى معنوية $(\alpha = 5\%)$ درجة حرية

$(N-K=36)$ نجد أن احصائية F المجدولة تساوي $(F_T = 3.23)$ وهي أصغر من $(F_C = 156.59)$، ومنه فإننا نقبل الفرضية $H_1$ وهذا يدل على جودة النموذج ككل .

✓ **معامل التحديد $R^2$** : نلاحظ أن $R^2 = 0.90$ أي أن الدخل الوطني المتاح يفسر 90% من الاستهلاك العائلي .

✓ **إختبار الإرتباط الذاتي : بالنسبة لإختبار DW** : حسب احصائية DW عند مستوى معنوية 5 % و $K = 1$ و $N = 36$ فإن

$$4 - D_U = 2.42 \; ; \; 4 - D_L = 2.65 \; ; D_U = 1.58; D_L = 1.35 \; ;$$

$$DW = 1.22$$

من خلال ما سبق نلاحظ أن ، $0 < DW < D_l$، ومنه وجود الإرتباط الذاتي رغم أننا عالجنا هذه المشكلة بإستخدام برنامج eviews

**3- تقدير نموذج الاستهلاك لبراون :**

يتم كتابة الشكل العام لوظيفة الاستهلاك لبراون كما يلي :

$$CFM_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t + \beta_2 CFM_{(t-1)} + \varepsilon_t$$

$CFM_t$ : الاستهلاك العائلي ، $CFM_{(t-1)}$ : الاستهلاك العائلي في الفترة السابقة .

$\beta_0$ : الاستهلاك التلقائي .

$\beta_1$ : الميل الحدي للاستهلاك .

$Y$ : الدخل المتاح.

$\varepsilon_t$ : المتغير العشوائي

وكأنت نتائج تقدير نموذج استهلاك عند براون على النحو التالي :

$$CFM_t = 38238.25 + 0.04Y_t + 0.99CFM_{(t-1)} + \varepsilon_t$$

(2.34) (2.61) (26.89)

$$N = 37 ; R^2 = 0.99; D_U = 1.59 ; D_L = 1.36 ; DW = 0.99$$

$$F = 19088.44$$

**1-1 : التقييم الاقتصادي** : من خلال تقديرنا للنموذج نلاحظ وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي و الدخل المتاح من جهة و الاستهلاك العائلي للفترة السابقة من جهة أخرى ، فإذا زاد الدخل الوطني المتاح بوحدة واحدة فإن الاستهلاك العائلي الحالي يزيد ب 0.04 وحدة ، و إذا زاد الاستهلاك العائلي للفترة السابقة بوحدة واحدة فإن الاستهلاك العائلي الحالي يزيد ب 0.99 وحدة ، أما بخصوص الاستهلاك التلقائي فيقدر ب 23021.64 مليون دينار جزائري .

**2-1 : التقييم الإحصائي** :

✓ **إختبار معنوية المعلمة $\beta_0$** : الأمر يتعلق باختبار الفرضيات التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

عند مستوى معنوي ( $\alpha = 5\%$ ) درجة حرية( $N - K = 35$ ) نجد أن احصائية T ستودنت المجدولة تساوي ( 2.021 ) وهي أكبر من احصائية T ستودنت المحسوبة (2.34) . أي $T_C > T_T$ ومنه فإننا نقبل الفرضية $H_1$ ونقر بمعنوية معلمة الثابت أي أن الاستهلاك التلقائي يؤثر على الاستهلاك العائلي .

✓ **إختبار معنوية المعلمة $\beta_1$** : الأمر يتعلق باختبار الفرضيات التالية :

$$\begin{cases} \mathrm{H}_0 : \beta_1 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ \mathrm{H}_1 : \beta_1 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

عند درجة درجة حرية ( $N - K = 36$ ) و مستوى معنوي ( $\alpha = 5\%$ ) لدينا احصائية $T_T$ المجدولة ( $T_T = 2.021$ ) وهي أقل من $T_C$ المحسوبة حيث= ( $T_C$ = 2.61 ) أي ( $T_C > T_T$ ) ومنه فإننا نقبل الفرضية $\mathrm{H}_1$ أي أن الدخل الوطني المتاح يؤثر على الاستهلاك العائلي .

✓ **إختبار معنوية المعلمة $\beta_2$** : الأمر يتعلق باختبار الفرضيات التالية :

$$\begin{cases} \mathrm{H}_0 : \beta_2 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ \mathrm{H}_1 : \beta_2 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

عند درجة درجة حرية ( $N - K = 36$ ) و مستوى معنوي ( $\alpha = 5\%$ ) لدينا احصائية $T_T$ المجدولة ( $T_T = 2.021$ ) وهي أقل من $T_C$ المحسوبة حيث ( $T_C = 26.89$ ) أي ( $T_C > T_T$ ) ومنه فإننا نقبل الفرضية $\mathrm{H}_1$ أي أن الاستهلاك العائلي للفترة السابقة يؤثر على الاستهلاك الحالي .

✓ **إختبار المعنوية الكلية للمعالم** :

$$\begin{cases} \mathrm{H}_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ \mathrm{H}_1 : \beta_0 \neq 0 \text{ أو } \beta_1 \neq 0 \text{ أو } \beta_2 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن :عند مستوى معنوية ( $\alpha = 5\%$ ) درجة حرية ( $N - K = 36$ ) نجد أن احصائية F المجدولة تساوي ( $F_T = 3.23$ ) وهي أصغر من ( $F_C = 19088.04$ )، ومنه فإننا نقبل الفرضية $\mathrm{H}_1$ وهذا يدل على جودة النموذج ككل .

✓ **معامل التحديد $R^2$** : نلاحظ أن $R^2 = 0.99$ أي أن الدخل الوطني المتاح يفسر 99% من الاستهلاك العائلي .

✓ **إختبار الإرتباط الذاتي** : احصائية **DW** غير صالحة لإختبار الإرتباط الذاتي لكونه يحتوي على متغير مؤخر لذلك سنستعمل إختبار **ljung-box**

**ملاحظة** : هناك العديد من الإختبارات التي تهتم بالكشف عن مشكل الإرتباط الذاتي و من بين أكثر الإختبارات شيوعا إختبار داربن واتسن ، إلا أن الإعتماد على هذا الإختبار في النماذج التي تحتوي على متغيرات داخلية مؤخرة ، يمكن أن يؤدي بنا إلى نتائج خاطئة فيما يتعلق بوجود أو عدم وجود الإرتباط الذاتي ذلك بسبب العيوب التي ترفق هذا الإختبار في حالة النماذج التي تحتوي على متغيرات تابعة مؤخرة كمتغيرات مفسرة في النماذج الديناميكية ، بحيث تكون احصائية هذا الإختبار متحيزة نحو القيمة (**2**) ، مما يؤدي بنا إلى القبول الخاطئ للفرضية $(H_0)$ . بالإضافة إلى هذا العيب فإن هذا الإختبار يعأني من مشكل آخر لايقل خطورة عن السابق ويتمثل في كونه هذا الإختبار يكشف فقط على مشكل الإرتباط الذاتي من الدرجة الأولى ضف إلى ذالك[1] مجال عدم الحسم ، لهذا فإننا سوف نعتمد في دراستنا هذه – ولأجل إختبار وجود مشكل الإرتباط الذاتي – على إختبارات أخرى أكثر ملائمة وعموما كإختبار (**ljung-box**) وذلك من خلال ملاحظة (**correlogram**) الخاص بسلسلة البواقي الناتجة عن تقدير النماذج المعينة .

[1] - M .Nerlov and K .F. Wallis, "Use of DW statistic in Inappropriate situation ", Econometrica , Vol. 34, 1966 pp 235 – 238 .

**الشكل ( 14) : التمثيل التمثيل البيان ي لدالة الإرتباط الذاتي لنموذج براون .**

Date: 06/12/19 Time: 19:21
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

| Autocorrelation | Partial Correlation | | AC | PAC | Q-Stat | Prob |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1 | 0.205 | 0.205 | 1.6866 | 0.194 |
| | | 2 | -0.173 | -0.224 | 2.9179 | 0.232 |
| | | 3 | -0.064 | 0.027 | 3.0944 | 0.377 |
| | | 4 | -0.167 | -0.215 | 4.3089 | 0.366 |
| | | 5 | -0.022 | 0.071 | 4.3315 | 0.503 |
| | | 6 | 0.210 | 0.140 | 6.3909 | 0.381 |
| | | 7 | -0.105 | -0.222 | 6.9172 | 0.438 |
| | | 8 | -0.166 | -0.040 | 8.2821 | 0.406 |
| | | 9 | -0.121 | -0.163 | 9.0390 | 0.434 |
| | | 10 | -0.028 | 0.075 | 9.0809 | 0.524 |
| | | 11 | 0.156 | 0.068 | 10.437 | 0.492 |
| | | 12 | 0.101 | -0.052 | 11.021 | 0.527 |
| | | 13 | -0.121 | -0.087 | 11.909 | 0.535 |
| | | 14 | -0.075 | -0.016 | 12.265 | 0.585 |
| | | 15 | -0.098 | -0.083 | 12.894 | 0.610 |
| | | 16 | 0.000 | 0.013 | 12.894 | 0.680 |

المصدر من إعداد الطالبين : إعتمادا على برنامج eviews 9

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه لايوجد مشكل الإرتباط الذاتي في النموذج حيث أن prob للاحصائية (prob=0.68) وهي أكبر من (0.05) وذلك من أجل 16 درجة للإرتباط الذاتي .

**4- إختيار النموذج الأمثل :**

لإختيار النموذج الأمثل نقوم بإستخدام المعيار الإحصائي التالي : المعيار المعلوماتي AKaike (AIC )

✓ **طريقة حساب AIC :**

$$\mathrm{AIC} = \ln\left(\frac{RSS}{N}\right) + \frac{2K}{N}$$

نموذج كينز :

$$\mathrm{AIC} = \ln\left(\frac{1.74 \times 10^{12}}{37}\right) + \frac{2}{37} = 24.628$$

نموذج دوزمبري :

$$\text{AIC} = \ln\left(\frac{7.97 \times 10^{11}}{36}\right) + \frac{4}{36} = 23.932$$

نموذج براون :

$$\text{AIC} = \ln\left(\frac{1.64 \times 10^{11}}{37}\right) + \frac{4}{37} = 22.320$$

وعليه أقل قيمة لمعيار AIC توجد عند نموذج براون الذي يمثل النموذج الأمثل .

**5– التحقق من صحة النموذج المختار :**

**5–1 إختبار عدم تجانس التباين :**

**الشكل (15) : يوضح إختبار عدم تجانس التباين**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

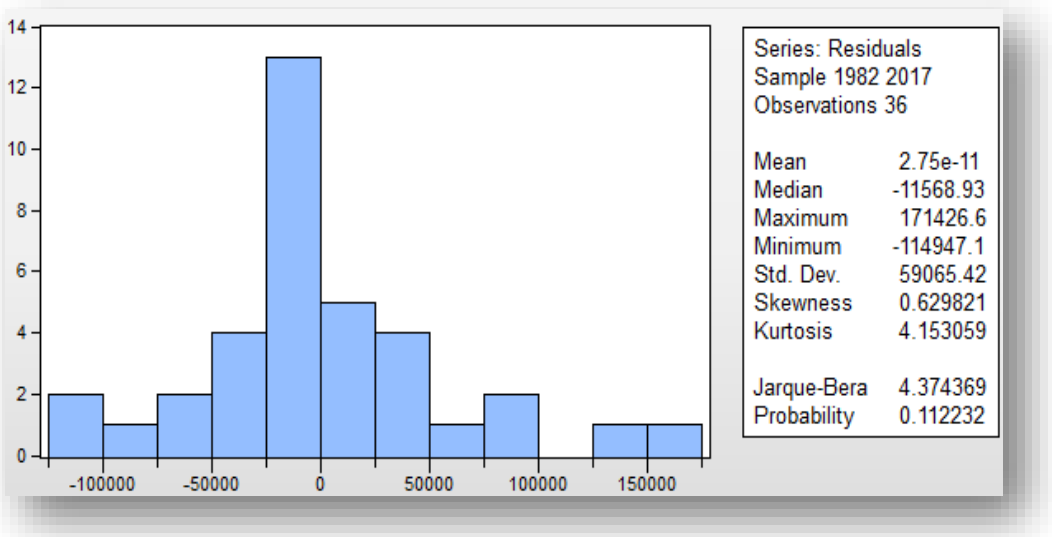
| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.736227 | Prob. F(2,34) | 0.4864 |
| Obs*R-squared | 1.535863 | Prob. Chi-Square(2) | 0.4640 |
| Scaled explained SS | 2.032844 | Prob. Chi-Square(2) | 0.3619 |

**المصدر : من إعداد الطالب بإستخدام مخرجات** برنامج Eviews 9

من خلال الجدول نتائج الإختبار نتأكد من عدم وجود مشكل عدم ثبات تجانس التباين للأخطاء ، حيث تم رفض فرَضية العدم وقبول الفرضية البديلة ، إذ أن تباين الأخطاء استنادا على نتيجة إحتمال chi – sq إذ بلغت قيمته 0.46 وهي أكبر من 0.05.

**2-5 إختبار التوزيع الطبيعي :**

**الشكل ( 16 ) : يوضح إختبار التوزيع الطبيعي**




**المصدر** :من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews 9

- حسب إختبار Jarque - Bera لدينا jb= 4.37 وقيمة الإحتمالية

jb prob = 0.11 > 0.05 ومنه فإن نموذج براون يتبع التوزيع الطبيعي حسب إختبار Jarque - Bera

## المبحث الثاني : تحليل متعدد المتغيرات باستخدام نماذج أشعة الإنحدار الذاتي (VAR)

### 1- تحديد و تحليل متغيرات الدراسة:

**1-1- عرض المتغيرات** : لإختيار المتغيرات ، حاولنا في دراستنا إختيار المتغيرات الخارجية التي ترتبط مع متغير الاستهلاك العائلي في الجزائر (CFM) .

تم إختيار المتغيرات على أساس البيانات المتاحة على مستوي ONS و البنك الدولي ، لقد إحتفظنا أخيرا بالمتغيرات التالية :

- الدخل الوطني المتاح بملايين الدينارات الجزائرية .
- الادخار الوطني المتاح بملايين الدينارات الجزائرية .
- معدل التضخم بالنسبة المئوية .

تم وضع علامة على الإختصارات التالية على التوالي (Y)،(S)،(INF) .

هناك متغيرات أخرى سواء كانت نوعية أو كمية ، لكننا حددنا دراستنا في المتغيرات الثلاثة أعلاه لأحد الأسباب :

- توفر البيانات .

أظهرت الملاحظات تباين بسيط ليكون لها تأثير كبير .

تأخذ دراستنا لوظيفة الاستهلاك العائلي الشكل العام التالي :

$$CFM_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t + \beta_2 S_t + \beta_3 INF_t + \varepsilon_t$$

$CFM_t$ :الاستهلاك العائلي .

$Y_t$ : الدخل الوطني المتاح .

$S_t$ : الادخار الوطني المتاح .

$INF_t$ : معدل التضخم .

وبالتالي يتم تشكيل وظيفة الاستهلاك على النحو التالي :

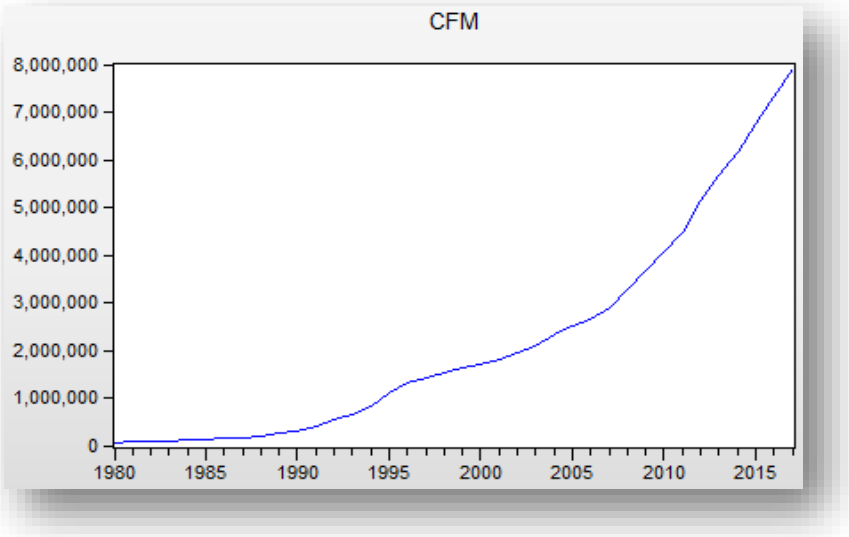
$$CFM = F(Y, S, INF)$$

**2-1 – تحليل رسومي لسلاسل المتغيرات :**

✓ **سلسلة الاستهلاك العائلي ($CFM$):**

يوضح الشكل أدناه تطور الاستهلاك النهائي للأسر بين عامي 1980 و 2017 .

**الشكل (17) : تطور الاستهلاك العائلي .**

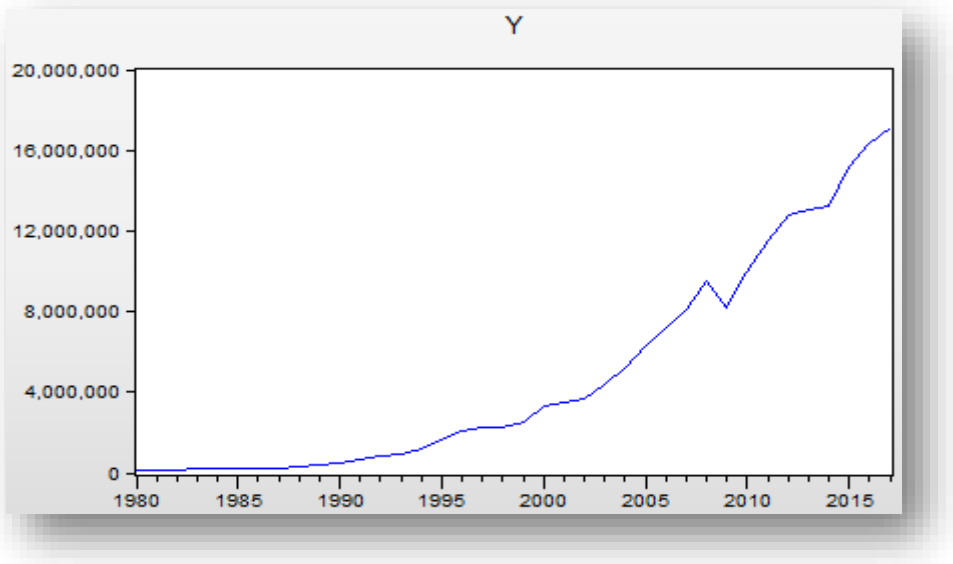



**المصدر** :من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews 9

من الشكل أعلاه ، يمكن ملاحظة أن الاستهلاك النهائي لديه ميل نحو الإرتفاع خلال الفترة بأكملها ، مما يعني أن هذه السلسلة ليست ثابتة.

✓ **سلسلة الدخل الوطني المتاح (Y) .**

**الشكل( 18): تطور الدخل الوطني المتاح .**

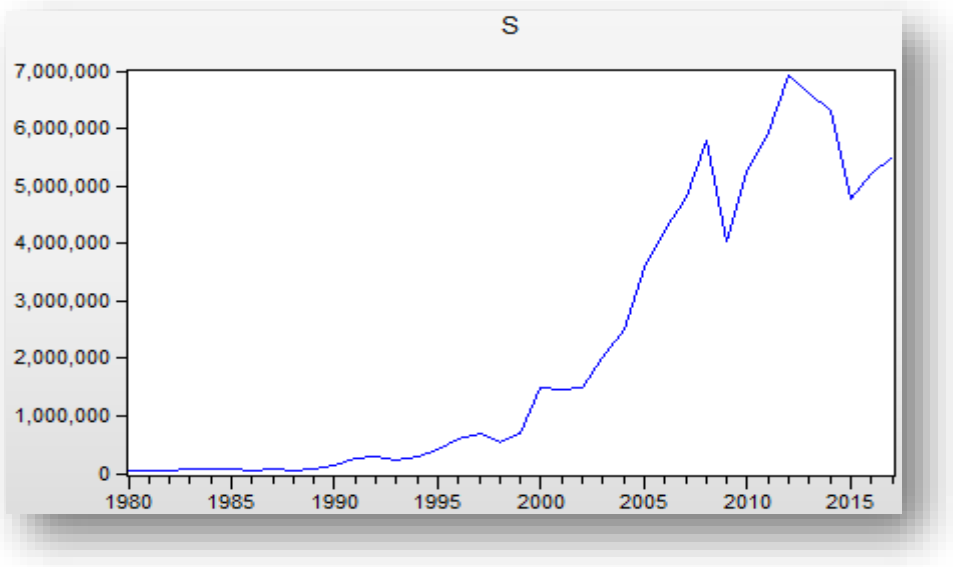



**المصدر** :من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews 9

نلاحظ من الرسم البيان ي أن السلسلة عادت إلى اتجاه صعودي طوال الفترة ، وبالتالي فإن سلسلة غير ثابتة.

✓ **سلسلة الادخار الوطني المتاح (Y) .**

**الشكل( 19): تطور الادخار الوطني المتاح .**

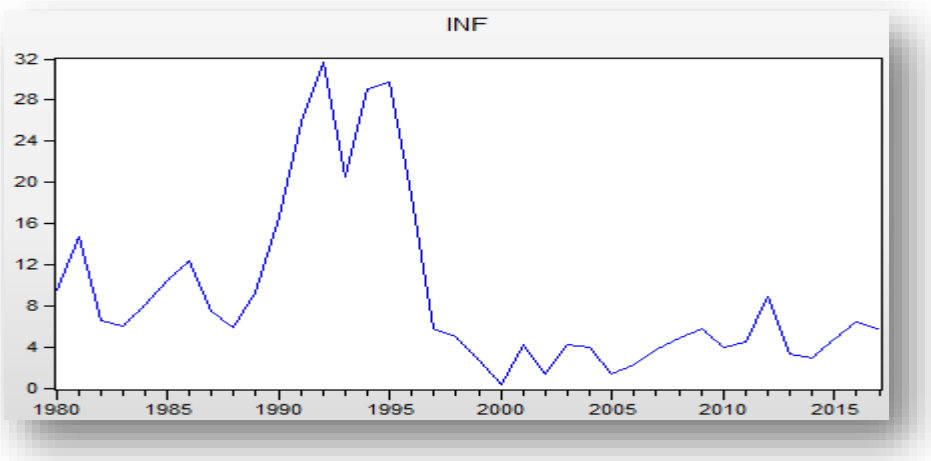



**المصدر** :من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews 9

بالنظر إلى الشكل البيان ي أعلاه نلاحظ أن الجزائر لم تعرف تطورات للادخار في السنوات الأولى ، حيث كأن الادخار مستقرا من سنة 1990 على سنة 1995 ، وبعدها بدأ الادخار في تزايد ، وبالتالي فإن سلسلة غير ثابتة .

✓ **سلسلة معدل التضخم (INF) .**

**الشكل( 20): تطور معدل التضخم .**




**المصدر** :من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews 9

يوضح الرسم البيان ي أن سلسلة معدل التضخم التي لوحظت في الفترة من 1980 إلى 2017 الحركات الصعودية والهبوطية ، ولكن سجلت معدلات عالية في عام 1992 و1995 ، والذي يسمح لنا أن نقول أنه غير ثابت.

## 2- مفاهيم أولية حول نماذج الإنحدار الذاتي VAR .

إن نمذجة أشعة الإنحدار الذاتي لابد من أن تتم وفقا لمراحل بداية من الدراسة الإستقرارية إلى إختبار السببية ، لذا حاولنا من خلال هذا المبحث إعطاء فكرة عامة عن نماذج أشعة الإنحدار الذاتي من خلال دراسة النموذج و التعرض إلى مختلف هذه المراحل .

✓ **دراسة النموذج :** يعتبر نموذج أشعة الإنحدار الذاتي كل متغير هو دالة للقيم الماضية أو المؤخرة و كذا القيم الماضية للمتغيرات الأخرى في النموذج و هو يتكون من مجموعة من المعادلات تساوي عدد المتغيرات المستخدمة في النموذج ، إضافة إلى المتغيرات العشوائية [1] . و يمكن ترجمتها رياضيا كما يلي

$$\begin{cases} Y_{1,t} = a_1 + \sum_{i=1}^{p} by_1 + \sum_{i=1}^{p} cy_2\, d_1 y_2 + \varepsilon_{1,t} \\ Y_{2,t} = a_2 + \sum_{i=2}^{p} by_1 + \sum_{i=1}^{p} cy_2\, d_2 y_1 + \varepsilon_{2,t} \end{cases}$$

حيث أن $\varepsilon_1$ و $\varepsilon_2$ تمثل حدودا عشوائية ، و هي مرتبطة و تتميز بأنها تشكل تشويش أبيض ، و يتم التعبير عن عدد المعلمات ب $p^* n^2$ حيث تشير p إلى عدد التأخيرات ، $n$ عدد المتغيرات المكونة للشعاع الذاتي ، وبشكل عام فإن النموذج ذو درجة التأخير p و عدد المتغيرات $n$ يرمز له ب $VAR$ (p) و يكتب على النحو التالي :

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \cdots + A_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (2)$$

مع:

$$Y_t = \begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \\ Y_{nt} \end{pmatrix} A_0 = \begin{pmatrix} a^0{}_1 \\ a^0{}_2 \\ a^0{}_n \end{pmatrix}, A_p = \begin{pmatrix} a^1{}_{1p} & a^2{}_{1p} & a^n{}_{1p} \\ a^1{}_{2p} & a^2{}_{2p} & a^n{}_{2p} \\ a^1{}_{np} & a^2{}_{np} & a^n{}_{np} \end{pmatrix}, \varepsilon_t = \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ \varepsilon_{nt} \end{pmatrix}$$

حيث: $Y_t$ شعاع بعده ( n,1 )

$A_P$ : مصفوفة المعالم ذات البعد ( n,1 )

[1]- REGIS BOURBONNAIS, **économétries manuelle et exercices corrigés** , 7eme édition, Dunod, Paris 2009,p 259

$A_0$ : شعاع ذو البعد ( n,1 ) للقيم الثابتة .

$\varepsilon_t$ : شعاع التشويش الأبيض ذو البعد ( n,1 ) إلى أن ونشير $\sum \varepsilon = E\left(\varepsilon_{t,}\varepsilon_t\right)$ وهي مصفوفة متناظرة محدودة موجبة ، و تحتوي على n عمود و n سطر كما يمكن كتابة العلاقة (2) بإستخدام معامل التأخير كما يلي :

$$(I - A_1 D - A_1 D^2 - \cdots \ldots . - A_P D^P)c = A_0 + \varepsilon_t$$

$$A(D)\, Y_t = A_0 + \varepsilon_t$$

ويكون النموذج مستقرا إذا استوفى 3 شروط و هي:

$E(Y_t) = \mu t$ *هذا* يعني أن التوقع الرياضي ثابت و مستقل عن الزمن .

$VAR\ (Y_t) < \infty$ هذا يعني أن التباين ثابت و محدود بالإضافة إلى أنه مستقل عن الزمن.

$COV\ (Y_t ; Y_{t+n}) = E\,[(Y_t - \mu)(Y_{t+n} - \mu)]$ يعني التباين المشترك مستقل عن الزمن و بالتالي فإن نموذج الإنحدار الذاتي يكون مستقر إذا وفقط إذا كأنت قيم كثيرة الحدود المعرف من المحدد $\det(I - A_1 Z - A_1 Z^2 - \cdots \ldots \ldots \ldots - A_P Z^P) = 0$ :

أن تكون جميع جذور تقع خارج الدائرة الأحادية بالقيمة المطلقة .[1]

وبالتالي فإن بناء نموذج VAR يتطلب ما يلي :

أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة ، أي لا تحتوي جذر الوحدة .

تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج .

دراسة علاقة السببية بين المتغيرات .

[1] - REGIS BOURBONNAIS, **économétries manuelle et exercices corrigés** , 7eme édition , Dunod , Paris 2009,p 259

## 3- الدراسة التطبيقية لنماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR

### إختبار استقرارية السلاسل الزمنية :

يهدف إختبار الإستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة (1980- 2017) ، والتأكد من مدى سكونها ، وتحديد رتبة التكامل لكل متغير على حدى ، قد عرف إختبار جذر الوحدة من قبل ديكي فولر في عام1979 ، والذي تم تطويره إلى إختبار ديكي فولر المطور ADF حيث تستلزم إجراء إنحدار ذاتي لكل سلسلة .

- **إختبار الإستقرارية بالنسبة للاستهلاك العائلي :**

الجدول رقم (17) : **إختبار الإستقرارية بالنسبة للاستهلاك العائلي**

| البيان | القيمة المحسوبة | الإحتمال | القيمة المجدولة |
|---|---|---|---|
| في المستوى الأول | 1.1678 | 0.9999 | 3.5403 |
| في الفروقات الأولى | 2.3638 | 0.3911 | 3.5403 |
| في الفروقات الثانية | 7.4051 | 0.0000 | 3.5484 |

**المصدر** : من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج eviews 9 .

**الفرضيات :**

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0: \phi = 0} \\ \boldsymbol{H_1: \phi \neq 1} \end{cases}$$

من خلال الجدول (17) يتضح لنا أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة ، وعليه نقبل فرضية العدم $H_0$ أي أن سلسلة الاستهلاك العائلي غير مستقرة في المستوى الصفري وعليه نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى، حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة وعليه نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الثانية حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة أي أن السلسلة أصبحت مستقرة عند الإحتمال 5 % .

- **إختبار الإستقرارية بالنسبة للدخل الوطني**

**الجدول رقم (18) : إختبار الإستقرارية بالنسبة للدخل الوطني .**

| البيان | القيمة المحسوبة | الإحتمال | القيمة المجدولة |
|---|---|---|---|
| **في المستوى الأول** | 1.7191 | 0.9792 | 1.9503 |
| **في الفروقات الأولى** | 0.2768 | 0.5793 | 1.9503 |
| **في الفروقات الثانية** | 8.1944 | 0.0000 | 1.9506 |

**المصدر** : من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج eviews 9 .

من خلال الجدول (18) يتضح لنا أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة ، وعليه نقبل فرضية العدم $H_0$ أي أن سلسلة الدخل الوطني غير مستقرة في المستوى الصفري وعليه نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى، حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة وعليه نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الثانية حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة أي أن السلسلة أصبحت مستقرة عند الإحتمال 5 % .

- **إختبار الإستقرارية بالنسبة للادخار الوطني .**

الجدول (19) : **إختبار الإستقرارية بالنسبة للادخار الوطني .**

| البيان | القيمة المحسوبة | الإحتمال | القيمة المجدولة |
|---|---|---|---|
| **في المستوى الأول** | 1.7342 | 0.9779 | 1.9503 |
| **في الفروقات الأولى** | 0.1201 | 0.7140 | 1.9510 |
| **في الفروقات الثانية** | 7.1201 | 0.0000 | 1.9510 |

**المصدر** : من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج eviews 9 .

من خلال الجدول (19) يتضح لنا أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة ، وعليه نقبل فرضية العدم $H_0$ أي أن سلسلة الدخل الوطني غير مستقرة في المستوى الصفري وعليه نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى، حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة وعليه نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الثانية

، حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة أي أن السلسلة أصبحت مستقرة عند الإحتمال 5 % .

- **إختبار الإستقرارية بالنسبة لمعدل التضخم**

**الجدول (20)** : إختبار الإستقرارية بالنسبة لمعدل التضخم .

| البيان | القيمة المحسوبة | الإحتمال | القيمة المجدولة |
|---|---|---|---|
| **في المستوى الأول** | 1.3092 | 0.1726 | 1.9501 |
| **في الفروقات الأولى** | 5.6060 | 0.0000 | 1.9503 |

**المصدر** : من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج eviews 9 .

من خلال الجدول (20) : يتضح لنا أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة ، وعلىه نقبل فرضية العدم $H_0$ ، لأن سلسلة الاستهلاك العائلي غير مستقرة في مستواه الصفري وعلىه نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى، حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة أي أن السلسلة أصبحت مستقرة عند الإحتمال 5%.

**تحديد درجة التأخير :**

نستعمل مؤشرات schwars و Akaike من أجل تحديد درجة تاخر حيث نختار أقل قيمة p والتي تعطي أقل مؤشرات حسب schwars و Akaike ، و يقدم برنامج Eviews مباشرة هذه القيم من خلال إرفاقها بعلامة مميزة (نجمة) كما هو موضح في الجدول الموالي :

**الجدول (21):** تحديد درجة التأخير

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -1408.513 | NA | 4.44e+34 | 91.12987 | 91.31491 | 91.19019 |
| 1 | -1395.107 | 22.48711 | 5.31e+34 | 91.29724 | 92.22240 | 91.59882 |
| 2 | -1371.273 | 33.82987 | 3.39e+34 | 90.79178 | 92.45706 | 91.33462 |
| 3 | -1311.243 | 69.71231* | 2.30e+33 | 87.95113 | 90.35653* | 88.73523 |
| 4 | -1285.979 | 22.81827 | 1.75e+33* | 87.35351 | 90.49904 | 88.37888 |
| 5 | -1263.648 | 14.40758 | 2.19e+33 | 86.94501* | 90.83066 | 88.21164* |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

**المصدر** : من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج eviews 9 .

من خلال الجدول نلاحظ أن درجة تأخر هي 3 .

### عرض و تقديرنتائج نموذج (VAR ):

بعد إختيار درجة تأخير لنموذج شعاع الإنحدار الذاتي تأتي مرحلة تقدير النموذج شعاع الإنحدار الذاتي ، و في بحثنا هذا سوف نكتفي بمعادلة الاستهلاك العائلي ، و بالإستعأنة ببرنامج Eviews 9 تحصلنا على ما يلي:

DDCFM = 0.144773279997*DDCFM(-1) - 0.427660857851*DDCFM(-2) + 0.167876561397*DDCFM(-3) - 0.0253531153346*DDY(-1) - 0.0284179973383*DDY(-2) - 0.0126404956791*DDY(-3) + 0.0437531223287*DDS(-1) + 0.0265896337312*DDS(-2) - 0.0429629543737*DDS(-3) + 1303.6132594*DINF(-1) + 86.133170541*DINF(-2) + 2879.81073741*DINF(-3) + 23469.5997876

$N = 33 \qquad F = 2.6767$

تلاحظ أن معامل التحديد ($R^2 = 0.61$) مما يعني أن المتغيرات المدرجة في النموذج تعمل على تفسير الاستهلاك العائلي بنسبة 61 %، أما النسبة المتبقية و المقدرة ب 39% راجعة إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج .

لدينا الشل الموالي يوضح معنوية معلمات النموذج :

**الجدول (22)** : يوضح معنوية المعلمات بالنسبة لنموذج VAR .

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 06/23/19 Time: 10:41
Sample: 1985 2017
Included observations: 33
Total system (balanced) observations 132

| | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C(1) | 0.144773 | 0.229224 | 0.631581 | 0.5295 |
| C(2) | -0.427661 | 0.216224 | -1.977858 | 0.0514 |
| C(3) | 0.167877 | 0.222864 | 0.753269 | 0.4535 |
| C(4) | 0.043753 | 0.027003 | 1.620321 | 0.1091 |
| C(5) | 0.026590 | 0.030834 | 0.862342 | 0.3911 |
| C(6) | -0.042963 | 0.089041 | -0.482506 | 0.6308 |
| C(7) | -0.025353 | 0.031815 | -0.796904 | 0.4279 |
| C(8) | -0.028418 | 0.035842 | -0.792862 | 0.4302 |
| C(9) | -0.012640 | 0.085171 | -0.148412 | 0.8824 |
| C(10) | 1303.613 | 2591.174 | 0.503097 | 0.6163 |
| C(11) | 86.13317 | 2640.814 | 0.032616 | 0.9741 |
| C(12) | 2879.811 | 2556.412 | 1.126505 | 0.2633 |
| C(13) | 23469.60 | 13202.09 | 1.777719 | 0.0793 |

**المصدر** : من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج eviews 9 .

من خلال الشكل نلاحظ عدم معنوية المعلمات باعتبار أن جل القيم الاحتمالية لprob أكبر من 0.05.

**إختبار السببية :**

**الجدول (23)** : نتائج إختبار السببية لغرانجر بالنسبة للمتغيرات :

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/11/19 Time: 11:10
Sample: 1980 2017
Lags: 3

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| DDY does not Granger Cause DDCFM | 33 | 4.04009 | 0.0175 |
| DDCFM does not Granger Cause DDY | | 1.76820 | 0.1780 |
| DDS does not Granger Cause DDCFM | 33 | 5.41126 | 0.0050 |
| DDCFM does not Granger Cause DDS | | 0.77159 | 0.5204 |
| DINF does not Granger Cause DDCFM | 33 | 0.86527 | 0.4716 |
| DDCFM does not Granger Cause DINF | | 0.89071 | 0.4590 |
| DDS does not Granger Cause DDY | 33 | 1.08493 | 0.3729 |
| DDY does not Granger Cause DDS | | 1.54142 | 0.2274 |
| DINF does not Granger Cause DDY | 33 | 0.15541 | 0.9253 |
| DDY does not Granger Cause DINF | | 0.67024 | 0.5780 |
| DINF does not Granger Cause DDS | 33 | 0.62298 | 0.6065 |
| DDS does not Granger Cause DINF | | 0.58869 | 0.6279 |

**المصدر** : من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Eviews 9 .

**بالنسبة للمتغيرين DDY وDDCFM** :نرفض فرضية العدم في الحالة الاولى لأن قيمة p لاحصائية f أقل من 0.05 (0.0175< 0.05) وبالتالي فإن الدخل الوطني المتاح يؤثر على الاستهلاك العائلي أما في الحالة الثانية فإننا نقبل فرضية العدم أي أن الاستهلاك العائلي لا يؤثر في الدخل الوطني المتاح وذلك لأن قيمة p لاحصائية F أكبر من 0.05 كما هو مبين في الجدول أعلاه .

**بالنسبة للمتغيرين DDS وDDCFM** :نرفض فرضية العدم في الحالة الاولى لأن قيمة p لاحصائية f أقل من 0.05 (0.005< 0.05 ) وبالتالي فإن الادخار الوطني المتاح يؤثر على الاستهلاك العائلي أما في الحالة الثانية فإننا نقبل فرضية العدم أي أن الاستهلاك العائلي لا يؤثر في الادخار الوطني المتاح وذلك لأن قيمة p لاحصائية F أكبر من 0.05 كما هو مبين في الجدول أعلاه .

**بالنسبة للمتغيرين DINF وDDCFM** :نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى لأن قيمة P لإحصائية فيشر أكبر من 0.05 (0.05<0.4716) ، وبالتالي فإن معدل التضخم لايؤثر على الاستهلاك العائلي أما في الحالة الثانية فإننا نقبل فرضية العدم أي أن الاستهلاك العائلي لايؤثر على معدل التضخم وذلك لأن قيمة P لإحصائية فيشر أكبر من 0.05 ، (0.05<0.4590) .

**بالنسبة للمتغيرين DDY وDDS** : نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى لأن قيمة P لإحصائية فيشر أكبر من 0.05 ، (0.05<0.3729) ، وبالتالي فإن الادخار الوطني لايؤثر على الدخل الوطني أما في الحالة الثانية فإننا نقبل فرضية العدم أي أن الدخل الوطني لايؤثر على الادخار الوطني وذلك لأن قيمة P لإحصائية فيشر أكبر من 0.05 ، (0.05<0.2274) .

**بالنسبة للمتغيرين DINF وDDY** : نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى لأن قيمة P لإحصائية فيشر أكبر من 0.05 ، (0.05<0.9253) ، وبالتالي فإن معدل التضخم لايؤثر على الدخل الوطني أما في الحالة الثانية فإننا نقبل فرضية العدم أي أن الدخل الوطني لايؤثر على الدخل الوطني وذلك لأن قيمة P لإحصائية فيشر أكبر من 0.05 ، (0.05<0.5780) .

**بالنسبة للمتغيرين DINF وDDS** : نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى لأن قيمة P لإحصائية فيشر أكبر من 0.05 ، (0.05<0.6065) ، وبالتالي فإن معدل التضخم لايؤثر على الادخار الوطني أما في الحالة الثانية فإننا نقبل فرضية العدم أي أن الادخار الوطني لايؤثر على معدل التضخم وذلك لأن قيمة P لإحصائية فيشر أكبر من 0.05 ، (0.05<0.6279) .

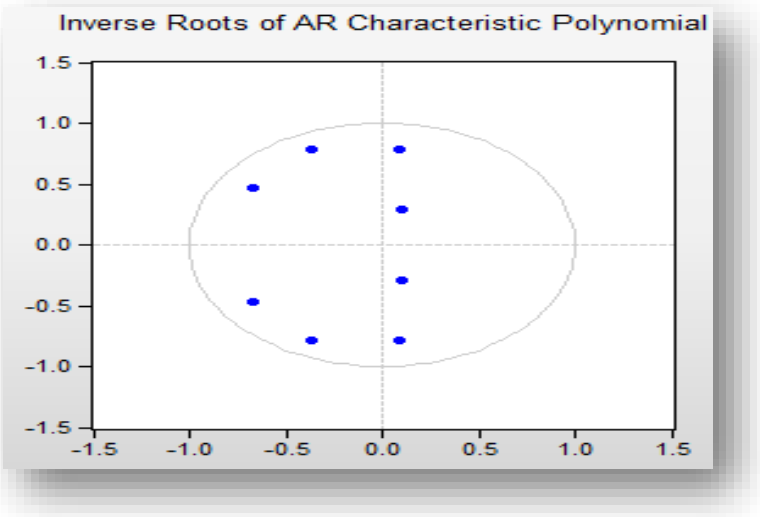
### دراسة صلاحية النموذج VAR :

لتحديد صلاحية النموذج من عدمها لابد من إجراء الإختبارات التشخيصية للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات تجانس التباين .

✓ **شرط الاستقرار:**

**يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:**

**الشكل (21)** : شرط الإستقرار لنموذج VAR .




**المصدر** : من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج eviews 9 .

نلاحظ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد و جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة هذا ما يؤكد استقرارية النموذج .

✓ **إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء المشروط بالإنحدار الذاتي :**

**الجدول (24)** : يوضح إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 06/07/19 Time: 22:28
Sample: 1980 2017
Included observations: 33

| Lags | LM-Stat | Prob |
|---|---|---|
| 1 | 25.72226 | 0.0581 |
| 2 | 9.373778 | 0.8972 |
| 3 | 13.83269 | 0.6112 |
| 4 | 19.04022 | 0.2666 |
| 5 | 15.53467 | 0.4859 |
| 6 | 26.43156 | 0.0483 |
| 7 | 27.36629 | 0.0376 |
| 8 | 18.18507 | 0.3132 |
| 9 | 23.08698 | 0.1114 |
| 10 | 13.70765 | 0.6205 |

Probs from chi-square with 16 df.

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج Eviews.9.

نلاحظ من خلال الجدول أن النموذج لايعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث أن معظم القيم الإحتمالية أكبر من 0.05 وعلىه لايوجد مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء .

- ✓ **إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي:**

**الجدول (25)** : يوضح إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 06/08/19 Time: 16:03
Sample: 1980 2017
Included observations: 33

Joint test:

| Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|
| 265.3407 | 240 | 0.1254 |

**المصدر** : من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج eviews 9 .

من خلال الشكل نتائج الإختبار توضح عدم وجود ثبات تباين الأخطاء، حيث تم رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة عدم وجودثبات تباين الأخطاء استناد على نتيجة احتمال Chi-sq إذ بلغت قيمته 0.9342 أكبر من 0.05 .

**تحليل تباين الاستهلاك :**

**الجدول (26)**: شكل يوضح تحليل تباين الاستهلاك

Variance Decomposition of DDCFM:

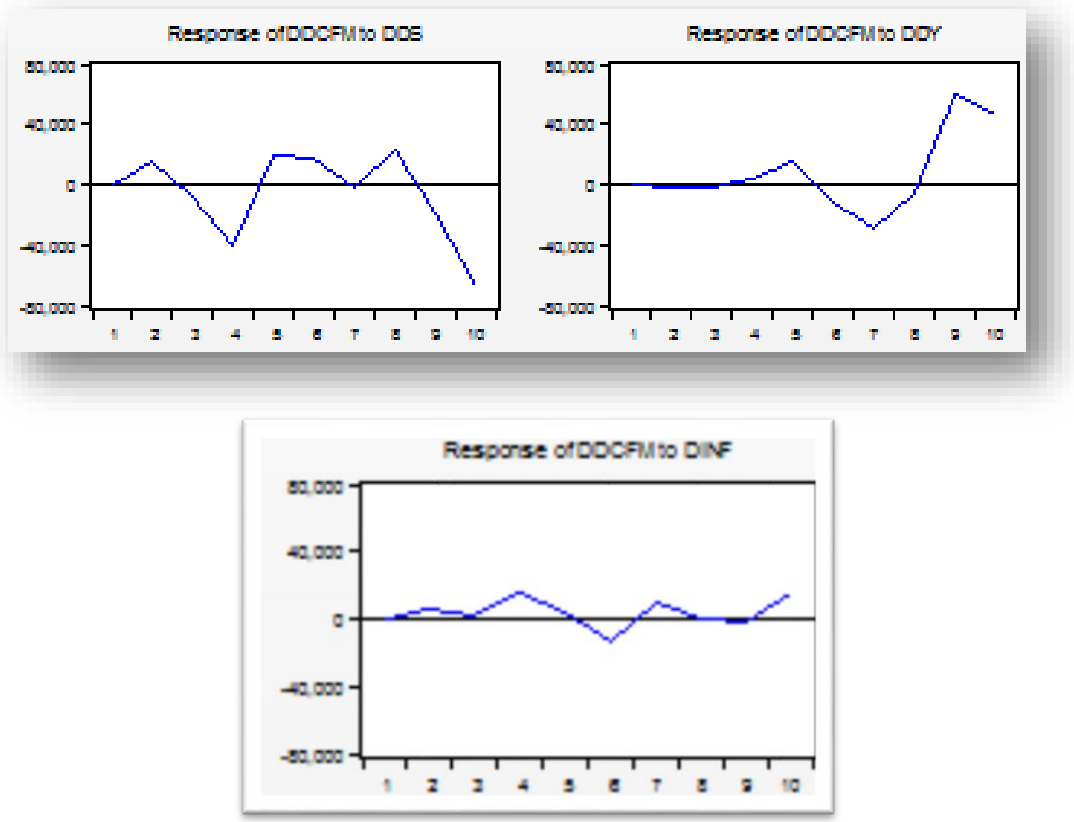
| Period | S.E. | DDCFM | DDS | DDY | DINF |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 57468.63 | 100.0000 | 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 |
| 2 | 60601.90 | 92.49756 | 6.335347 | 0.163230 | 1.003861 |
| 3 | 65949.22 | 91.83158 | 6.980228 | 0.233965 | 0.954230 |
| 4 | 80198.80 | 64.47618 | 30.97903 | 0.478752 | 4.066034 |
| 5 | 84382.44 | 59.47464 | 33.30030 | 3.416231 | 3.808833 |
| 6 | 88262.33 | 54.36557 | 34.47367 | 5.095244 | 6.065523 |
| 7 | 93144.21 | 48.83549 | 31.01657 | 13.76423 | 6.383704 |
| 8 | 96478.42 | 45.90365 | 35.02870 | 13.11663 | 5.951027 |
| 9 | 117281.1 | 33.94059 | 26.39996 | 35.58019 | 4.079269 |
| 10 | 144217.4 | 23.62270 | 38.86324 | 33.78372 | 3.730344 |

**المصدر** : من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج eviews 9 .

حسب ما تشير إليه نتائج تحليل تباين الأخطاء للاستهلاك العائلي يتضح بأن معظم التقلبات الظرفية في الاستهلاك العائلي خلال السنة الأولى تتعلق بصدمات في المتغير نفسه بنسبة كبيرة جدا ، حيث أن تباين الاستهلاك العائلي في السنة الأولى يرجع بشكل تام إلى الاستهلاك العائلي بنسبة 100% إلا أنه إبتداءا من السنة الثانية نسجل تناقص في تباين الاستهلاك مع زيادة تباين المتغيرات الأخرى و لكن بنسب مختلفة بالنسبة للادخار الوطني و الدخل الوطني و معدل التضخم .

**تحليل الصدمات :**

**الشكل (22) : شكل يوضح تحليل الصدمات**




**المصدر** : من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج Eviews.9

- **وظيفة إستجابة للدخل الوطني المتاح على الاستهلاك العائلي :**

نلاحظ أن الصدمة على مدى عشرة سنوات بالنسبة للدخل الوطني المتاح تكون التقلبات مستقرة إلى غاية السنة الخامسة ، وبعد السنة الخامسة يبدأ تأثير الدخل الوطني المتاح على الاستهلاك العائلي .

- **وظيفة إستجابة الدافع للادخار الوطني على الاستهلاك العائلي :**

نلاحظ أن الصدمة على مدى عشرة سنوات بالنسبة للادخار الوطني المتاح تكون التقلبات غير مستقرة ، وعلىه فإن الادخار الوطني المتاح يؤثر على الاستهلاك العائلي

- **وظيفة إستجابة الدافع لمعدل التضحم على الاستهلاك العائلي :**

نلاحظ أن الصدمة على مدى عشرة سنوات بالنسبة لمعدل التضخم يولد تقلبات حتى الفترة الخامسة قبل إيجاد الإستقرار حتى السنة العاشرة ، لذلك نقول أن من السنة الخامسة يؤثر معدل التضخم على الاستهلاك العائلي .

## خلاصة الفصل :

لتفسير ظاهرة استهلاك العائلات الجزائرية ، قمنا بأخذ الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات التي رأينا أنها مفسرة للظاهرة ثم قمنا بعملية تقدير نماذج نظرية و مقترحة خاصة بالاستهلاك باستعمال طريقة المربعات الصغرى ثم استخدمنا الاختبارات الاحصائية لتحديد النموذج الأنجع و المفسر للاستهلاك في بلادنا و ذلك من خلال تقدير ثلاثة نماذج المعبرة عن نظريات الاستهلاك ، وبعد ذلك قمنا باختيار أحسن نموذج بعد دراسة النماذج المقبولة بالإعتماد على المعيار المعلوماتي Akaik (AIC) وجدنا النموذج الأقرب تفسيرا لاستهلاك العائلات الجزائرية و له قدرة تنبؤية ، و هذا النموذج مفسر بالاستهلاك في الفترة السابقة و الدخل الوطني المتاح .

كما قمنا بتحديد نموذج يحتوي على أهم محددات الاستهلاك العائلي و التي هي الدخل الوطني المتاح والادخار الوطني المتاح ومعدل التضخم قمنا بدراسة استقرارية السلاسل ووجدنا استقرارية سلسلة الاستهلاك العائلي من الدرجة (2) و سلسلة الادخار الوطني من الدرجة (2) وسلسلة الدخل الوطني من الدرجة (2) وسلسلة معدل التضخم من الدرجة (1) و بعد ذلك قمنا بتطبيق نموذج VAR على المتغيرات ووجدنا عدم معنوية المعلمات .

تمهيـــــــــد :

يعتبر الاستهلاك العائلي بمثابة إحدى الاستخدامات النهائية للإنتاج الوطني حسب مفهوم المحاسبة الوطنية ، فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بمعدل النمو الديمغرافي من جهة و بنصيب الفرد من الاستهلاك من جهة أخرى ، وهو بذلك يساهم في معدل النمو الاقتصادي للبلاد .

ومن خلال دراستنا هذه في معرفة العوامل التي تتحكم فعلا في استهلاك العائلات الجزائرية ومحاولة منا لبناء نماذج قياسية لدالة الاستهلاك واختيار النموذج الذي يمثل السلوك الاستهلاكي للعائلات الجزائرية ، يجدر بنا التطرق إلى تطور الاستهلاك العائلي وتحليله انطلاقا من التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال فترة الدراسة ، ولهذا سنحاول في هذا الفصل تقديم أهم مراحل تطور الاستهلاك العائلي ، و هذا بالإعتماد على المعطيات الإحصائية المتوفرة ، وبناءا على ذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث و هي :

**المبحث الأول**: و يشمل مفاهيم أساسية حول العائلات من حيث تعريفها و أنواعها ووظيفتها الاقتصادية

**المبحث الثاني**: سنتطرق فيه إلى هيكل استهلاك العائلات و الذي سيكون فيه استهلاك حسب تطور السكان و استهلاك حسب الفئات المهنية و استهلاك حسب الوسط الجغرافي .

**المبحث الثالث**: خصصناه لتحليل تطور سلوك استهلاك العائلة الجزائرية في إطار الأسعار و الدخل في الجزائر خلال الفترة ( 1980 – 2017 ) ، و قسمناه إلى فترات جزئية معتمدين في ذلك على أهم التغيرات الاقتصادية و السياسة التي ميزت الجزائر خلال هذه الفترة .

## المبحث الأول : مفاهيم أولية حول العائلة .

### 1- تعريف العائلة :

- ✓ العائلة هي مجموعة من الأفراد المرتبطين مباشرة بصلات القرابة ، فهي الصلات التي تقوم بين الأفراد إما على أساس الزواج أو من خلال رابطة الدم و النسل ( مثل الأمهات و الأباء و الأشقاء و البنين وغيرهم ).[1]
- ✓ كما تعرف أيضا كلمة عائلة أو أسرة بأنها تعني الكثير من الناس ، تلك المجموعة المتكونة من الزوج و الزوجة و أطفالهما و الأقارب الذين يسكنون معهم في دار واحدة .

إن مفهوم كهذا المفهوم يجعل منها مجموعة إجتماعية تربطهم علاقة زواجية أو قرابية ، يقطنون مسكنا واحدا ، وهي مؤسسة إجتماعية تشمل كافة العلاقات الاجتماعية التي تنظم عملية التكاثر و تنشئة الجيل و الوظائف الأخرى في المجتمع .[2]

### 2- أنواع العائلات :

تنقسم العائلات حسب ترتيبها إلى :

- **العائلة هي أسرة نواتية** : تتكون الأسرة النواتية من الزوجين و أولادهما غير البالغين ، و تقوم بمثابة وحدة مستقلة عن باقي الوحدات الأسرية في المجتمع المحلي ، و يشيع فيها صغر الحجم و درجة نسبية من الحرية الفردية و العلاقات الأفقية التشاركية التبادلية ، و السكن المستقل ، و كذلك الحياة الاقتصادية المستقلة نسبيا عن أسرة الأصل .

ما يميز الأسرة النواتية عربيا هو حفاظها على شبكة من العلاقات مع أسرة الأصل و الأقارب ، فهي تستفيد من مساندتهم المادية و المعنوية و تبادل الخدمات معهم .[3]

- **العائلة هي الأسرة الممتدة** : و هي العائلة التي تركب من خليتين أسريتين أو أكثر ، و تضم أكثر من جيلين إثنين ، فتشمل الأجداد و الأباء ، و الأحفاد ، و يقطن هؤلاء جميعا في محل سكني مشترك و يمكن أن يكون

---

[1] – أنتوني غدنز ، **علم الإجتماع** ،( ترجمة فايز الصياغ ) ، الطبعة الرابعة ، المنظمة العربية للترجمة ، لبنان ، 2005 ، ص 254 .

[2] – دريدي فطيمة ، **الأسرة و التغير الإجتماعي** ، مقاربة سوسيولجية ، العلوم الإنسانية ، العدد الأربعون ، الجزائر ، 2015 ص 394 .

[3] – مصطفي حجازي ، **الأسرة و صحتها النفسية** ، الطبعة الأولى ، المركز الثقافي العربي ، المغرب ، 2015 ص 15 .

هذا الإمتداد عموديا فيضم أسرة الأب التي تمثل النواة ، وأسر أبنائه المتزوجيين التي تحيط بها ، أو أفقيا فيشمل اتحاد أسرة الإخوة بعد و فاة أبيهم [1].

وحسب المحاسبة الوطنية يمكن التمييز بين نوعيين من العائلات:

- **العائلة العادية** : تتكون من الأشخاص الذين يعيشون في سكن واحد و يعتبر إقامة أساسية ، فأسرة تعيش تحت سقف واحد هي العلئلة عادية ، و لكن يمكن أن تعتزل هذه العائلة إلي فرد واحد ( أعزب يعيش بمفرده )
- **العائلة الجماعية** : تتكون من مجموعة أشخاص يعيشون في مجموعات و يتناولون في الغالب وجباتهم بالشكل مشترك : الطلاب في الحي الجامعي ، المسنون في دار العجزة ، الجنود في الثكنات ، السجناء داخل السجن .

و يمكن أن نقسم العائلات حسب الفئات الاجتماعية المهنية ( أرباب العائلات ، إطارات المستخدمين ، عمال مهنيين ) ، هذه الأصناف بإمكانهم أن تكون محل تجزئة إلى فئات جزئية أكثر تجانسا ليسمح لنا ذلك بالقيام بتحاليل أكثر دقة .

يميز نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري العائلات إلى مستخدمين و أجراء ، حيث أن هذا الصنف الأخير نميز فيه بين الأجزاء الزراعين و الأجراء غير الزراعيين ( إطارات ، مستخدمين ، أعمال ) هذه التقسيمات ضرورية لأنه ليس للعائلات دائما سلوك متجانس ، فمثلا من حيث التوفير و التراكم لأن سلوك العائلات المستخدمين يختلف عن سلوك العائلات الأجيرة [2].

## 3- الوظيفة الاقتصادية للعائلة :

منذ أن وجدت العائلة كمؤسسة إجتماعية أوكلت إليها عدة و ظائف من أهمها الوظيفة الاقتصادية ، و التي تتمثل أساسا في تأمين المتطلبات المادية ومن ثمة إشباع حاجات أفرادها المختلفة و المتعددة ،وهذا ماأوجد نظامها داخل الأسرة يلعب فيه كل من الأب و الأم دورا أساسيا في هذا المضماربإعتبارهما المسؤولين على تأمين الحاجات و توفير سبل ذلك ، و هذا من خلال السعي للعمل خارج المحيط الأسري و الذي ينجم عنه ظهور علاقات و روابط اقتصادية خارجية . [3]

---

[1]- حنان مالكي ، **الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية ن العلوم الإنسانية** ، العدد الثاني و العشرون ، الجزائر ، 2011 ، ص 45 .

[2] – قادة قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص 42 .

[3] – نصر الدين بهتون ، **الوضع الإقتصادي للأسرة و أثره في التنشئة الإجتماعية للطفل المتخلف ذهنيا** ، مذكرة ماجستير ، علم الإجتماع العائلي ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2007 – 2008 ، ص 92 .

❖ **العائلة وحدة اقتصادية** : تهتم العائلة بتوزيع وظائفها المختلفة على أفرادها و ذلك حتى تتمكن من أداء دورها كوحدة متكاملة و مترابطة ، و عموما أن الزوج معيلا لأسرته فهو الذي يتخذ كل القرارات الشرائية الهامة ، أما الزوجة فتهتم أكثر بشؤون المنزل الداخلية كشراء الطعام و تأثيث و تزيين المنزل .

ولقد تغيرت هذه النظرة التقليدية لتوزيع الأدوار لأفراد العائلة ، بصورة ملحوظة خلال العشريتين الأخيرتيين في الكثير من المجتمعات فنجد مثلا أن الأدوار المتعلقة بالقرارات الشرائية يمكن أن يقوم بها الزوجان كما يمكن أن تؤدي من طرف مختلف أفراد العائلة الواحدة .

❖ **تحديد مستوى مناسب للمعيشة** : يعتبر تحديد مستوى معيشة مناسب لكل أفراد العائلة وظيفة هامة أخرى ، فتربية و خبرة الزوجين و الأهداف التي سطرت من طرفها جماعيا أو بطريقة منفردة تحدد أهمية النسبية التي يضعها كل منها للتعلم أو للمهنة و للقراءة و لمشاهدة التلفزيون ....إلخ ، و يعتبر عامل الوقت أحد العناصر الرئيسية في تحديد مستوى المعيشة و يؤثر هذا الأخير على النماذج الاستهلاكية لأعضاء العائلة فالزوجات الآئي يعملن خارج المنزل يخصصن وقتا أقل لأداء الأعمال المنزلية ويترتب على ذلك زيادة الطلب من طرفهن على السلع التيسيرية كالوجبات الجاهزة أو على المطاعم التى تقدم الوجبات السريعة . [1]

❖ **العائلة كوحدة تساهم في النشاط الاقتصادي** :

فقد تحولت للاستهلاك و هي و ظيفة لاتقل أهمية عن الإنتاج ، حيث لم تفقد هذا الأخير تماما فهي لازالت تنتج الكثير من متطلباتها في المنزل كالكثير من أنواع الغذاء و الملابس و إصلاح بعض الأدوات المنزلية ، وهذا بدوره يلزمها بتوفير لوازم و متطلبات تدخل في خانة المصاريف التي يوفرها المسؤول عن الأسرة سواء كان الأب أو الأم أو أحد الأبناءمن خلال ما يتقاضاه من دخل مقابل أعمال يقومون بها تختلف في مجالاتها و طبيعتها [2].

[1] – عنابي بن عيسى ، **سلوك المستهلك عوامل التأثير البيئية** ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص ص 216-218 .

[2] – نصر الدين بهتون ، مرجع سابق ، ص 93 .

## المبحث الثاني : هيكل استهلاك العائلات الجزائرية :

إن دراسة البنية الاجتماعية و المهنية للسكان ضمن و حداتهم العمرانية المتباينة حضرية كانت أو ريفية عامل مهم ومؤثر على الاستهلاك العائلي مما يجعل التركيز على النشاط المهني للفرد وكذلك الأخذ في الحسبان الوسط المعيشي أو الجغرافي للعائلة .

### 1- استهلاك العائلات حسب تطور السكان :

يشغل تطور السكان وتطور المجتمع بأسره حيزا من المسائل العلمية التي تتناول الجوانب الاقتصادية في عملية إعادة الإنتاج حيث يعتبر السكان قوة استهلاكية تمارس ضغوطا على الموارد الاقتصادية المتاحة في كل الأحوال ، وإن هذه الضغوط تزداد حدتها كلما كانت الموارد محدودة ، إن هذا التأثير يكون أكثر وضوحا في الاقتصادات النامية الريعية أو الفقيرة والأقل تنويعا فعلى سبيل المثال : دولة نامية نفطية ( الجزائر مثلا ) تعتمد على موردها الناضب في حين لاتحاول تنويع اقتصادها لسبب ما ، وتشهد تزايد مستمر في عدد سكانها فمن المؤكد بأن هذا العدد المتزايد من السكان سيشكل قوة استهلاكية تشبع احتياجاتها المتزايدة و المتجددة من الإيرادات التي يوفرها المورد الناضب ، و ذلك على حساب ذلك الجزء الذي فشل الاقتصاد في تحويله نحو تمويل عملية التنمية الاقتصادية فيه .[1]

ويمكن ايضاح تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة ( 1990 ـ 2017 ) في الجدول التالي:

**الجدول ( 01 ) : تطور تعداد السكان في الجزائر خلال الفترة ( 1990 ـ 2017 )**

**الوحدة نسمة**

| السنوات | عدد السكان | معدل النمو % | السنوات | عدد السكان | معدل النمو % |
|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 25912367 | 2.55 | 2004 | 32831096 | 1.31 |
| **1991** | 26554329 | 2.44 | 2005 | 33288437 | 1.38 |
| **1992** | 27181094 | 2.33 | 2006 | 33777915 | 1.45 |

[1] – حنان عبد الخضر هاشم ، **المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الإقتصادية في البلدان النامية : رؤى نظرية وجدل قائم** ، مجلة الغري ، العدد الثامن عشر ، 2018 ، ص 84 .

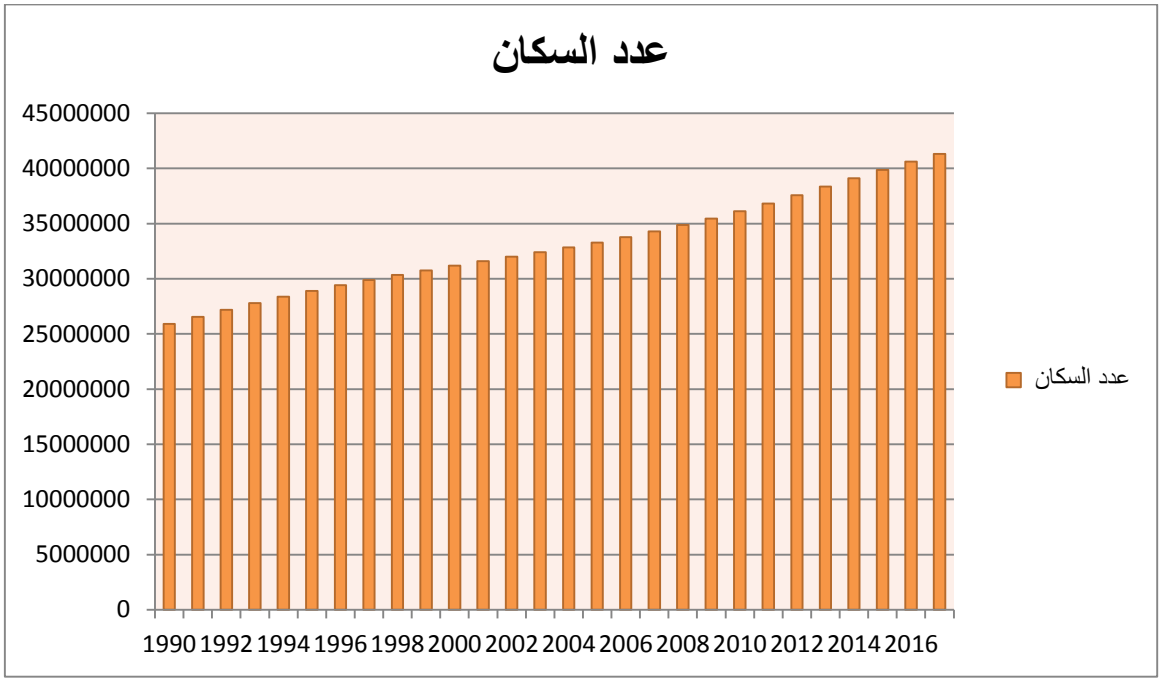
| 1.53 | 34300076 | 2007 | 2.20 | 27786259 | **1993** |
|---|---|---|---|---|---|
| 1.62 | 34860715 | 2008 | 2.05 | 28362253 | **1994** |
| 1.72 | 35465760 | 2009 | 1.89 | 28904298 | **1995** |
| 1.82 | 36117637 | 2010 | 1.73 | 29411415 | **1996** |
| 1.92 | 36819558 | 2011 | 1.60 | 29886839 | **1997** |
| 2.00 | 37565847 | 2012 | 1.49 | 30335732 | **1998** |
| 2.03 | 38338562 | 2013 | 1.40 | 30765613 | **1999** |
| 2.00 | 39113313 | 2014 | 1.34 | 31183660 | **2000** |
| 1.91 | 39871528 | 2015 | 1.30 | 31592153 | **2001** |
| 1.82 | 40606052 | 2016 | 1.26 | 31995046 | **2002** |
| 1.73 | 41318142 | 2017 | 1.26 | 32403514 | **2003** |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالإعتماد على البنك الدولي .

**الموقع** : data.albankaldawli.org تم زيارته في شهر مارس 2019

ويمكن ايضاح هذا التطور أكثر من خلال الشكل التالي:

**الشكل (07) : تطور تعداد السكان في الجزائر خلال الفترة ( 1990 ـ 2017 )**




من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(1) باستخدام برنامج ( Exel ) .

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد سكان الجزائر خلال الفترة (1990 ـ 2017) في تزايد مستمر حيث قدر عدد السكان سنة 1990 ب25912367 نسمة ليصل إلى36117637 نسمة سنة 2010 ويستمر في الارتفاع ليبلغ إجمالي عددالسكان المقيمين ، في جانفي 2015 ، 39.5 مليون نسمة مقابل 39.14 مليون نسمة في 2014 ، أي زيادة قدرها حوالي 400000 نسمة . ويرجع هذا الإرتفاع أساسا إلى إرتفاع ، غير مسبوق ، في عدد المواليد الذي بلغ أكثر من 01 مليون مولود سنويا مع انخفاض في معدلات الرضع والذي قدر بحوالي 22000 ألف حالة وفاة مسجلة في فئة الأعمار مابين 0 سنة و1 سنة واحدة ، إضافة إلى تراجع كبير في معدل وفيات الأمهات لتصل 60 حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة ، وتجدر الإشارة إلى أنه في سنة 1990 ، كان معدل وفياة الأمهات حوالي 230 حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة كذلك ، فإن ميزانية التسيير المخصصة لقطاع الصحة يتزايد سنة بعد أخرى بالنظر إلى أهداف تحسين الخدمات الصحية ، وتقدر هذه الميزانية ب : 3819720662000 دينار جزائري في 2015 بينما قدرت ب 365946753000 دينار جزائري في سنة 2014 و ب : 306925642000 دينار جزائري في سنة 2013 . [1]

[1] – المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، **تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي السداسي الأول سنة 2015** ، الجزائر ، نوفمبر 2015 ، ص 127 .

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أن معدل النمو الديمغرافي يوضح بأنه مرتفع ومستمر خلال هذه الفترة (2017 ـ 1990)

ولدينا أيضا الجدول الموالي الذي يوضح المساحة والكثافة السكانية وسكان الريف والحضر في الجزائر

**الجدول (02): المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف في الجزائر خلال الفترة (2010 و 2016 )**

( نسبة مئوية )

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المساحة ( كم$^2$)** | **2381741** | | | | | | | |
| **الكثافة السكانية (فرد/كم$^2$)** | **2010** | | **2016** | | | | | |
| | **15** | | **17** | | | | | |
| **سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الإجمالي** | **النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة** | | | | | | | |
| **2010** | | **2016** | | **2010** | | | **2016** | |
| **حضر** | **ريف** | **حضر** | **ريف** | **أقل من 15** | **15 ـ 65** | **أكثر من 65** | **أقل من 15** | **15 ـ 65** | **أكثر من 65** |
| **67.5** | **32.5** | **71.3** | **28.7** | **27.2** | **67.3** | **5.5** | **29.0** | **65.0** | **6.0** |

**المصدر**: صندوق النقد العربي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017** ، أبو ظبي ، 2017 ، ص 294

نلاحظ من خلال الجدول رقم ( 02 ) أن المساحة التي تحتويها الجزائر هي مساحة شاسعة إذ تبلغ 2381741 كيلو متر مربع وأن الكثافة السكانية إرتفعت من 15 في المائة سنة 2010 إلى 17 في المائة في سنة 2016 مما يدل على ان الكثافة السكانية ضئيلة مقارنة مع المساحة الشاسعة التي تحتويها الجزائر .

كما نلاحظ أيضا عدم توزيع السكان على جميع أنحاء الوطن حيث نجد أن 71.3 % يتمركزون في الحضر مقارنة مع 28.7 في المائة في الريف في سنة 2016

تميزت تركيبة السكان حسب السن الموضحة في الجدول رقم ( 02 ) بما يلي :

- ✓ تواصل الإرتفاع في نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة والتي انتقلت 27.2 في المائة في سنة 2010 وارتفعت إلى 29 في المائة في سنة 2016 .
- ✓ عرفت كذلك نسبة فئة السكان الذين أعمارهم ما بين سن 15 إلى 65 سنة إنخفاضا حيث انتقلت من 67.3 في المائة في سنة 2010 وانخفضت إلى 65 في المائة سنة 2016 .
- ✓ والذين يبلغون أكثر من 65 سنة بلغت نسبتهم 5.5 في المائة في سنة 2010 وارتفعت إلى 6 في المائة سنة 2016

مما سبق يدل على أن المجتمع الجزائري مجتمع فتي وبذلك فإن النمو السريع لعدد السكان يؤدي إلى اتساع حجم العائلة وتكوين مجتمع شاب أكثر استهلاكا وتطلبا ، مما يدفع معه إلى زيادة استهلاك العائلات سواء من المنتجات الأساسية أو الكمالية ، غذائية كانت أو غير غذائية ، خاصة في فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة حيث يكونون غير معنيين في النشاط الاقتصادي في تلبية حاجاتهم .

**2- استهلاك العائلات حسب الفئات المهنية :**

إن للمهنة التي يزاولها الإنسان أثر على طبيعة حياته و من ثم حياة أسرته ، لاسيما أنها تحدد الدخل و بالتالي يتحدد المستوى المعيشي للأسرة تبعا لذلك و تؤثر على الحياة الاستهلاكية للأسرة .[1]

انطلاقا من البنية الاجتماعية والمهنية للسكان يمكن استخلاص الأنماط الاستهلاكية لأسر الفئات المهنية التالية : أرباب العمل والإطارات العلما وأصحاب المهن الحرة و الموظفون و كذا العمال المهرة أكبر بكثير إذا ما قورن بحجم استهلاك عائلات فئتي الحرفيين و المزارعين ، و غير العاملين حيث نجد لكل فئة من هؤلاء شروط اقتصادية محددة تخول لها طاقة استهلاكية معينة فنوعية المهنة تعتبر مقياسا لنوع الفئة الاجتماعية و يعود هذا إلى الإختلافات الموجودة في مستوى دخل كل فئة مهنية ، و عليه يمكن تشكيل أنماط استهلاكية تبعا للوضع المهني للفئة حيث يتبين من الجدول أدناه أن حجم الإنفاق الاستهلاكي لدى أرباب العمل و أصحاب المهن الحرة والموظفون وكذا العمال أكبر بكثير إذا ما قورنو بحجم الاستهلاك العائلي لفئتي الحرفيين والمزارعين غير أن الميل المتوسط للاستهلاك عند الفئات الأولى اقل من لدى الفئتين الأخيرتين ، وهذا راجع إلى ميل هؤلاء إلى الإدخار والإستثمار لزيادة من ثروتهم .

[1] – فائز محمد داوود ، **النمو السكاني وثقافة الاستهلاك دراسة ميدانية في مدينة أربيل** ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، 2016 ، ص 315 .

**الجدول (03) : تطور استهلاك العائلات حسب الفئات المهنية .**

| السنوات | نسبة الاستهلاك % | |
|---|---|---|
| | 2007.2000 | 2016 .2008 |
| أصحاب الأعمال الحرة | 23.6 | 20.7 |
| الموظفون، الأعمال | 22.5 | 24.00 |
| الإطارات | 8.5 | 9.9 |
| العمال المتخصصون | 16.1 | 20.1 |
| المستقلون | 3.4 | 4.2 |
| عمال القطاع الزراعي | 6.5 | 9.8 |
| آخرون | 18.5 | 25.7 |

**المصدر** : من معطيات الديوان الوطني للإحصاء .

وعلىه يمكن أن نستنتج أن هناك فروق واسعة في مستويات الاستهلاك لدى الفئات الاجتماعية المهنية ، وهو ما يمكن تفسيره من خلال الإختلال الكائن على مستوى العائدات الفردية من حيث مردود المهن الاقتصادية المختلفة ، وبالتالي غير العادل للثدرة الشرائية بين السكان . لذلك كان لابد من خلق شروط أفضل للربط بين الدخل الفردي وحركة أسعار المواد الاستهلاكية في السوق .

## 3- استهلاك العائلات حسب الوسط الجغرافي :

إن حياة الأفراد والجماعات تتغير من حال إلى حال داخل النظام الإجتماعي والثقافي الذي يعيشون فيه ، وينعكس هذا التغير على حجم ونوع الاستهلاك المعيشي في حياتهم ، ونلاحظ ذلك بالشكل واضح في واقع الحياة التي عرفها الإنسان منذ القدم منذ أن طور نظام الإستقرار ، فهناك نمط حياة الريف وحياة المدينة ولكل منها أنماط استهلاكية خاصة بها . [1]

[1] محمد عمر حبيل ، **المظاهر الاجتماعية والثقافية المحددة لنمط الإستهلاك في المجتمع الليبي** ، المجلة الجامعة ، المجلد الثاني ، العدد الخامس عشر ، ليبيا ، 2013 ، ص 219 .

لجعل تحليلنا أكثر دقة وسهولة يمكن تقسيم العائلات تبعا لإقامة السكان أو الوسط الجغرافي الذي تعيش فيه إلى عائلات حضرية و أخرى ريفية ، بحيث أن طبيعة الحياة في الريف تجعل السلوك الاستهلاكي للفرد والأسرة مرتبط إلى حد ما بتقلبات المناخ وعوامل أخرى تؤثر في عاداتها ، فالعائلة الريفية تعتمد بالشكل كبير في استهلاكها على ماتوفره من إنتاجها الذاتي خاصة من المواد الزراعية ، في حين نجد أن السلوك الاستهلاكي للعائلات الحضرية يتأثر بعدد النشاطات الموجودة في المدن كالتبادل التجاري و المناسبات العديدة والتبادل الثقافي ... والجدول الموالي يبرز واقع الاستهلاك الكلي للعائلات الجزائرية حسب القطاعين (الريفي والحضري) .

**الجدول ( 04 ) : تطور استهلاك العائلات الجزائرية حسب القطاعين .**

الوحدة %

| السنوات | 2013 . 2012 | 2014 . 2013 | 2015 . 2014 |
|---|---|---|---|
| القطاع الحضري % | 58.1 | 62.3 | 70.5 |
| القطاع الريفي % | 41.9 | 74.8 | 50.2 |

**المصدر** : من معطيات الديوان الوطني للإحصاء .

انطلاقا من الجدول السابق يتجلى لنا بوضوح أن هناك تفاوت في مستوى الاستهلاك بين القطاعين الحضري والريفي ، حيث نجد أن النسبة المئوية للاستهلاك عند القطاع الحضري أكبر منها لدى القطاع الريفي .

**الجدول (05) : هيكل وتوزيع الإنفاق الكلي السنوي للعائلات حسب المناطق .**

| البيان | حضر | | ريف | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ ( ملياردج ) | النسبة | المبلغ ( ملياردج ) | النسبة | المبلغ ( ملياردج ) | النسبة |
| مواد غذائية | 1281.1 | 40.1 | 594.3 | 45.9 | 1875.3 | 41.8 |
| الملابس و الأحذية | 261.9 | 8.2 | 101.6 | 7.8 | 363.5 | 8.1 |
| السكن و لوازمه | 703.9 | 22.0 | 211.7 | 16.3 | 915.5 | 20.4 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأثاث والتجهيزات | 90.1 | 2.8 | 32.1 | 2.5 | 122.2 | 2.7 |
| الصحة | 158.2 | 5.0 | 55.9 | 4.3 | 214.2 | 4.8 |
| نقل و اتصالات | 366.8 | 11.5 | 173.2 | 13.4 | 540.0 | 12.0 |
| تعلم وثقافة | 113.6 | 3.6 | 29.1 | 2.2 | 142.7 | 3.2 |
| سلع أخرى | 218.5 | 6.8 | 97.5 | 7.5 | 316.1 | 7.0 |
| المجموع | 3194.1 | 100 | 1295,4 | 100 | 4489.5 | 100 |

**المصدر** : من الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول يلاحظ أن متوسط الإنفاق للأسر في الحضر أعلى ب 2.4 عن انفاق الأسر في الريف ، وهذا بالنسبة لكل المجمعات السلعية ، وهذا ما يفسر انتشار الفقر و تدهور مستوى المعيشة في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية .

إن الفقراء في المدن في تزايد مطرد . ومن بين سكان الريف ، فالغالبية منهم من سكان المناطق الصعبة بيئيا للزراعة ، ولذلك رأى العديد من الخبراء أن الوصول للفقراء في الريف هو من أهم القضايا لمكافحة الفقر المدقع ، ولحماية الأمن الغذائي الوطني . بل من المهم أن نتذكر أن تطوير الريف مؤداه خفض سعر الغذاء من أهم الوسائل المناسبة لمساعدة فقراء المدن .[1]

[1] زيد محمد الرماني ، **اقتصاد الفقر : بؤس وأزمات** ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، السعودية ، 2003 ، ص 6 .

## المبحث الثالث: تطور سلوك استهلاك العائلة الجزائرية في إطار الأسعار و الدخل خلال الفترة (1980–2017) .

### 1– تطور سلوك استهلاك العائلة الجزائرية في إطار الأسعار و الدخل خلال الفترة (1980 – 1989) .

➢ **بالنسبة للأسعار والدخل :**

شاهدت هذه الفترة تطبيق للمخطط الخماسي (1980 - 1984) و المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989)، بالإضافة إلى إرتفاع في حجم المديونية الخارجية إذ أصبحت تالشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد الجزائري بحيث ارتفعت الديون الخارجية من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار سنة 1987 ، فقد تحقق في الفترة الموافقة للمخطط الخماسي الأول نمو هام في الاستهلاك الحقيقي و يعود هذا إلى تطور المداخيل المتاحة للعائلات الناتج عن تطور مستوى التشغيل و توزيع مداخيل جديدة ، و عرفت سنة 1986 ما يعرف بأزمة البترول و هو ما ينعكس بالسلب على قيمة العملة الوطنية مما أدى إلى تقليص الواردات وبالتالي التقليص من استيراد المواد الغذائية و هو ما ظهر تأثيره جليا خلال سنة 1987 حيث انخفض الاستهلاك الحقيقي ب 64% سنة 1986 و بنسبة 36.8% سنة 1987 ، أما الاستهلاك الإسمي فلم يتأثر إلا في سنة 1987 حيث انخفضت ب 53.1% .

قامت الدولة خلال الفترة (1985 - 1989) والتي تزامنت مع تنفيذ المخطط الخماسي الثاني بتقليص حجم السلع المدعمة . وهو ما أدى إلى حدوث اختلالات في المؤشرات الاقتصادية ، كما أدى انخفاض أسعار النفط و الذي يعتبر المورد الرئيسي بالنسبة للجزائر إلى التأثير على الإحتياطات النقدية مما انعكس سلبا على العملة الوطنية ، و نتج عن هذا الإختلال انخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض مستوى الأجور ، كما أدى إلى التخفيض بصورة حتمية للواردات و كل هذه العوامل أدت إلى انخفاض نمو الاستهلاك خلال هذه الفترة .

إتبعت الجزائر سياسة تدعيم الأسعار حيث تم خلال هذه الفترة إنشاء صندوق دعم الأسعار على مستوى الخزينة سنة (1982) و يهدف من خلاله التوفيق بين التوازن المالي للمؤسسات و حماية القدرة الشرائية للسكان ، حيث تمارس الخزينة عن طريقها تقنيات الدعم عن طريق تطبيق الرسم التعويضي على أسعار بعض

السلع المتعلقة بالمواد الثانوية (سواء المستوردة أو المنتجة محليا ) و توجيه الموارد المتحصل عليها لتدعيم أسعار موارد أخرى ضرورية ، و تتعتبر نهاية سنة 1986 بداية التوجيه نحو اقتصاد السوق و القيام بحزمه من الإصلاحات .[1]

## 2- تطور سلوك استهلاك العائلة الجزائرية في إطار الأسعار و الدخل خلال الفترة ( 1990 – 1999 ) .

تعتبر من أصعب المراحل التي مرت على الاقتصاد الجزائري نظرا للأزمة و عدم الإستقرار السياسي و لأنها تعتبر المرحلة التي تخلت فيها الجزائر عن الاقتصاد الموجه ، حيث تبنت إصلاحات جذرية للتوجه نحو اقتصاد السوق .

عانت الأسرة الجزائرية و خاصة الفقيرة من صدمة إرتفاع الأسعار ، بسبب تحريرها و اتخاذ تدابير حذف الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الأساسية التي كانت تستفيد من الدعم إلى سنة 1992 ، إذا تضاعفت الأسعار ثلاث مرات و أكثر في نهاية سنة 1995 ، خمس مرات و أكثر في نهاية سنة 1998 ، مقارنة بسنة 1988 و كان ذلك في جميع القطاعات ، و قابل ذلك أن الأجور لم تعرف تطورا بالوتيرة التي عرفتها الأسعار .

و لنفهم سبب تدهور القدرة الشرائية للموظفين سنعرض تطور كل من الأسعار و الأجور :

- **تطور الأسعار:**

لقد عرفت الأسعار إرتفاعا كبيرا خلال فترة التسعينات مقارنة بسنة 1989 خاصة في الفترة الممتدة من 1992 إلى 1995 و يمكن توضيح ذلك في الجدول رقم ( 06 ) .

**الجدول (06) : يوضح نسبة تطور الأسعار (1990 –1997) .**

| السنوات | 1990 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة % | 23+ | 25+ | 25 | 41.3 | 31+ | 19.7 | 5.7 |

**المصدر** : الوالي فاطمة ، **قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2015 – 2016 ، ص 102 .

[1] – فيصل بشرول ، **تقدير دالة الاستهلاك العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك** ، مذكرة ماجستير ، تخصص اقتصاد تطبيقي و إحصاء ، 2010 - 2011 ، ص ص 43-44 .

من خلال ما سبق ، فإن التطورات التي عرفتها أسعار الاستهلاك و أسعار المنتجات الغذائية كانت حادة خاصة في فترة تطبيق برنامج الإستقرار ( 1994 ) و برنامج التعديل الهيكلي ( 1995 ) ، ثم انخفضت نسبة التطور في سنتين المواليتين .[1]

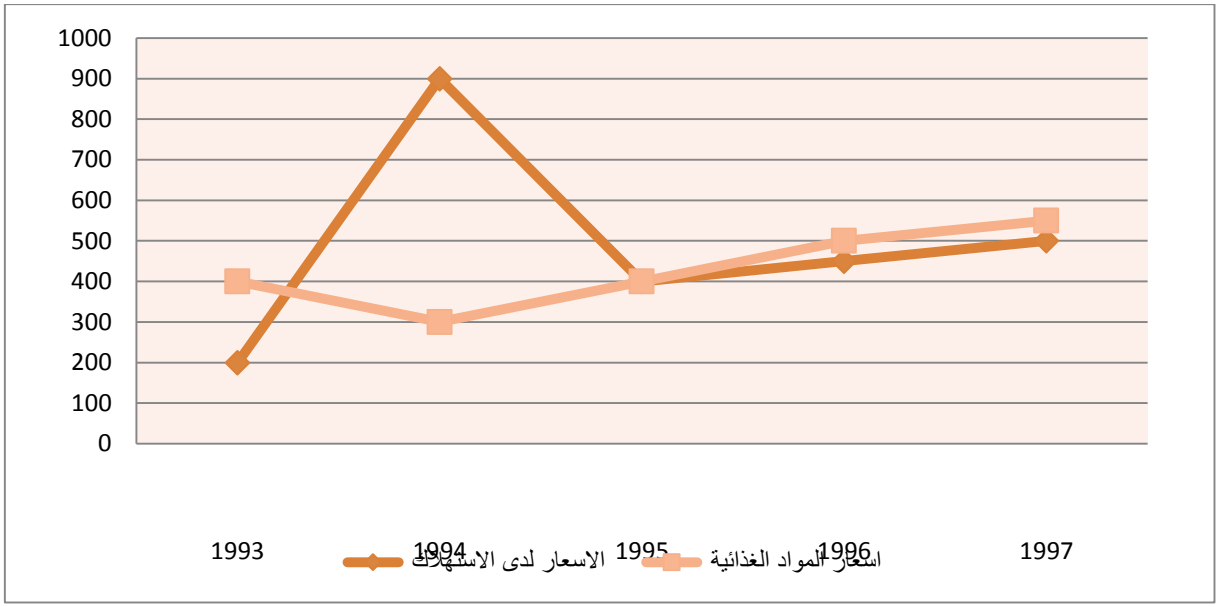
**الجدول (07): تطور الأرقام البيانية للأسعار عند الاستهلاك ، و الأرقام البيانية لأسعار المواد الغذائية خلال الفترة (1993–1997) .**

سنة الأساس 1989

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|---|---|---|---|---|---|
| الأسعار لدي الاستهلاك | 235.5 | 930.4 | 394.4 | 468.1 | 494.9 |
| أسعار المواد الغذائية | 423 | 325.6 | 426.9 | 510.8 | 535.7 |

**المصدر** :الوالي فاطمة ، **قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ص 102 .

**الشكل (08) : تطور الأرقام القياسية للأسعار عند الاستهلاك و الأرقام البيانية لأسعار الموادالغذائية للفترة ( 1993 – 1997 ) .**




من إعداد الطالبين باستخدام برنامج exel

[1] – الوالي فاطمة ، **قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر** ، أطروحة دكتوره في العلوم ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2015 – 2016 ، ص 102 .

شهد المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك خلال هذه العشرية الأخيرة فترتين تميزتا بإرتفاع كبير : الأولى امتدت من سنة 1990 إلى 1991 ، و الثانية شملت سنتي 1994 و 1995.

ومنذ 1996 أصبح ارتفاع مؤشر الأسعار أقل بكثير مما كان عليه في سنة 1996 ، وفي 1997 .

وهذا التطور لا يوافقه سوى جزئيا تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية ( التي تمثل في المعدل 60% من نفقات العائلات ). و إذا كان إرتفاع مؤشر الأسعار قويا منذ 1990 فإنه إزداد سرعة خلال سنة 1990 و 1993 ليبلغ أعلى مستوياته في 1994 و بقي الإرتفاع قويا في 1995 و لم يضعف إلا في 1996 و في 1997 .

نستنتج مما سبق أن ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك و مؤشر أسعار المواد الغذائية كان كبير جدا خلال الفترة ( 1994 – 1995 ) وهي فترة اتفاقات إعادة الجدول قبل أن يتراجع خلال السنتين المواليتين كما أن مؤشر أسعار المواد الغذائية أعلى من مؤشر الأسعار عند الاستهلاك منذ بداية فترة إعادة الجدولة كما هو مبين في الجدول السابق .

إن سبب الزيادة البطيئة للأسعار إبتدء من 1996 يمكن في تقليص طلب السلع في الأسواق ، و هو التقلص الناتج عن الزيادة أقل تواصلا في المداخيل لا سيما المداخيل في الأجور . إعتبر المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي في تقريره الأخير حول الظرف الاقتصادي و الإجتماعي أن القدرة الشرائية للأجراء بصفة عامة قد أستقرت نوعا ما في سنة 1997 ، و ذلك بعد أن سجلت انخفاضا حادا في السابق ( 7% في سنة 1995 و 3.5 سنة 1996 ) إلا أنه بمقارنة تطور مداخيل الأجور باستهلاك العائلات الذي أنخفض من 9600دج للفرد الواحد إلى 9400 دج بالأسعار الثابتة ، سجل إنخفاض من القدرة الشرائية يفوق 2% خلال الفترة ( 1996 – 1997 ) و الجدول التالي يبين القدرة الشرائية .[1]

[1]– الوالي فاطمة ، **قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص 103

**الجدول (08) : تطور مؤشرات القدرة الشرائية للأجراء ( 1993 – 1996 ) .**

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 |
|---|---|---|---|---|
| الإطارات | 87.4 | 85.3 | 71.5 | 68.7 |
| الأعوان المهر | 90.1 | 82.7 | 73.7 | 69.6 |
| أعوان التنفيذ | 117.4 | 94.0 | 85.1 | 82.5 |

**المصدر** : زعتر فتيحة ، **الدراسة القياسية لنظريات الاستهلاك في الجزائر** ، مذكرة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2008 – 2009 ،ص98 .

➢ **تطور المداخيل :**

لقد عرفت مداخيل الأسر تطورا طفيفا مقارنة بالإرتفاع الذي عرفته الأسعار منذ سنة 1988 فارتفاع إجمالي دخلهم ب 19% سنة 1994 و 28.3% سنة 1995 و 24.6% في سنتي 1996 و1997 ، و لكن هذه الزيادة ليست موحدة فيما يخص المستقلين و الأجراء حيث كانت الزيادة أكثر سرعة عند المستقلين مقارنة بالأجراء و المتقاعدين مما أدى إلى زيادة حصتهم في بنية مداخيل الأسر حيث قدرت ب 33% سنة 1993 و 39% سنة 1997 ، على حساب حصة الأجراء التي انخفضت من 45.5 % إلى 43.2% لنفس السنتين على التوالي ، كما انخفضت نسبة مداخيل التحويلات ( منح التقاعد ، الضمان الإجتماعي ....) من 19.5% سنة 1994 إلى 17.8% في سنة 1997 ، و يمكن تحديد التطور الذي عرفته العائلات في الجدول رقم ( 09 ) .

**الجدول (09): تطور المداخيل الخاصة بالعائلات**

**الوحدة : مليار دينار**

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|---|---|---|---|---|---|
| المداخيل الخاصة بالعائلات | 805.0 | 957.5 | 1228.6 | 1531.6 | 1660.3 |
| مكافآت الأجراء | 365.9 | 429.2 | 535.0 | 664.7 | 717.6 |
| مداخيل المتقاعدين | 271.9 | 341.8 | 458.4 | 619.4 | 647.4 |
| تحويلات | 167.2 | 186.9 | 238.2 | 247.5 | 295.2 |

**المصدر** :الوالي فاطمة ، **قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ص 104 .

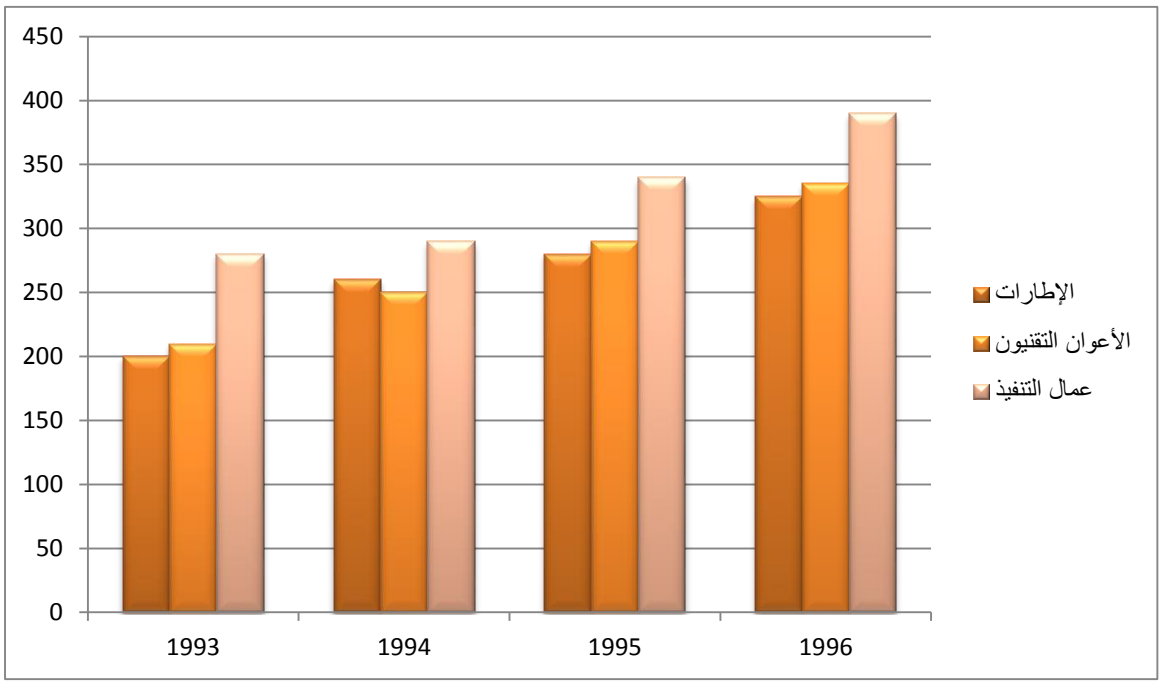
كما أن الزيادات التي عرفتها الأجور لم تكن نفسها عند مختلف شرائح الأجراء ، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (09 ) ، منذ سنة 1989 .

**الجدول (10) : تطور مؤشر الأجور المتوسط حسب التأهيل.**

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 |
|---|---|---|---|---|
| الإطارات | 205.8 | 259.4 | 282.0 | 321.6 |
| الأعوان التقنيون | 212.3 | 251.3 | 290.6 | 326.0 |
| عمال التنفيذ | 276.7 | 285.6 | 335.8 | 386.4 |

**المصدر** :الوالي فاطمة ، **قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ص 102 .

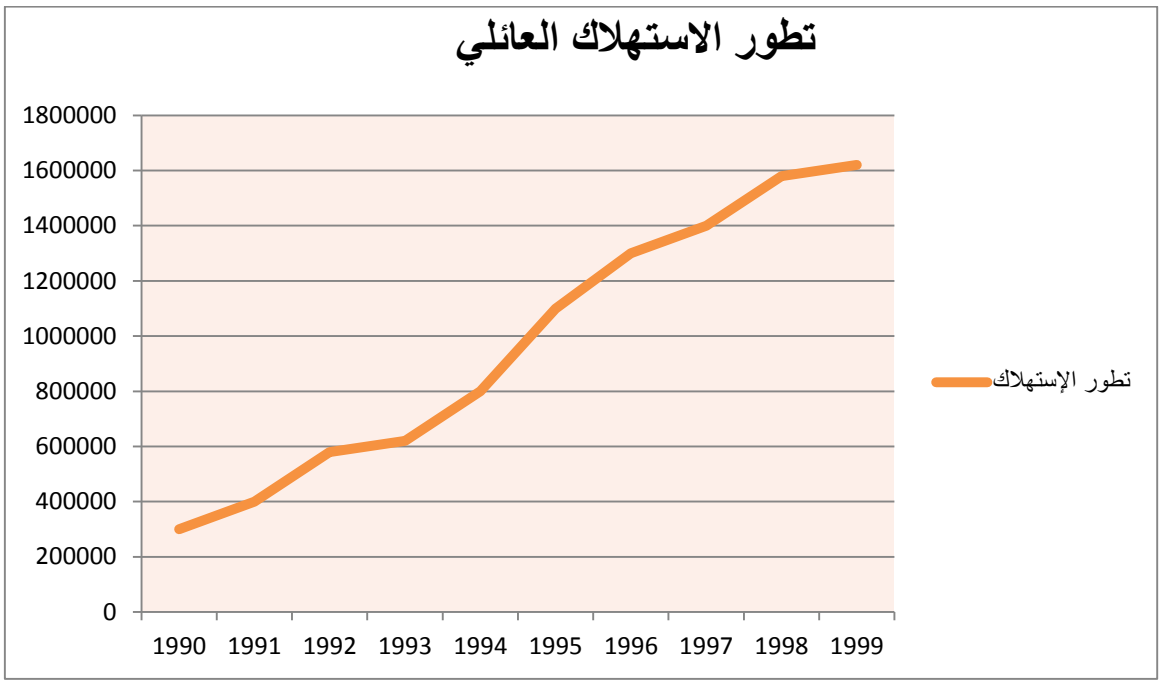
**الشكل (09) : تطور مؤشر الأجور المتوسطة حسب التأهيل للفترة ( 1993 – 1996 )**




إن تحليل أسعار الاستهلاك و المداخيل الأجرية منذ بدء الجزائر في تطبيق برنامج الإستقرار و التصحيح الهيكلي يكشف عن انخفاض القدرة الشرائية للأفراد ، و زيادة كلفة العيش لدى شرائح المجتمع خاصة التي تعيش من المداخيل الثابتة أو التحويلات المختلفة (كمنح البطالة ، أرامل ، معوقين ، متقاعدين )

ولم ينجو من هذه المعضلة حتى الأجراء ، وبالتالي فإن تطبيق برنامجي (1994 و 1995) كانت أثارا وخيمة ، ليس فقط عند غير العاملين بل امتدت حتى ليصل إلى الأجراء .[1]

**الشكل (10): منحنى بياني يمثل نطور الاستهلاك العائلي خلال الفترة(1990–1999) .**




**المصدر** : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (01) .

نلاحظ من خلال الجدول أن الاستهلاك العائلي في تطور مستمر خلال الفترة 1990 إلى 1989

**الجدول (11) : تطور معدل نمو استهلاك العائلات ( 1992 – 1998 ).**

سنة الأساس 1992

| السنوات | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل نمو استهلاك العائلات | 100 | 93.9 | 94.4 | 96.1 | 99.1 | 99.4 | 102.7 |

**المصدر** : زعتر فتيحة ، **الدراسة القياسية لنظريات الاستهلاك في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص 98 .

نلاحظ انخفاض معدل نمو الاستهلاك العائلي في سنوات الأربعة الأولى ، حيث عرفت الفترة ( 1993– 1998 ) تحريرا للأسعار فتسارعت و تيرة التضخم لاسيما منذ إلغاء الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الاستهلاكية للسلع الأساسية سنة 1993 ، مما أدى إلى تقليص الطلب على السلع في الأسواق و كذا تطور المداخيل بوتيرة أقل من وتيرة تطور أسعار الاستهلاك حيث خلال الفترة ( 1993 – 1997 ) كل

[1] – الوالي فاطمة ، **قياس متعدد الابعاد للفقر في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 104 – 105 .

هذه نسبة قدر معدل ، إرتفاع المستوى العام للأسعار ب 21% العوامل أدت إلى انخفاض حاد في معدل نمو استهلاك العائلات سنة 1993 ، ثم إرتفعت ببطء بداية من سنة 1994 و إلى غاية سنة 1999.

## 2- تطور سلوك استهلاك العائلة الجزائرية في إطار الأسعار و الدخل خلال الفترة (2000-2009).

❖ **تطور الأسعار**: لدينا الجدول الموالي يوضح تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة ( 2000 – 2009 )

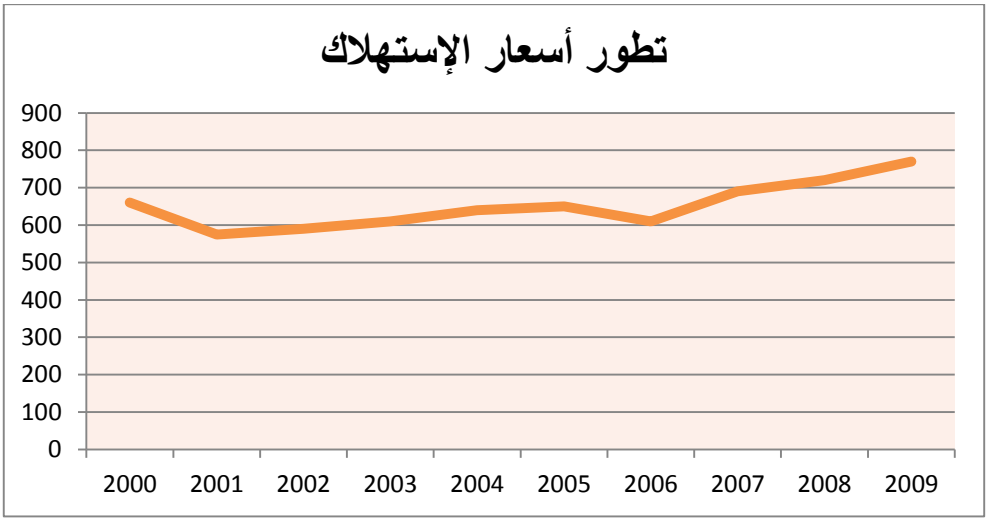
**الجدول (12): تطور مؤشرات أسعار الاستهلاك خلال الفترة ( 2000 – 2009 ) .**

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أسعار الاستهلاك | 558.7 | 578.2 | 591.29 | 611.8 | 639.8 | 652.1 | 663.9 | 689.81 | 719.8 | 766.1 |
| التغير | 0.62- | 3.49 | 2.26 | 3.46 | 4.57 | 1.92 | 1.80 | 3.90 | 4.34 | 6.43 |

Source : www.ons.dz/ipc012007 . htm

بالنظر إلي الجدول رقم (12) نجد أن مؤشر أسعار الاستهلاك قد عرفت إرتفاعا متواصلا طيلة الفترة محل الدراسة ، و هذا الإرتفاع يعود إلى الزيادة المستمرة في الأسعار غير أن هذه الزيادة تختلف من سنة إلى أخري .

**الشكل (11): منحني بياني لتطور أسعار الإستهاك للفترة ( 2000 –2009 ) .**




من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (12) من خلال برنامج exel .

بالنظر إلى الشكل أعلاه نجدد أن مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر قد إتجه إلى التزايد بالشكل مستمر خلال الفترة ( 2000 – 2009 ) و يعكس ذلك التغيرات الفعلة و الحقيقية التي حدثت في المستوى العام للاسعار خلال نفس الفترة إذا ما اقترن ذلك بالإرتفاع المستمر في كمية النقود ، حيث سجل معدل تغير سنوي وسطي خلال الفترة محل الدراسة قدرة ب 32.2% ، غير أن هذه التغيرات السنوية كانت متباعدة خلال بعض السنوات حيث انها شهدت قيمة سالبة سنة 2000، لتعرف إرتفاعا طفيفا سنة 2004 ، حيث قدرت ب 4.57%. أما في السنوات الأربعة الموالية فقد شهدت انخفاضا في الأسعار حيث عرفت معدل تغير سنوي قدره ب 1.93% .

ولا شك أن انخفاض معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك عموما في الجزائر خلال السنوات الأخيرة يعكس مدى السياسات المالية و النقدية الصارمة و المتشددة التي تطبقها الحكومة من جهة و مدى الإنكماش الاقتصادي الذي تسبب في تدهور القدرة الشرائية بالشكل سريع و قوي ، و بالتالي تراجع مستوى الطلب الكلي من جهة ثانية .

يتفق المحللون على أهمية هذا المؤشر بإعتباره مقياسا لمعدل التضخم لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الافراد ن كما أن التغير الذي يطرأ على مؤشر أسعار المواد الغذائية يعتبر من أهم المؤشرات بسبب المكانة التي يحتلها هذا المؤشر من مجموع الإنفاق الاستهلاكي لغالبية المواطنين ، بحيث أن هذا التغير الذي يطرأ على هذا المؤشر له دلالة خاصة ، وهذا لا تصال له بأهم المقومات المعيشية للفرد ، وحاجة المواطن اليومية لهذا النوع من الغستهلاك ، وعلىه فإن مؤشر أسعار المواد الغذائية يعتبر المؤشر الأساسي الذي يكون فيه معدل التضخم أكثر حساسية.

❖ **بالنسبة للمداخيل :**

لدينا الجدول الموالي يوضح تطور مداخيل الأسر في الجزائر خلال الفترة ( 2000-2009 ) .

**الجدول (13): تطور مداخيل الأسر في الجزائر خلال الفترة ( 2000 – 2009 ).**

الوحدة : مليار دج

| السنوات | رواتب الأجور | | مداخيل العمال المستقلين | | تحويلات الأسر | | المجموع | معدل التضخم % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | معدل النمو% | المبلغ | معدل النمو% | المبلغ | معدل النمو % | | |
| **2000** | 866.1 | 4.79 | 825.4 | 4.10 | 431.3 | 7.10 | 2122.8 | 0.3 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 4.20 | 2396.5 | 16.25 | 501.4 | 13.67 | 938.2 | 10.48 | 956.9 | **2001** |
| 1.43 | 2583 | 8.90 | 546 | 7.26 | 1006.3 | 7.71 | 1030.7 | **2002** |
| 4.26 | 3106.7 | 13.92 | 622 | 34.71 | 1355.6 | 9.55 | 1129.1 | **2003** |
| 3.97 | 3330.6 | 24.12 | 772 | -1.96 | 1329 | 8.90 | 1229.6 | **2004** |
| 1.38 | 3892.1 | 9.03 | 841.7 | 29.65 | 1723 | 7.95 | 1327.4 | **2005** |
| 2.31 | 4140.4 | -1.63 | 828 | 10.31 | 1900.7 | 6.35 | 1411.7 | **2006** |
| 3.67 | 5183.6 | 58.10 | 1309.05 | 14.48 | 2176 | 20.32 | 1698.6 | **2007** |
| 4.85 | 5696.6 | -11.2 | 1161.5 | 10.14 | 2396.7 | 25.89 | 2138.4 | **2008** |
| 5.74 | 6418.6 | 4.58 | 1214.7 | 18.64 | 2843.4 | 10.39 | 2360.5 | **2009** |

Banque d Algérie , www ,bank-of-algeria .dz :les rapports annueis de la Banque ; sur le site://www .Banq –of-aleria .dz /htm /rapport .htm

إن عودة إرتفاع أسعار المحروقات إبتداءا من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة ثم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية ، عبر عنها إرتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ، بحيث إرتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام 28.31% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003 ، فبلغ 155 مليار دولار الذي تم إعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الإستثمارية العمومية الكبري ، وقد ساهمت السياسة المالية بالشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا ، لعل من أهمها إرتفاع مداخيل الأسرة و إنخفاض معدل التضخم .[1]

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه سجل معدل نمو رواتب الأجراء ارتفاعا ب : 10.48% بحيث معدل نمو مداخيل العمال المستقلين كان أكبر من معدل نمو رواتب الأجراء ب 13,67% ، كما انخفضت القدرة الشرائية نتيجة إرتفاع معدل تضخم بنسبة 4.20%، سنة 2001، مقارنة بسنة 2000، ثم سجل معدل نمو رواتب الأجراء إنخفاضا ب 7.71% سنة 2002 ، كما إرتفعت القدرة الشرائية نتيجة انخفاض معدل التضخم بنسبة 1.43% سنة 2002 مقارنتا بسنة 2001 ، أما معدل نمو مداخيل العمال

[1] – شيبي عبد الرحيم ، بن بوزيان محمد ،شكوري سيدي محمد،**الآثار الاقتصادية لصدمات السياسة المالية بالجزائر دراسة تطبيقية** ، مجلة منتدى البحوث الاقتصادية ،عدد536،مصر،2010،بدون ترقيم للصفحات.

المستقلين شهد انخفاضا هو الأخر حيث بلغ 7.26%، ويلاحظ أن معدل نمو رواتب الأجراء أكبر من معدل نمو المداخيل العمال المستقلين في هذه السنة ، حيث إنتقل معدل نمو مداخيل العمال المستقلين من 8.90%سنة 2004 ما نسبته 29.65% بينما معدل رواتب الأجراء بلغ 7.95% خلال نفس السنة بالنسبة لسنة 2006 سجل خلالها معدل نمو مداخيل العمال المستقلين انخفاضا بلغ 10.31% مقارنة بسنة 2005 , كما أن معدل نمو مداخيل العمال المستقلين أكبر معدل نمو رواتب الأجراء في هذه السنة بنسبة 6.35% ، كما إرتفعت القدرة الشرائية نتيجة انخفاض معدل تضخم بنسبة 2.31% ، كما سجل معدل نمو المداخيل العمال المستقلين إرتفاعا خلال الفترة (2007-2009) ، حيث انتقل من 14.48% سنة 2007 إلى 18.64% سنة 2009 أي 1.29%مرة ، كما انخفضت القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع معدل تضخم من 3.67% سنة 2007 ، إلى 5.74% سنة 2009 ، سجل معدل نمو رواتب الأجراء انخفاضا خلال سنة 2009 ، حيث انتقل من 25.69% سنة 2008 ، إلى 10.39% سنة 2009 ، كما عرف معدل نمو مداخيل العمال المستقلين إرتفاعا هو الآخر ، حيث انتقل من 10.14% إلى 18.64%، كما أن معدل نمو رواتب الأجراء أكبر من معدل مداخيل العمال المستقلين ، أما بالنسبة لتحويلات الأسر فقد عرفت إرتفاعا خلال الفترة (2000 – 2004) ، حيث انتقلت من 546 مليار دج سنة 2002 إلى 772 مليار سنة 2004 ، أي بمعدل نمو من 8.90% إلى 24.12% ، مقارنة بسنة 2000.

كما عرف معدل نمو تحويلات الأسر انخفاضا خلال سنتي 2005 و 2006 مقارنة بسنة 2004 أي بنسبة 9.03% و 1.63% على التوالي ، لتعرف تحويلات الأسر ارتفاعا إلى 1309.05% مليار دج سنة 2007، أي بمعدل نمو 58.27%، لتسجل إنخفاضا إلأى 1161.5 مليار دج سنة 2008 ، أي بانخفاض 1.13 مرة ، وبنسبة 11.27% ، لتسجل تحويلات الأسر إرتفاعا خلال سنة 2009 بقيمة 1214.7 مليار دينار جزائري .

❖ **تطورات بنية الاستهلاك في الفترة الممتدة بين 2000 – 2008** :لدينا الجدول الموالي يوضح تطورات تغيرات في ترتيب أولوية الحاجات ، كما يبينه الجدول التالي :

**الجدول رقم ( 14 ) تطور ترتيب نفقات الأسر بين 2000 إلى 2008**

**الوحدة ب %**

| 2000 | 2008 |
|---|---|
| 1- التغذية 46.6 % | 1- التغذية 42.7 % |
| 2-النقل 11% | 2-النقل 12% |

| | |
|---|---|
| **2-** مختلف النفقات 10.8% | 3-مختلف النفقات 11.8% |
| 3- السكن و الأعباء 9.4% | 4-السكن و الأعباء9.8% |
| 4- الألبسة و الأحذية 8.6% | 5-الألبسة و الأحذية 8.2% |
| 5- الصحة والعلاج 6.3% | 6-الصحة و العلاج 7.2% |
| 6- التربية و الثقافة و الترفيه 3.9% | 7-التربية والثقافةو الترفيه 4.9% |
| 7- الأثاث و الفن المنزلي 3.4% | 8-الأثاث والفن المنزلي 3.4% |

المصدر : محمد حميداتو ، **التأثير على سلوك المستهلكين ( العون الاقتصادي – قطاعات العائلات)** ، مجلة البحوث و الدراسات ، الجزائر ، العدد 13 ، 2012 ، ص 230

تكشف النتائج الأولية لمسح سنة 2000 ، لأول مرة ، أن الإنفاق على الغذاء أقل من 50% من إجمالي نفقات الاستهلاك ، هذا هيكل توزيع الإنفاق الاستهلاكي و يفسر على أنه تحسن في الاستهلاك و الرفاه و الطعام المنزلي في الواقع مع " التحرير الاقتصادي " و توافر المنتجات ، تم التعبير عن جزء كبير من القوة الشرائية ، هناك أيضا الإنتعاش مما أدى إلى توزيع إضافي للدخل ، كل هذه العوامل عززت بقوة من استهلاك الأسرة بما في ذلك سيارات الركاب ، و التنمية و البناء .[1]

كما يمكن تفسير هذه التغيرات ب :

- زيادة الدخل المتوفر لدى الأسر .
- التغيرات التي طرأت على العرض في مجال المواد .
- نمط الحياة السوسيولوجية .

من خلال الجدول نلاحظ أن العائلات الجزائرية توجه معظم إنفاقها الاستهلاكي نحو المواد الغذائية حيث مثلت نسبة الاستهلاكية للمواد الغذائية 46.6% من ميزانية التنمية في سنة 2000 ، وبنسبة 42.7% فقط في سنة 2008 .

كما تعبر ازدياد النفقات بإتجاه النشاطات الثقافية التي تعتبر حاجات ثانوية يطرح تحسنا في مستويات معبشة السكان ، كما نلاحظ في الفترة الممتدة بين 2000 و 2008 ازدادت حصتهم حيث انتقلت من 3.9% اى 4.9% مما يدل على تحسن معيشة السكان خلال هذه الفترة .

[1] – CNES, **Rapport sur la Conjoncture Economique et Sociale du Premier Semestre** 2004 , Rapport *25ème* session plèniere, Algérie, décembre ، 2004 ، p155 .

كما يلاحظ أيضا أن ما خصصته العائلات الجزائرية للإنفاق على الغذاء و السكن و النقل قد تجاوز 60% من الإنفاق الكلي خلال سنتي 2000 – 2008 مما يدل على أن هذه المجمعات الثلاث تعتبر أوليات ضرورية كما هو الحال في أغلب الدول النامية ، أما المجتمعات الأخرى فنسبها متقاربة مما يدل على أنها في درجة الكماليات بالنسبة للمستهلك ولا تقارن بنسبة الإنفاق على الغذاء .

❖ **تطور الاستهلاك العائلي** :الشكل التالي يوضح تطور استهلاك العائلات الجزائرية في الفترة ( 2000 – 2009 ) .

**الشكل رقم ( 12 ) :منحنى بياني يمثل تطور الاستهلاك العائلي في الفترة ( 2000 – 2009 )**




**المصدر** : من إعداد الطالبين من خلال الملحق رقم (01)

نلاحظ من خلال الجدول أن الاستهلاك العائلي في زيادة مستمرة خلال الفترة 2000 – 2009 وفي سنة 2004 طرأ تحسن في استهلاك العائلات بفضل تحرير الاقتصاد ووفرة المنتوجات كم نجم عن برنامج الإنعاش الاقتصادي توزيع إضافي للمداخيل أنعش بالشكل كبير استهلاك العائلات خاصة في مجال السيارات السياحية و النفقات التهيئة العمرانية .[1]

[1] زعتر فتيحة ، **الدراسة القياسية لنظريات الاستهلاك** ، مرجع سبق ذكره ، ص 101 .

## 3- تطور سلوك استهلاك العائلة الجزائرية في إطار الأسعار و الدخل خلال الفترة ( 2010 – 2017 ) .

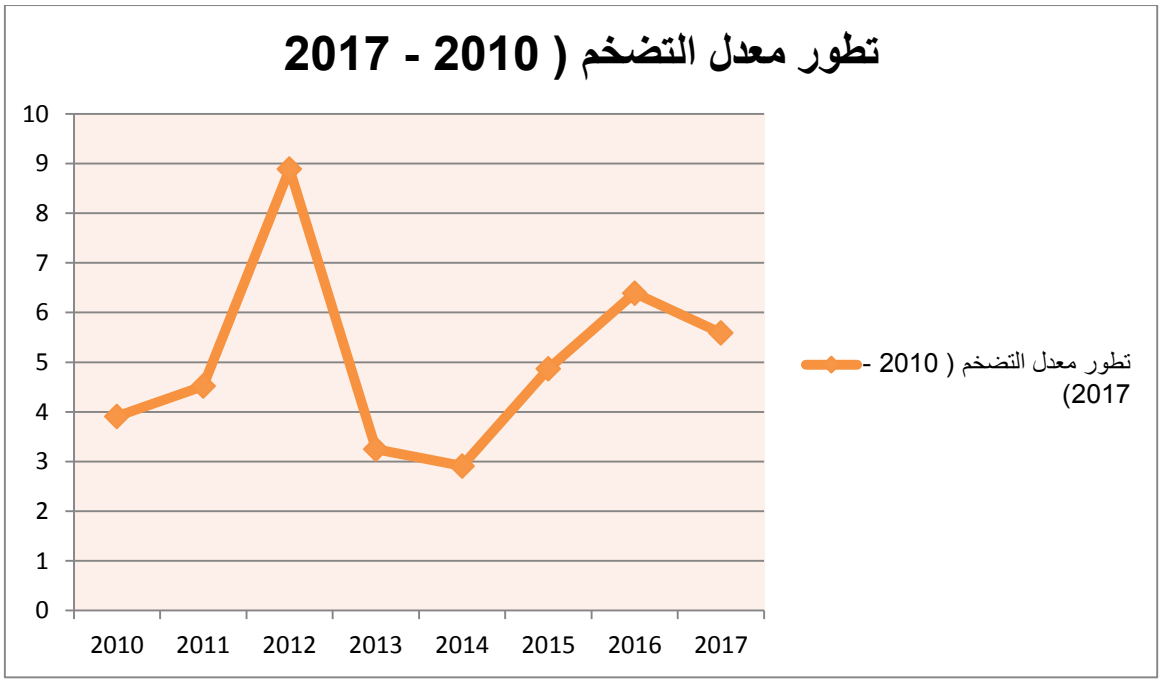
❖ **بالنسبة للأسعار :**

الجدول (15) : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة ( 2010 –2017 )

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5.591115 | 6.39768 | 4.784447 | 2.916922 | 3.254239 | 8.891450 | 4.524211 | 3.91106 |

**المصدر** : من البنك الدولي .

**الشكل (13)** : تطور تعداد السكان في الجزائر خلال الفترة ( 2010- 2017 ).




من إعداد الطالبين باستخدام برنامج exel

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل التضخم في سنة 2010 بلغ 3.91% ، أما في سنة 2011 إرتفع معدل التضخم نوعا ما حيث وصل إلي 4%، كما تميزت أسعار المستهلك بإرتفاع بنسبة 4.5% ما بين 2010 و 2011 مؤدية بذلك إلي زيادة معدل التضخم ب 0.6% ، ومن العوامل المحددة للتضخم في هذه السنة نجد :

- الإرتفاع الكبير في الكتلة النقدية

- الزيادة الكبيرة في الأجور وما تبعتها من إرتفاع الطلب وإرتفاع تكاليف الإنتاج ، مقابل إنخفاض إنتاجية العوامل
- انخفاض تنافسية الأسواق و إحتكار القلة بالنسبة لإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة
- إرتفاع مرونة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية ، و إنتقال التضخم المرتفع من الدول المصدرة .[1]

تفاقم في 2012 ، تسارع التضخم الذي برز في السداسي الثاني من سنة 2011 ، ليبلغ المعدل الأكثر إرتفاعا للعشرية ، أي بإرتفاع سنوي متوسط قدره 9.9% بموجب المؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك و ب 8.9% بالنسبة لمؤشر الجزائر الكبري ، تجاوزت هذه المعدلات مستوياتها في السنة الماضية ب 3.9 و 4.4 نقاط ، على التوالي .

هذا التسارع خاصة بأسعار السلع الغذائية ، بالفعل ، إذا كان تسارع ارتفاع أسعار كل فئات المنتجات أكثر وضوحا خلال سنة 2012 ، فإن تسارع ارتفاع أسعار السلع الغذائية كان اقوى بمرتين من تسارع إرتفاع أسعار السلع المعملية و الخدمات . كما كان عله الحال في سنة 2009 ، تميز إرتفاع الأسعار عند الاستهلاك في سنة 2012 بتسارع جد قوي لإرتفاع أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة ، هذا و قد بقي التضخم معتبرا بالنسبة للسلع الغذائية الأخرى ، بينما عرفت تقريبا كل الأسعار الدولية السنوية المتوسطية للمنتجات الفلاحية المستوردة توجه نحو الانخفاض ، غالبا بمعدلات ذات رقمين ، و أكثر من ذلك ، فإن أسعار بعض المنتجات قد سجلت مستويات دون مستوياتها خلال 2010 ، كما هو الحال بالنسبة لغبرة الحليب الكامل .

ونتيجة لإرتفاع مستوى التضخم خلال سنة 2012 أدخل بنك الجزائر أداة جديدة للسياسة النقدية منذ جانفي 2013 ، وهي استرجاع السيولة ل 6 أشهر بمعدل 1.5% بهدف تعزيز أدوات السياسة النقدية لإمتصاص السيولة المستقرة للمصاريف ومن ثم تخفيض مستوى التضخم .[2]

وفي سنة 2013 سجل معدل التضخم تراجعا واسعا و عرف إرتفاع الأسعار وتيرة أكثر إعتدالا تتوافق مع الهدف المسطر من طرف مجلس النقد و القرض على المدى المتوسط في هذا المجال ، حيث بلغ التضخم السنوي المتوسط في 2013 نسبة 3.26% ، وهو أدني معدل تعرفه الجزائر منذ 7 سنوات ، و

[1]- بنك الجزائر ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2011 ، أكتوبر 2012 ، ص ص 45 - 46 .

[2]- بنك الجزائر ، **التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر** ، التقرير السنوي 2012نوفمبر 2013، ص ص 51 - 52 .

يرجع ذلك إلى تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية الذي بلغت وتيرته 3.18% وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006 ، بالإضافة إلى انخفاض الأسعار الدولية السنوية المتوسطة المنتجات الفلاحية المستوردة .[1]

بعد سنتين متتاليتين من تسارع التضخم ، حيث إرتفع من 2.9% في 2014 إلى 6.4% في سنة 2016 ، تباطأ متوسط الوتيرة السنوية لنمو مؤشر الاسعار عند الاستهلاك في سنة 2017 ، ليبلغ 5.9% للمؤشر الوطني .

إرتفعت أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية بحدة في سنة 2017 ، بعد خمسة سنوات متتالية من التراجع . في 2017، إرتفع مؤشر منظمة الأغذية و الزراعة لأمم المتحدة بنسبة 8.1%، أعلى زيادة منذ 2012 ، يعود أصل هذه الزيادة إلى إرتفاع أسعار الحبوب و الزيوت الغذائية و منتجات الحليب بإستثناء أسعار السكر التي عرفت انخفاضا حادا ، على الرغم من الإنتعاش ، وإن كان متواضعا ، للتوسع النقدي ($M_2$) ، الذي بلغ 8.4% ، مقابل 0.8% في 2016 ، تباطأ التضخم في 2017 إلى 5.6% في 2016.[2]

❖ **من حيث المداخيل :**

**الجدول 16: التحويلات الاجتماعية ( بلمبار الدنانير الجزائرية )**

| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **رواتب و أجور** | 1139 | 1681 | 1907 | 1715 | 1860 | 2114 |
| **دعم السكن** | 324.5 | 754.1 | 461.7 | 250.6 | 255.6 | 357.1 |
| **دعم الأسرة** | 318.6 | 492.4 | 423.2 | 405.6 | 422.1 | 451.1 |
| **منح أسرية** | 44.4 | 41.6 | 41.4 | 41.9 | 42.5 | 42.6 |
| **دعم التعلم** | 87.6 | 89.2 | 90.2 | 100.3 | 103.0 | 109.5 |
| **دعم أسعار الحبوب الغذائية و** | 96.2 | 279.1 | 215.6 | 197.4 | 213.7 | 225.5 |

[1]– بنك الجزائر ، **التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر** ، التقرير السنوي 2013 ، نوفمبر 2014 ، ص 41 .

[2]– بنك الجزائر ، **التطور الإقتصادي و النقدي للجزائرئرؤ** ، التقرير السنوي 2017 ، جويلية 2018 ، ص 26 – 27 .

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحليب ...إلخ** | | | | | | |
| **دعم المتقاعدين** | 144.0 | 139.5 | 250.0 | 257.9 | 252.1 | 215.3 |
| **دعم الصحة** | 199.3 | 367.8 | 364.9 | 263 .7 | 320.5 | 323.2 |
| **دعم المجاهدين** | 124.1 | 125.7 | 156.9 | 171 .9 | 180.6 | 198.2 |
| **دعم الفقراء و ذوي** | 128.8 | 185.5 | 211.8 | 224.6 | 178.7 | 169.7 |

**المصدر : موجز قطري 2016 حول الجزائر الصادر عن الأمم المتحدة** ، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ، ص 35

من خلال الجدول نلاحظ أن رواتب والأجور في تطور مستمر خلال هذه الفترة حيث انتقل من قيمة 1139 مليار دينار جزائري سنة 2010 إلى 2114 مليار جزائري سنة 2015 .

أما فيما يخص دعم السكن تسهل الدولة حصول السكان على السكن من خلال مختلف البرامج للسكن الإجتماعي ، لاسيما عن طريق الوكالة الوطنية لتحسين السكن و تطويره ، وتتمتع سياسة دعم السكن هذه بميزانية كبيرة فاقت 100 مليار دينار عام 2012 ، أي ما يعادل 14.21 من ميزانية الإنفاق العامة .

يسمح دعم أسعار الحبوب الغذائية و الحليب بإبقاء السلع الأساسية بأسعار في متناول جميع السكان ، وفي هذا الصدد بلغت الميزانية الإجمالية التي خصصت لأهم الهيئات المكلفة بهذه الإعانة للحبوب و الديوان الوطني المهني للحليب أكثر من 210 مليار دينار ، و بلغت القيمة التراكمية للإعفاءات الضريبية الممنوحة في إطار إستراد القمح و السكر و الأدوية 150.3 مليار دينار .[1]

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أن دعم الأسرة و منح الأسرية و دعم التعلم و دعم المتقاعدين والصحة ودعم المجاهدين والفقراء وذوي الإعاقة وذوي الدخل الضعيف في تطور خلال هذه الفترة مما يساهم في التنمية الاجتماعية وتحسن الظروف المعيشية للسكان مما يساهم في إرتفاع الاستهلاك في المجتمع الجزائري .

[1] – **موجز قطري 2016 حول الجزائر الصادر عن الأمم المتحدة** ، اللجنة الإقتصادية لإفريقيا ، ص 19 .

**خلاصة :**

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى بعض المفاهيم العامة الخاصة بالأسرة في الجزائر ، ثم دراسة التطور العددي للسكان لأنه يعتبر أهم عامل يؤثر و يتأثر بتغيرات الإنتاج ، و يعتبر من أهم المحددات الرئيسية الكمية للاستهلاك لأنه المسبب بالدرجة الأولى لإرتفاع الطلب على السلع و الخدمات ، كما تم التعرض إلى هيكل استهلاك العائلات في الجزائر حيث أن القسط الأكبر من المداخل المتاحة للعائلات ينفق على المواد الجزائرية ، بالإضافة إلى ذلك فقد تم التعرف على سلوك إستهلاك العائلة الجزائرية في إطار الأسعار و الدخل خلال فترة الدراسة .

**تمهـــــــــــيد :**

يعتبر الاستهلاك حلقة مهمة في سلسلة النظام الاقتصادي ، نظرا لما تمثله هذا الظاهرة من أهمية من حيث كونه نشاط ذو طبيعة اقتصادية و حتى اجتماعية ، وقد ركزت معظم الدراسات الاقتصادية على ظاهرة الاستهلاك بشكل عام و الاستهلاك العائلي بشكل خاص و مفهوم الاستهلاك يختلف مدلوله باختلاف المدارس الاقتصادية التي تبنت هذا المفهوم .

و لدراسة الاستهلاك في النظرية الاقتصادية سنتطرق إلى ثلاثة مباحث في هذا الفصل كما يلي :

**المبحث الأول**: ويشمل مفاهيم عامة حول الاستهلاك حيث نتطرق فيه إلى مفهوم الاستهلاك ، و أنواعه بالإضافة إلى تعريف الاستهلاك العائلي و محدداته و دالة الاستهلاك .

**المبحث الثاني**: و يتمثل في نظريات الاستهلاك – الدخل – حيث نقدم فيه أهم النظريات التي اهتمت بمتغير الدخل كمحدد رئيسي لدالة الاستهلاك ، إبتداء من نظرية الدخل المطلق ، ثم نظرية التنبؤات ، وصولا إلى نظرية الدخل النسبي .

**المبحث الثالث**: ويشمل نظريات الاستهلاك – الثروة – حيث إهتمت هذه النظريات بعنصر الثروة كمحدد ثاني للاستهلاك ، أهمها : نظريات الدخل الدائم ، نظرية دورة الحياة ، وأخيرا نظرية كالدور .

## المبحث الأول: مفاهيم حول الاستهلاك

يعتبر الاستهلاك من أهم المتغيرات الاقتصادية ، نظرا لارتباطه المباشر بالنشاط الاقتصادي اليومي لكل أفراد المجتمع ، إذ يعتبر أساس العملية الإنتاجية و بالتالي دورة الاقتصاد في المجتمع ، فلا غرابة أن يحتل الاستهلاك جوهر اهتمام الاقتصاديين ، سواءا على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي هاته المكانة التي يحتلها موضوع الاستهلاك تؤدي بنا في بحثنا هذا إلى التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالاستهلاك من حيث تعريفه و أنواعه ، إلى أهم العوامل المحددة له وبنية دالة استهلاكه .

### 1- تعريف الاستهلاك و أنواعه

#### 1-1- تعريف الاستهلاك :

- يعرف الاستهلاك على أنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل الكلي والذي يتم انفاقه على السلع و الخدمات التي تشبع رغباته بطريقة مباشرة .[1]
- يعرف الاستهلاك اقتصاديا على أنه استخدام السلع و الخدمات الاقتصادية بقصد إشباع الرغبات الإنسانية إشباعا مباشرا ( بمعنى استخدام السلع و الخدمات النهائية الاستهلاكية ) . [2]
- الاستهلاك طريقة نظامية و رشيدة لتوزيع التكاليف على الفترات التي تم فيها الحصول على المنافع .[3]
- الاستهلاك هو الفعل الاقتصادي الذي يركز على استخدام السلع و الخدمات بفضل الموارد المتوفرة ، و التي ستتلف بغية إشباع حاجة . إنها عملية تستند إلى ثلاثة عوامل : الحاجة _ السلعة _ الإيراد.[4]

#### 1-2- أنواع الاستهلاك:

ينقسم الاستهلاك إلى عدة أنواع ، وذلك اعتمادا على معايير عدة ومن بين هذه الأنواع نذكر ما يلي :

- ✓ **على أساس الغرض من الاستهلاك:** حيث ينقسم إلى :

---

[1]- اسماعيل عبد الرحمان ، حربي محمد عريقات ، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 1999 ، ص 85 .

[2]- Bernard Bernier et Yves simon : **macroéconomié**, tome 1, Algérie, OPU,2éme Ed,1975, pp 155.

[3]- ألدون هندريكس ، **النظرية المحاسبية** ، ( ترجمة كمال خليفة ابو زيد ) ، الطبعة الرابعة ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2005 ، ص 617 .

[4]- جيرارد فونوني ، **مقدمة في التحليل الاقتصادي : الاقتصاد للجميع !**، ( ترجمة محمد هيثم العزاوي ) ، الطبعة الأولى ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2013 ، ص 114 .

**– الاستهلاك النهائي ( الشخصي ):**

هو مجموعة السلع و الخدمات الإنتاجية المستخدمة للإشباع الآني و المباشر لحاجات الأعوان الغير منتجة المقيمة ، و يقيم الاستهلاك النهائي بسعر الحصول بما فيه الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج و الرسم و الحقوق على الواردات بالنسبة للمنتجات المحصل عليها من السوق .

**– الاستهلاك الوسيطي ( الإنتاجي ) :**

هو مجموعة السلع و الخدمات الإنتاجية المستخدمة من قبل وحدات الإنتاج أثناء عملية الإنتاج في الفترات محل الدراسة.

و يقيم الاستهلاك الإنتاجي حسب النظام المحاسبي الجزائري بسعر الحصول من دون رسم وحيد إجمالي قابل للإسترجاع.[1]

✓ **على حسب الجهة المستهلكة :** حيث ينقسم إلى :

**– الاستهلاك الفردي أو العائلي على مستوى الأفراد :**

يتضمن هذا النوع النزعة الفردية في إشباع الحاجات من السلع و الخدمات التي يحتاجها الفرد بمفرده أو ضمن عائلته ، وهي حاجات متعددة و متجددة يتم بروزها وفقا لتطور الحياة و ظروف البيئة و المجتمع الذي يعيش فيه .

وهذا النوع من الاستهلاك إما أن يتم عن طريق السوق ضمن عملية التبادل أو أن يكون استهلاكا ذاتيا تقوم به الوحدات الإنتاجية نفسها ، كما يحدث بالنسبة للمزارع مثلا ، إذ يستهلك جزءا من إنتاجه من المواد الغذائية في غذائه هو و أسرته و يستخدم جزءا منه في تغذية حيواناته ، كما قد يبقي جزءا من بعض المحاصيل لاستخدامه كبذور عند إعادة زراعة هذه المحاصيل في مواسم تالية .

**– الاستهلاك الجماعي على مستوى كل مجتمع :**

يتضمن هذا النوع مجمل الخدمات الاستهلاكية كالتعليم و الأمن و الصحة و غيرها عن طريق إشباع حاجات استهلاكية هامة بأقل قدر ممكن من الموارد مع الحصول على أكبر قدر من الإشباع كإنشاء الطرق

[1] - قادة قاسم ، **المحاسبة الوطنية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2002 ، ص ص 64 – 66 .

و القناطر و السدود و المصاريف و غير ذلك ومع تطور الحياة الاجتماعية و الاقتصادية برزت أهمية الاستهلاك الجماعي و دعت الحاجة إلى التوسع فيه .[1]

## 2- تعريف الاستهلاك العائلي و العوامل المحددة له

### 2-1- تعريف الاستهلاك العائلي :

يعرف بعض الاقتصاديين الاستهلاك العائلي على أنه مجموع الموارد و الخدمات التي تمولها الأسرة من دخلها ، في حين يرى البعض الآخر أن هذا التعريف قاصر في شموليته ، إذ يتضمن الاستهلاك العائلي إضافة إلى ذلك كل السلع و الخدمات التي تتحصل عليها العائلة مجانا أو بأسعار منخفضة ، كخدمات القطاع الصحي و خدمات التعلم والنقل ...إلخ .[2]

وعليه يمكن تعريف الاستهلاك العائلي على أنه هو الانفاق على السلع و الخدمات النهائية التي تشترى للإشباع الذي نحصل عليه منها أو للحاجة التي تلبي من استعمالها .[3]

### 2-2- محددات الاستهلاك العائلي :

يتأثر الاستهلاك بمجموعة من العوامل ، حيث يمكن تصنيفها إلى عوامل اقتصادية كالدخل ، المستوي العام للأسعار ، عدد السكان ، و سعر الفائدة ، و أخرى غير اقتصادية كعوامل اجتماعية ، أو شخصية .

**- الدخل المتاح:** يعرف على أنه هو ذلك الأجر أو مقابل العمل الذي يبذله الفرد ، و يكون غالبا موجه لاقتناء أو استهلاك حاجات و التي تكون دائمة أو غير دائمة ، فعند انفاق الأسرة لأموالها في الاستهلاك تكون قد استهلكت في إطار ميزانية معينة ، حيث لا تستطيع أسرة ما استهلاك ما تحتاجه أكبر من الدخل الذي تتوفر عليه و الدخل هنا عبارة عن أموال متاحة لأسر تتصرف فيه كما تشاء في إطار التصرف العقلاني للأسرة الاقتصادية .[4]

**- توزيع الدخل:** من المعلوم أن توزيع الدخل في المجتمع لايتم بشكل متساوي بين جميع فئاته مما يترتب عليه تفاوت الميول إلى الاستهلاك ، فالفئات مرتفعة الدخل تتميز بانخفاض الميل المتوسط للاستهلاك مقارنة

---

[1] - عبد الستار إبراهيم الهيتي ، **الاستهلاك و ضوابطه في الاقتصاد الإسلامي** ، الطبعة الأولى ، دار الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2005 ، ص 27 .

[2]- ناظم محمد نوري الشمري ، **مدخل في علم الاقتصاد** ، الطبعة الثالثة ، دار الزهران ، عمان ، 2006 ، ص 23 .

[3] - بول ساموبلسون و ويليام نورد هاوس ، **الاقتصاد** ، ( ترجمة هشام عبد الله ) ، الطبعة الثانية ، الأهلية ، الأردن ، 2006 ، ص455 .

[4] -M.J.ilis et autres : **économie de developpement** . édition duud . paris . 1990 . p 331.

بالفئات الأقل دخلا . و على هذا فأي تغير في اتجاه تغير توزيع الدخل لكي يصبح أكثر عدالة ، قد يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك على مستوى المجتمع .[1]

– **سعر الفائدة:** يرى الكثير من الباحثيين أنه إذا انخفظ معدل الفائدة يصبح الأفراد أكثر رغبة في إقراض الأموال من المصارف وتمويل نفقاتهم الاستهلاكية التي لم يكونو قادرين على تمويل من قبل ، فإذا رغبت أسرة مثلا بشراء سيارة صغيرة خاصة و كانت لا تمتلك المال الكافي فإنها تعتمد على الإقتراض من المصرف ، عندما تري معدل الفائدة منخفضا نسبيا ، بهذا فإن انخفاض معدل الفائدة يشجع الأفراد على زيادة الانفاق الاستهلاكي ، و يؤدي انخفاض معدل الفائدة أيضا إلى تشجيع الإستثمار مما يؤدي إلى زيادة الدخل في المستقبل و بالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك من جديد.

أما ارتفاع معدل الفائدة فلا يشجع الأفراد على الإقتراض من المصارف و إنما على عكس من ذلك يجعلهم أكثر ميلا للادخار و إيداع مدخراتهم في المصارف مما يكون له أثر مباشر في تخفيض الاستهلاك و يؤدي ارتفاع معدل الفائدة إلى انخفاض الإستثمار مما يكون له أثر سلبي على الدخل مستقبلا و بالتالي يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك من جديد [2].

– **المستوى العام للأسعار:** إن القيمة الحقيقية للأصول السائلة ( النقود ) تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تحدث للمستوى العام للأسعار و هذا مايسمى بأثر بيجو فعندما ينخفض المستوى العام للأسعار ، فإن ذلك سيعمل على زيادة القيمة الحقيقية لتلك الأصول بمعنى أن القوة الشرائية للنقود تزداد ، وهذا بدوره سيعمل على زيادة القيمة الحقيقية لتلك الأصول بمعنى أن القوة الشرائية للنقود تزداد ، وهذا بدوره سيعمل على زيادة نسبة الدخل المخصص للاستهلاك وبالتالي زيادة الاستهلاك .[3]

– **الآثار الديمغرافية:** نلاحظ في وقتنا الحاضر أن السكان في تزايد مستمر ، وهذا بدوره ينعكس بشكل إيجابي على حجم الانفاق الاستهلاكي ، والبعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية فقط بل يتعداه إلى البعد التعليمي والثقافي والتوزيع العمري للسكان ، حيث أن زيادة التعداد السكاني سيعمل على زيادة الاستهلاك ، بينما البعد التعليمي والثقافي والتوزيع العمري للسكان يقوم بخلق أنماطا استهلاكية

[1] – حسام داود و أخرون ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة ، الأردن ، 2005 ، ص 105 .

[2]– أحمد الأشقر ، **الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، الأردن ، 2007 ، ص 98 .

[3] – سامر عبد الهادي وآخرون ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، الأردن ، 2013 ، ص 123 .

متنوعة ومتجددة ، بمعنى أن الانفاق كلما كان المجتمع أكثر انفتاحا على الأنماط الاستهلاكية المستوردة ، وعندها تزداد ظاهرة المحاكاة والتقليد خاصة في المجتمعات الفتية .[1]

– **الضرائب**: يتأثر الاستهلاك بحجم الدخل عند المستهلك و لذلك فإن الضريبة تحد من القدرة على الاستهلاك و تغير الدخل ارتفاعا و انخفاضا ، و يؤثر على الكميات المستهلكة ، و يتوقف حجم هذا التأثير على مستوى الميل الحدي للاستهلاك ، و الذي تتحدد عن طريقه الكميات المستهلكة [2].

– **الثروة** : تعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المالية و العقارية ، و لكن من المهم التميز بين الدخل و الثروة ، فكثيرا ما نرى أفراد أغنياء يملكون أموالا و عقارات و لكن ليس لديهم وظيفة ، ولا يتاقضون راتبا شهريا ، و هذا يعني أن الثروة هي أشمل بكثير من الدخل.

فإذا افترضنا أن فردا دخله (500) دينارا ، أنفق منها على السلع الاستهلاكية ما قدره (475) دينارا و ادخر الباقي ، و لو افترضنا أن الفرد يمتلك أسهما في السوق المالي ، فعند ارتفاع أسعار الأسهم ، يفكر الفرد أن ثروته قد ازدادت فيما لو باع تلك الأسهم ، وهذا يؤدي إلى زيادت معدلات استهلاكه حتى ولو لم يتغير دخله الشهري ، و البالغ (500) دينار بمعني أن هذا الفرد ينفق أكثر من السابق ، وهذا بدوره يؤدي إلا انتقال منحنى الاستهلاك إلى الأعلى إلى اليسار ، و العكس صحيح في حالة نقصان الثروة [3].

– **العوامل الشخصية**: هي التي تخضع للميول و البواعث الشخصية و تدفع الأفراد لتقليل استهلاكهم أو عدمه ، ووجودها يؤثر على قرارات الأفراد الاستهلاكية كما يلي :

- ✓ الحيطة و الحذر للمستقبل: الخوف من الأخطار المجهولة مثل المرض هذا يدفع الأفراد لتقليل من استهلاكهم و العكس صحيح .
- ✓ البخل و التقشير: يؤدي إلى تقليل الاستهلاك ، بينما الكرم و السخاء و التمتع يؤدي إلى زيادة الاستهلاك .
- ✓ المفاخرة و المباهات بالمال و تجميع الثروة و تركها للورثة يؤدي إلى الحد من الاستهلاك كونه يؤدي إلى تركيز الثروة و عدم انفاقها .
- ✓ الطموح في تحسين المستوى المعيشي: المستقبل و تسخير جزء من المبالغ المخصصة للانفاق على الاستهلاك من أجل التعلم أو المستوي الاجتماعي و الصحي يقلل من الاستهلاك .

---

[1] – سامر عبد الهادي وآخرون ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 125 .

[2] – فاروق بن صالح الخطيب ، عبد العزيز بن أحمد دياب ، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية** ، بدون طبعة ، دار خوارزمية العلمية ، السعودية ، 2015 ، ص 98 .

[3] – خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر، الأردن ، 2004 ، ص 80 .

- ✓ العادات و التقاليد و الضغوطات الاجتماعية : من أجل المشابهة و التقليد تزيد من الاستهلاك .
- ✓ التوقعات نحو الأسعار: فإذا كان التوقع الإيجابي أي انخفاض الأسعار ، سوف يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك[1]

**3– دالة الاستهلاك** :

على الرغم من أن الاستهلاك يتوقف على عوامل كثيرة منها الدخل الوطني ، معدلات الفائدة ، مستوى الأسعار ، حجم السكان معدلات الضرائب ، هيكل توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع الخ ... إلا أن الدخل الوطني يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك ، ونعبر عن ذلك رياضيا كما يلي :

$$C = F(Y) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots \quad (1)$$

حيث :

$C$ : يمثل الاستهلاك الكلي (الوطني )

$Y$ : يمثل الدخل الوطني

وهذا يعني أن الاستهلاك دالة تابعة للدخل فقط ويمكن تمثيل العلاقة بين الاستهلاك والدخل بصورة أدق بمعادلة من الدرجة الأولى ، معادلة الخط المستقيم كما يلي :

$$C = a + bY \qquad \text{حيث} \qquad 0 < b < 1 \qquad \text{حيث} \qquad a > 0$$

$(a)$ رياضيا ، نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور العمودي (محور الاستهلاك) .

و اقتصاديا ، تمثل الاستهلاك التلقائي( الذاتي ) ، أي ذلك الاستهلاك الذي لايتبع الدخل أو بعبارة أخرى $(a)$ تمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل مساويا الصفر .

أما $(b)$ فتمثل رياضيا ، ميل الخط المستقيم أو ميل دالة الاستهلاك ، واقتصاديا تمثل قيمة التغير في الاستهلاك الناجم عن تغير الدخل الوطني بوحدة نقدية واحدة .

ويجب أن نذكر بأن سبب افتراض العلاقة الخطية بين الاستهلاك والدخل يعود لسببين هما :

أولا : أن الدالة الخطية الاستهلاكية سهلة الدراسة .

ثانيا : وهو الأهم ، أن الدراسات التجريبية المتعلقة بالاستهلاك والدخل بينت على أن هناك علاقة خطية أو تقريبا خطية بين هذين المتغيرين .

[1] – هيثم الزغبي ، حسن أبو الزيت ، **أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2000 ، ص 52 .

و من ناحية أخرى نرى من المناسب أن نذكر بأن العلاقة الممثلة في دالة الاستهلاك افترضنا فيها بأن الزيادة في الدخل سوف تؤدي إلى زيادة الاستهلاك لكن بمقدار أقل من الزيادة في الدخل سوف تؤدي إلى زيادة الاستهلاك لكن بمقدار أقل من الزيادة في الدخل وهذا ما نعني به عندما كتبنا : $0 < b < 1$ . أما $a$ فهي دائما موجبة لأن ($a = -10$) ليس لها معنى في الاقتصاد .[1]

تستعمل كلمة دالة بمعناها الرياضي الذي يشير إلى أن قيمة أحد العوامل تعتمد على قيمة عامل آخر مثل قيمة الاستهلاك تعتمد على قيمة الدخل .

### 3-1- الميل الحدي للاستهلاك (MPc) :

يعبر هذا المصطلح عن نسبة التغير في الاستهلاك الكلي إلى التغير في الدخل الكلي ، أو التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بمقدار وحدة واحدة ، فهو إذا يقيس العلاقة بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل ويمكن كتابته بالشكل التالي :

$$MPc = \frac{\Delta C}{\Delta Y} \quad \text{.....(2)}$$

حيث :

$\Delta C$ : يمثل التغير في الاستهلاك نتيجة التغير في الدخل .

$\Delta Y$ : فيمثل التغير في الدخل .[2]

### 3-2- الميل المتوسط للاستهلاك (APc) :

وهو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل المنفق على الاستهلاك ، أو هو عبارة عن نسبة ماينفق على الاستهلاك عند حجم معين من الدخل أي أن الاستهلاك منسوب إلى الدخل .

ويمثل بالعلاقة التالية : $APc = \frac{C}{Y}$ .....(3)

حيث :

[1] – عمر صخري ، **التحليل الاقتصادي الكلي** ، الطبعة الخامسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 54 ـ 55 .

[2] – مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد ، الأردن ، 2002 ، ص 110 .

C : يمثل الاستهلاك .

Y : يمثل الدخل الوطني .[1]

**3-3- العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك :**

لتكن لدينا دالة الاستهلاك التالية :

$$C = a + bY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

بقسمة طرفي المعادلة على Y نجد :

$$\frac{C}{Y} = \frac{a}{b} + \frac{bY}{Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

بالإختصار نجد :

$$\frac{C}{Y} = \frac{a}{Y} + b \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

حيث :

$b$ : الميل الحدي للاستهلاك (MPc)

$\frac{C}{Y}$ : الميل المتوسط للاستهلاك (APc)

ومنه :

$$APc = \frac{a}{Y} + MPc$$

وبما أن الميل الحدي للاستهلاك هو مقدار ثابت موجب ، كما أن الميل المتوسط للاستهلاك هو الآخر مقدار موجب ، إذا سيكون الميل الحدي للاستهلاك دائما أقل من الميل المتوسط أي :

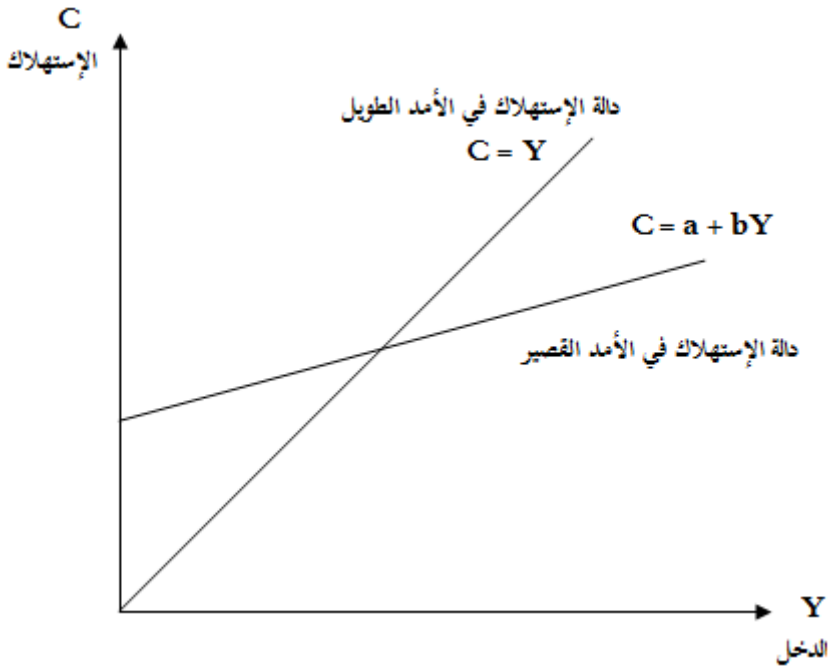
( الميل الحدي للاستهلاك MPc < الميل المتوسط للاستهلاك APc ) .[2]

[1] – عبد الرحمان يسري أحمد ، **النظرية الاقتصادية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1997 ، ص 86 .

[2] – عمر صخري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 59 . 60 .

**3-4- دالة الاستهلاك في الأمد القصير والأمد الطويل :**

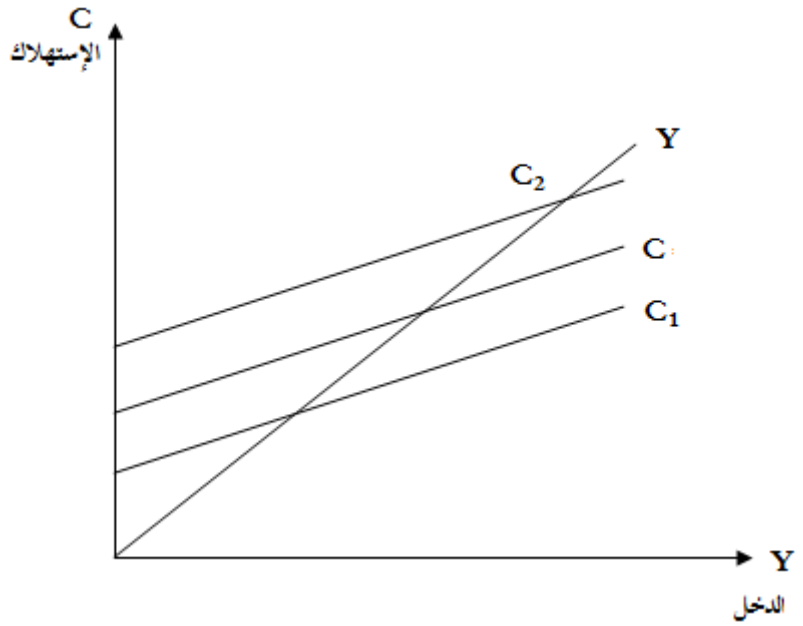
**الشكل (01) : التمثيل البياني في الأمد القصير وفي الأمد الطويل**




**المصدر** : ضياء مجيد الموسوي ، **النظريةالاقتصادية : التحليل الاقتصادي الكلي** ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009 ، ص 180 .

**3-5- تحرك وانتقال دالة الاستهلاك** : وهو الإنتقال الذي يحدث نتيجة التغير في واحد أو أكثر من العوامل الأخرى التي تؤثر على الاستهلاك ( غير الدخل ) والتي ذكرناها سالفا ، مستوى الأسعار ، معدلات الفائدة ، الثروة ، التضخم ... إلخ ، ويمكن تمثيله بيانيا بانتقال منحنى الاستهلاك ويمكن التعبير عن هذه العلاقة كما يلي :

**الشكل (02) : التغير في الاستهلاك نتيجة التغير في واحد أو أكثر من العوامل الأخرى غير الدخل التي تؤثر على الاستهلاك**




**المصدر** : حمدي أحمد العناني ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية البنانية ، مصر، 1995 ، ص 174 .

تنتقل دالة الاستهلاك بأكملها إلى يسار الدالة في حالة انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك أو إلى يمين الدالة في حالة زيادة الاستهلاك ومن خلال الشكل انتقال دالة الاستهلاك $C$ إلى دالة الاستهلاك $C_2$ في حالة زيادة الاستهلاك ، وإلى دالة الاستهلاك $C_1$ في حالة انخفاض الاستهلاك مع تغير العوامل الأخرى وثبات الدخل.[1]

**3-6- العلاقة بين الاستهلاك والادخار :**

الادخار هو ذلك الجزء الغير منفق من الدخل على الاستهلاك .

والادخار هو المتمم للاستهلاك من أجل تكوين الدخل ، أي أن زيادة ماينفق على الاستهلاك يخفض المقدار من الدخل الذي لاينفق على الاستهلاك أي يخفض من الادخار ، وأن انخفاض مايتم انفاقه على الاستهلاك يخفض المقدار من الدخل الذي لاينفق على الاستهلاك ينجم عنه زيادة الادخار . وبالتالي يمكن إشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك على الشكل التالي :

$$S = Y - C$$

[1] – حمدي أحمد العناني ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية البنانية ، مصر، 1995 ، ص 173 ـ 174 .

حيث :

(S): يمثل الادخار .

(C) : يمثل الاستهلاك .

(Y) : يمثل الدخل .

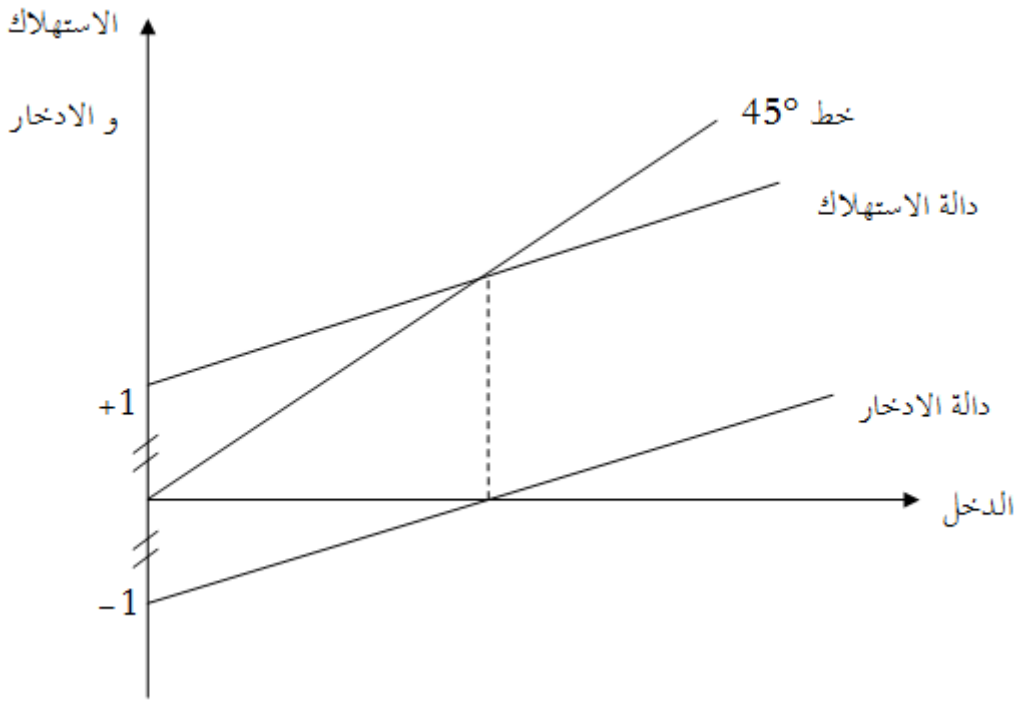
وبتعويض دالة الاستهلاك في العلاقة السابقة نجد :

$$S = Y - (a + bY) = -a + bY = -a + (1 - b)Y$$

$1-b$: الميل الحدي للادخار وهو محصور بين 0 و 1 .

ويمكن الربط بين كل من دالتي الاستهلاك والادخار في شكل بياني واحد كما يلي :

**الشكل (03) : يوضح علاقة الاستهلاك بالادخار .**




**المصدر** : محمد على الليثي وآخرون ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي** ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1997 ، ص 98 .

يتضح من الشكل السابق مايلي :

- نقطة تقاطع دالة الادخار مع المحور الرأسي تكون عند قيمة سالبة (1−) تعادل تماما القيمة الموجبة (1+) والتي تمثل نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور الرأسي .
- نقطة تقاطع دالة الادخار مع المحور الأفقي والتي تعني أن حجم المدخرات يساوي صفر تقع تماما أسفل نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط الدخل والتي تعني أن حجم الدخل مساوي لحجم الاستهلاك .
- الميل الحدي للاستهلاك عند أي نقطتين تقعان على دالة الاستهلاك ثابت دائما مهما زاد الدخل ذلك لأن دالة الاستهلاك هي دالة خطية كما أن الميل الحدي للإدخار ثابت دائما عند أي نقطتين تقعان على دالة الادخار لكون دالة الادخار هي أيضا دالة خطية .
- الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص دائما مع زيادة حجم الدخل .
- الميل المتوسط للادخار والذي يعرف على أنه نسبة الادخار إلى الدخل يتزايد دائما مع زيادة حجم الدخل .

ويمكن التعبير عن التغير في الادخار مقسوما على التغير في الدخل بالميل الحدي للادخار ويرمز له بالرمز $MPs$ ويحسب بالعلاقة التالية :

$$MPs = \frac{\Delta S}{\Delta Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

ويمثل الميل المتوسط للادخار نسبة الادخار إلى الدخل ويرمز له بالرمز $APs$ .

ويمثل بالعلاقة التالية : $APs = \frac{S}{Y}$

العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار :

$\Delta C + \Delta S = \Delta Y$ يكافئ $Y = C + S$

بقسمة طرفي المعادلة على $Y$ نجد :

$$MPs + MPc = 1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

العلاقة بين الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار :

$$Y = C + S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

بقسمة الطرفين على Y نجد :

$$APs + APc = 1 \qquad (10)$$ [1]

[1] – محمد على الليثي وآخرون ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي** ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1997 ، ص ص 96 . 101 .

## المبحث الثاني: نظرية الاستهلاك – الدخل –

لقد ركزت هذه النظريات على متغير الدخل كمحدد رئيسي لدالة الاستهلاك، ومن أهم هذه النظريات نظرية الدخل المطلق لكينز ، و نظرية التنبؤات لسيمون كوزنتس ، و نظرية الدخل النسبي لجيمس دوزمبري.

### 1– نظرية الدخل المطلق ( صيغة دالة الاستهلاك الكينزية ) .

### 1–1 مفهوم نظرية الدخل المطلق :

إن نظرية كينز في الاستهلاك غالبا ما تسمى " نظرية الدخل المطلق "، وذلك للتأكد على أن قرارات الاستهلاك مبنية على القدر المطلق من الدخل الجاري الذي يحصل عليه الأفراد ، هذا لا يعني أن العوامل الأخرى لا تؤثر على الاستهلاك ، وإنما درجة تأثيرها تبقى ثابتة على المدى القصير حسب كينز ، حيث أثبتت التجربة في واقع الأمر أن الانفاق الاستهلاكي يزداد أهمية كلما إرتفع الدخل بالنسبة للأفراد و العائلات ، غير أن هذه الزيادة في الاستهلاك عادة ما تكون أقل منها في الدخل .[1]

وقد اقترح كينز نظرية الدخل المطلق بالإعتماد على الفرضيات التالية :

لقد اعتمد كينز في تحليله لطبيعة العلاقة بين الدخل و الاستهلاك على فكرتين أساسيتين ، و اللتان أصبحتا الأساس في النظرية الحديثة للدخل و الإستخدام ، حيث أوضح كينز من فكرته الأولى على أن هناك علاقة وثيقة بين الدخل و الاستهلاك ، والتي عبر عنها بالمعادلة التالية :

حيث : $C = F(Y_d)$

$C$ : استهلاك العائلات ( الانفاق الاستهلاكي ) .

$Y_d$ : الدخل المتاح ( الدخل الممكن التصرف فيه ) .

وهذه العلاقة تعني أن الاستهلاك يعتمد على الدخل ، و أن العلاقة بينهما هي علاقة طردية ، وقد أطلق كينز على هذه العلاقة بالميل المتوسط للاستهلاك الذي يمكن التعبير عنه بالصيغة التالية :

الميل المتوسط للاستهلاك = الاستهلاك / الدخل

[1] - Clotilde champeyrache, **introduction générale à l'économie : microéconomie, macroéconomie**, Ellipses,paris, 2009, p p 152-153.

أما الفكرة الثانية التي جاء بها كينز حول طبيعة العلاقة بين الدخل و الاستهلاك ، تتمثل فيما يلي :

أن الناس يميلون من حيث المبدأ أو بصورة عامة إلى زيادة انفاقهم الاستهلاكي كلما زاد دخلهم لكن بمقدار أقل ، و لقد سمي كينز تلك العلاقة ( بالقانون السايكولوجي الأساسي ) و هذه الفكرة تعني و حسب رأي كينز، أنه كلما زاد دخل الفرد أو المجتمع ، كلما زاد انفاقه الاستهلاكي ، لكن لا يتوقع أن كل زيادة حصلت في الدخل تذهب لزيادة الاستهلاك ، بل لابد أن يذهب جزءا منها للادخار ، خاصة في المدى القصير نظرا لأن الاستهلاك في المدى الطويل قد يأخذ طابع العادة و التقاليد ، ولا يتوقع أن يحدث التغيير في الاستهلاك مباشرة و بمعنى آخر أنه لا يتوقع من الفرد أن يغير انفاقه أو نمط استهلاكه السابق مباشرة عندما يزيد دخله .[1]

يمكن إعتبار الانفاق الاستهلاكي دالة لحجم الإنتاج و العمالة ، وبالتالي يمكن ربط الاستهلاك بهما في المدى القصير ، كما إعتبر كينز أن الانفاق الاستهلاكي يتحدد أساسا بحجم الإنتاج الكلي أو الدخل الكلي الحقيقي ، الأمر الذي دفعه إلى جمع العوامل الأخرى فيما يسمى بالميل الاستهلاك ، وعليه فإن الانفاق الاستهلاكي دالة مستقرة للدخل الكلي المتاح $C = f\ (y)$

يرى كينز أن الميل الحدي للاستهلاك موجب وأقل من 1 أي $0 < \frac{\Delta C}{\Delta Y} < 1$

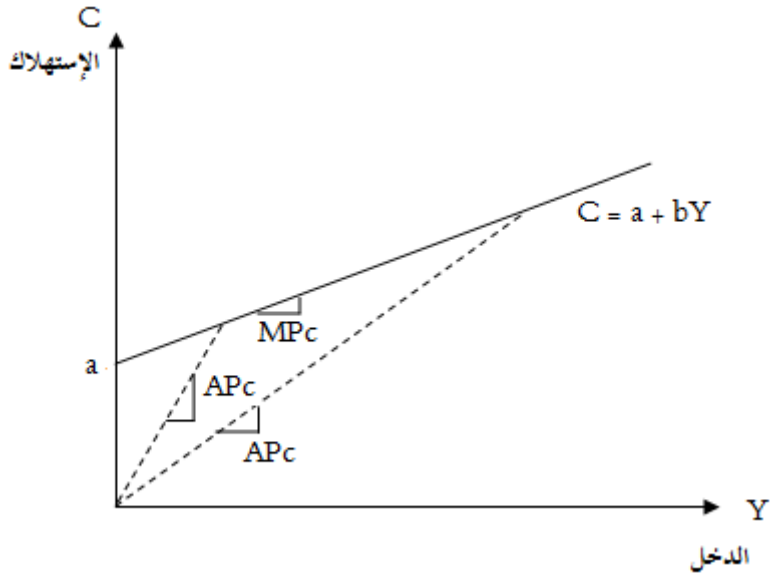
- كلما إرتفع مستوى الدخل كبرت الفجوة بين الدخل و الاستهلاك ، مما يعني أن الميل المتوسط للاستهلاك $\frac{C}{Y}$ أقل من (1)[2]

وانطلاقا من هذه الفرضيات يمكن توضيح دالة الاستهلاك الكينزية كالتالي :

[1]- محمود حسين الوادي ، كاضم جاسم العيساوي ، **الاقتصاد الكلي نظري و تطبيقي** ، الطبعة الأولى ، دار المسير ، الأردن ، 2007 ، ص 92- 93 .

[2]- مباركة بوعشة ، **صيغ دالة الاستهلاك والسياسات الاقتصادية** ، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية ، سكيكدة ، العدد 4 ، 2009 ، ص 69 .

**الشكل ( 04 ) : يوضح دالة الاستهلاك الكينزية**




**Source** : Gregory **Mankiw**, **Macroéconomie**,First Printing, Seventh Edition,United States of America,2009,p 497 .

هذاالرسم البياني يوضح وظيفة الاستهلاك مع ثلاث خصائص عند كينز :

أولا: الميل الحدي للاستهلاك b بين صفر و واحد.

ثانيا: متوسط الميل للاستهلاك يسقط كلما ارتفع الدخل.

ثالثا : يتم تحديدللاستهلاك ما قبل الدخل الحالي .

حيث:

MPc الميل الحدي للاستهلاك .

APc = C / Y الميل المتوسط للاستهلاك .

a الميل الحدي للاستهلاك .[1]

## 1-2- الانتقادات المواجهة لنظرية الدخل المطلق :

لقد لقيت فرضية الدخل المطلق في بداية الأمر قبولا معتبرا ، فقد جعلت الكثير يعتقدون أنه قد تم نهائيا معرفة العوامل والأسس التي تحكم الاستهلاك الكلي ، ومنه إمكانية التنبؤ بمستوى الانفاق العام عند مستويات الدخول المختلفة . إن هذا التنبؤ يحتل أهمية كبيرة لدى الاقتصادي ين في معرفة التغيرات الاقتصادية

[1] - Gregory Mankiw, Macroéconomie, **First Printing**, **Seventh Edition**,United States of America,2009,p 497.

و قد أثبتت عدة دراسات فيما بين الحربين العالميتين صدق الفرضية ، إلا أن نتائج أخرى بعد الحرب العالمية الثانية دفعت إلى الشك في صدقية نتائجها ، ولهذا وجهت لها عدة انتقادات من بينها :

- ظهور أول تقديرات للدخل المتاح والناتج القومي في الولايات المتحدة في الفترة (1929 ـ 1941) تمكن الاقتصادي ون من البحث في طبيعة العلاقة بين الدخل والاستهلاك التي تم الحصول عليها تتفق مع الإفتراضات التي قدمها كينز حول هذه العلاقة ، باستثناء أن الميل الحدي للاستهلاك يتجه إلى الانخفاض بزيادة الدخل أي أن دالة الاستهلاك خطية ، وذات ميل ثابت .[1]
- على إثر قانون كينز النفسي فإن الزيادات المتتالية بالدخل تذهب إلى الاستهلاك و الادخار نظرا لوصول الأفراد للإشباع من الاستهلاك فتذهب الزيادة إلى الادخار مما يتوقع الاقتصاد في لغز الادخار فيقل الطلب كما أوضح كوزنيتس .
- نظرية كينز للأجل القصير كما افترضها و هي بالفعل لاتصلح للأجل الطويل .
- يعتمد الاستهلاك عند كينز على الدخل الجاري بينما توصل بعض العلماء إلى أن :

❖ الاستهلاك يعتمد على الدخل النسبي عند دوزمبري .

❖ الاستهلاك يعتمد على الدخل الدائم عند فريدمان .

❖ الاستهلاك يعتمد على الدخل و الثروة عند مودجيلياني .

- توصل كينز إلى دالة واحدة للاستهلاك و هي دالة متناسبة مع الدخل بينما كوزنتس وجد دالتين للاستهلاك ( متناسبة مع الدخل و غير متناسبة ) .
- كينز وصل إلى أن الاستهلاك يتزايد بنسب ثابتة مع الدخل بينما وصل مالتوس إلى أن الاستهلاك يتزايد بنسبة أكبر من نسبة زيادة بالدخل .
- ربط كينز الاستهلاك بالدخل الجاري بينما ربط مارشال الاستهلاك بعدد العمال وارتفاع وانخفاض الأجور و نسبة استخدام العنصر الإنتاجي و الانتاجية الحدية و العوائد ، ومن ثم توزيع الدخل .
- الميل الحدي و المتوسط يتجهان إلى الانخفاض مع نمو الدخل عند كوزنتس :

❖ الميل الحدي للاستهلاك لا ينخفض مع نمو الدخل حسب دراسة لمجموعة من العلماء و منهم كوزنتس عن طريق السلاسل الزمنية .

[1] – صقر أحمد صقر ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1977 ، ص 174 .

❖ الميل الحدي أقل من الميل المتوسط كما يراه سمث و دالة الاستهلاك ترتفع إلى أعلى ، بغض النظر عن مستوى الدخل .

- يرى كينز أن المستهلك يعود على نفس استهلاكه السابق في حالة انخفاض في دخله ، و لكن كوزنتس يشير إلى أن المستهلك قد يتعود على نمط من الاستهلاك لا يمكن التنازل عنه ، فيلجأ إلى الإقتراض و بيع الأصول أو الإستعانة بمدخرات سابقة .

❖ عند كينز دالة الاستهلاك تناسبية في الأجل القصير بينما توصل دوزمبري و فريدمان أنها تناسبية في الأجل الطويل ، و يعتمد الاستهلاك على توقعات الأفراد للتغيير في دخولهم في الأجل الطويل .[1]

**2- نظرية التنبؤات**

في سنة 1946 نشر الاقتصادي كوزنتس تقديرات للدخل أو الناتج الوطني و الانفاق الاستهلاكي خلال كل عشرية مع وجود بعض التداخل بين كل عقد و عقد الذي يليه ، وقد تم تقدير دالة الاستهلاك من هذه البيانات الجديدة آنذاك و التي أكدت و أثبتت بعض افتراضات كينز المتعلقة بدالة الاستهلاك الكينزية في الفترة القصيرة ( وجود علاقة ثابتة ووطيدة بين الدخل و الاستهلاك و كذلك أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح ) .

**2-1- أهم نتائج دراسة كوزنتس :**

أظهرت دراسات كوزنتس العديد من النتائج الهامة منها :

✓ نتائج البحث لم تشر إلى انخفاض النسبة $\left(\frac{C}{Y}\right)$ أي الميل المتوسط للاستهلاك خلال الفترة الطويلة ، بل أثبتت أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل المتوسط له أي $APc = MPc$ و ليس $MPc < APc$ كما هو عند كينز في الفترة القصيرة ، و أشار إلى أن دالة الاستهلاك تصبح كالتالي : $C = by$ حيث ينطلق منحنى تابع للاستهلاك من نقطة الأصل بإعتبار أن : $C_0 = 0$

✓ كما أشار كوزنتس إلى أن نسبة $\left(\frac{C}{Y}\right)$ أي الميل المتوسط للاستهلاك خلال سنوات ارتفاع الأسعار كانت أقل من المعدل العام للنسبة $\left(\frac{C}{Y}\right)$ في الفترة الطويلة ، وأكبر من $\left(\frac{C}{Y}\right)$ في حالة انخفاض الأسعار ، وهذا يعني أن $\left(\frac{C}{Y}\right)$ تزداد بانخفاض الأسعار و تنخفض بارتفاع الأسعار

[1] - منى يونس حسين ، **الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار أمجد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2015 ، ص ص 266 - 267 .

✓ أشارت إلى أن احصائيات الفترة الطويلة إلى عدم تغيير نسبة C/Y و على ذلك يصبح MPc = APc أي الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل المتوسط له عند ارتفاع الدخل في الأمد البعيد .[1]

## 3- نظرية الدخل النسبي :

### 3-1مفهوم الدخل النسبي :

تعتبر نظرية الدخل النسبي التي طورها "دوزمبري " أرقى من نظرية الدخل المطلق من ناحية التوفيق ما بين العلاقة التناسبية و غير التناسبية للاستهلاك ككل ، و الدخل الكلي المتاح ، وعند عرض النظرية فإننا نفترض فروضا أولية عن السلوك الفردي ، و بعد ذلك و باستخدام الفروض نستطيع أن نقدم تعميمات عن الاستهلاك ككل .

وكما يرى " دوزمبري " تتأثر القرارات الاستهلاكية و الادخارية بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد إلى درجة كبيرة ، ومن ثم فإن الفرد بدخل معين يستهلك أكثر ، إذا عاش بين جيران أغنياء ، عما إذا كان يعيش بين جيران فقراء ، بالإضافة إلى سلوك الانفاق من خلال جيرانه هو نسبي للنموذج الانفاق لجيرانه ( فهو ينفق المحافظة على مستوى اقتصاد معين بالنسبة لجيرانه ) . و إذا كان توزيع الدخل ثابتا نسبيا فإن هناك احتمالا كبيرا بأن يكون الميل المتوسط للاستهلاك ثابت إذ أن استهلاكه يرتبط بدخله النسبي و ليس بمستوى دخله المطلق ، إذن على المستوى الكل نتوقع علاقة تناسبية بين الاستهلاك الكلي ، والدخل الكلي المتاح .

و لقد افترض " دوزمبري " أيضا أن العائلات تحاول الإبقاء على مستوى معيشي معين ، ومن ثم فإنه ظن أنه من المعقول أن يمثل دالة استهلاك العائلات في الدالة :

$$C = F(y_c\ ;\ y_{pp})$$

حيث أن :

$y_c$: الدخل الجاري .

$y_{\mathrm{pp}}$: أعلى دخل سابق .

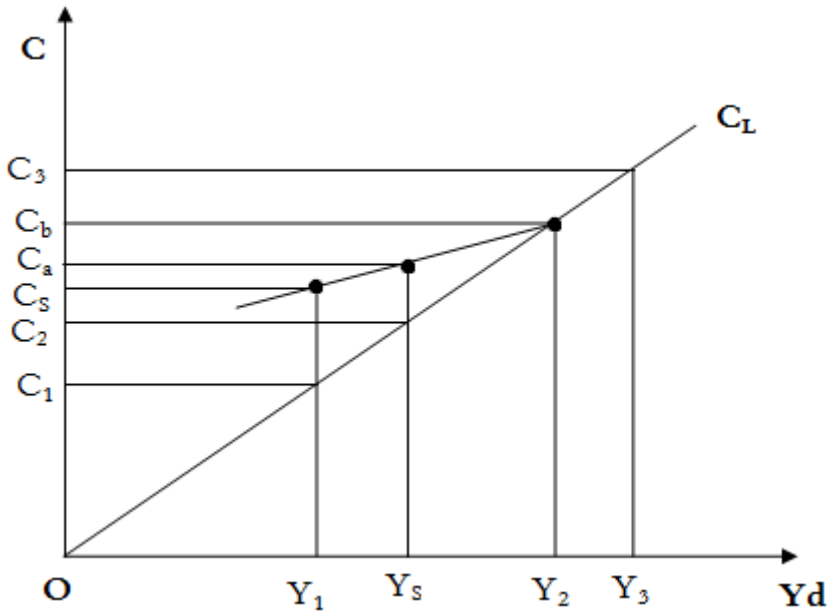
وإذا كان الدخل الجاري يفوق دائما على دخل سابق فإن الاستهلاك يرتبط بدخل الفرد النسبي في مجتمع معين ، وإذا انخفض الدخل الجاري عن أعلى دخل سابق فيرتبط الدخل بمستويات المعيشة التي حددها الدخل

[1] - بريش سعيد ، **الاقتصاد الكلي** ، بدون طبعة ، دار العلوم ، الجزائر ، 2007 ، ص ص117 - 119 .

الأعلى، ومن ثم فإنه وفقا لنظرية دوزمبري فإن العائلات تغير من ميولها الاستهلاكي عندما ينخفض الدخل حتى يمكن أن تحافظ على مستوى معيشة معين ، وفي المدى القصير ، فالعلاقة غير التناسبية بين الاستهلاك الكلي و الدخل المتاح سوف تتحقق إذا انخفض الدخل الجاري عن أعلى دخل سابق .

وقد شرح دوزمبري العلاقة التناسبية و غير التناسبية ما بين الاستهلاك و الدخل المتاح موضحة في الشكل التالي :

**الشكل ( 05 ) : يوضح العلاقة التناسبية و الغير التناسبية ما بين الاستهلاك والدخل المتاح .**




**المصدر** : يوجين أ . ديولو ، ملخصات شوم ، **نظريات ومسائل في النظرية الإتصادية الكلية** ، (ترجمة : محمد رضا العدل) ، دار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص77 .

**الوضع الأول : نمو ثابت في مستوى الدخل المطلق** ، استهلاك العائلات يتبادل التداخل ، ومن ثم فهو يعتمد على الدخل النسبي ، الاستهلاك الكلى يساوي C1 ، C2 ، C3 لمستوى الدخل المطلق Y1 ، Y2 ، Y3 على التوإلى .

**الوضع الثاني : تذبذبات في المستوى الدخل المطلق** ، تحاول العائلات الإبقاء على مستويات المعيشة السابق عندما يهبط الدخل ، و سيفترض أن الحل يهبط من Y2 إلى Y1 سوف ينقص الاستهلاك من C2 إلى Ca بدلا من C1 حيث أن مستوى الدخل Ys مازال يؤثر في الاستهلاك . وبانتعاش مستوى

الدخل إلى Ys بين الاستهلاك أعلى من Cs حيث أن الاستهلاك مازال متأثرا بمستوى الدخل الأعلى السابق Y2 و ما أن يتخطى Y2 فسيتقدم الاستهلاك على طول دالة الاستهلاك Cl .

وتقترح نظرية الدخل النسبي العلاقة التالية للميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك .

- هناك نمو ثابت في مستوى الدخل ، الميل المتوسط للاستهلاك APc ثابت ، الميل الحدي للاستهلاك MPc يساوي الميل المتوسط للاستهلاك APc
- الدخل الجاري يهبط و أقل من مستوى دخل سابق ، الميل المتوسط للاستهلاك يتزايد ، الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك
- الدخل يتزايد و لكنه أدنى من مستوى دخل السابق ، الميل المتوسط للاستهلاك يهبط ، الميل الحدي للاستهلاك يتزايد ، الميل الحدي للاستهلاك من المتوسط للاستهلاك .
- الدخل يتزايد و أعلى من مستوى دخل سابق ، الميل المتوسط للاستهلاك ثابت ، الميل الحدي للاستهلاك يعادل الميل المتوسط للاستهلاك .[1]

**3-2- الانتقادات الموجهة لنظرية الدخل النسبي :**

✓ رفض الكثير من الاقتصادي ين أن قرارات الاستهلاك تستند على عوامل غير رشيدة ، مثل الدخل النسبي. فسعي الأفراد إلى تعظيم المنفعة و الإشباع لا يمكن أن يدفعهم للتقليد .

يختلف بعض الاقتصادي ين في أثر الثروة على الدخل ، حيث أن الإختلاف في الثروة يؤدي إلى اختلاف في الميل حتى و لو تساوت الدخول ، و أن الانتقادات التي تعرضت لها نظرية الدخل النسبي ( أو أثر التقليد ) لم تقلل من أهميتها ، إذ أنها استطاعت أن تفسر بشكل كبير طريقة الاستهلاك في الدول النامية و المتخلفة ، حيث يمكن ملاحضة أن أصحاب الدخول المرتفعة في هذه الدولة ( الذين لهم القدرة على الادخار ) يحاولون تقليد نماذج الاستهلاك في الدول المتقدمة ، ويسرفون في الاستهلاك الكمالي ، مع الأخذ بعين الإعتبار أن هذا السلوك يعد من أحد العوامل التي تعيق التنمية ، لأن الإسراف في الاستهلاك على الكماليات يؤدي إلى تضاؤل في قيمة المدخرات ، مما يعني تراجع في التكوين الرأسمالي الذي هو أحد أهم أسس التنمية .

**3-3- دالة الاستهلاك عند براون (BROWN ):**

[1] - يوجين أ . ديولو ، ملخصات شوم ، **نظريات ومسائل في النظرية الإتصادية الكلية** ، (ترجمة : محمد رضا العدل) ، دار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص77 .

تعود هذه النظرية للاقتصادي ت . م . براون (TM **BROWN**) ، الذي يفترض أن مستوى الاستهلاك لايرتبط فقط بالدخل الجاري (كما أشار إلى ذلك كينز ) ، ولكن أيضا بأكبر مستوى للدخل تم الوصول إليه في الماضي . وهذا ما يسمى بأثر الإمتناع ( أو الكبح أو أثر الذاكرة effet de mèmoire) حيث ستمتنع العائلات عن تخفيض استهلاكها بنفس نسب انخفاض دخلها المتاح ، لأنهم سيعتمدون أولا على ادخاراتهم لقد سبق لدوزمبري أن أشار إلى أثر الإمتناع ( الكبح ) ضمنيا عندما قال بأن السلوك الاستهلاكي يكتسب بالعادة وبالتالي فإن الأسر التي ينخفض دخلها الحقيقي المتاح سوف تحاول الحفاظ على نمطها الاستهلاكي .[1]

من أجل التوفيق بين دراسات دالة الاستهلاك على المدى القصير و دراسات السلاسل الزمنية ، و امتدادا لتحليل دوزمبري القاضي بأن الفرد يحاول الحفاظ على مستوى الاستهلاك السابق ، و بصيغة بديلة للصيغة السابقة – نظرا لتعرض فرضية الدخل النسبي إلى انتقادات نتيجة المشكلات الناجمة عن استخدام الدخل المبطأ و الدخل الجاري كمتغيرات تفسيرية في نفس الدالة – وهي دالة تأخذ في اعتبارها الاستهلاك المبطأ كمتغير معبر عن العادات الاستهلاكية التي تؤثر على الاستهلاك بالزيادة في حالة زيادة الدخل و بالثبات النسبي في حالة انخفاض الدخل . قام الاقتصادي **براون** سنة 1952 بتقدير دالة الاستهلاك ، وحسبه فإن الاستهلاك للأفراد يتغير ببطئ ، أي أن مستوى الاستهلاك السابق يؤثر على مستوى الاستهلاك الحالى ، وهو بذلك يوضح أثر العادات الاستهلاكية على الاستهلاك الحالى ، و كانت الصيغة الرياضية لدالة الاستهلاك لبراون كما يلي :

$$C_t = cY_t + aC_{t-1} + b \quad \text{مع} \quad (0 < a < 1 \text{ و } 0 < c < 1)$$

حيث أن :

$C_t$: الاستهلاك الجاري .

$Y_t$ : الدخل الجاري .

$C_{t-1}$ : الاستهلاك السابق ( الاستهلاك المتباطئ ) .

[1] – رفاه شهاب الحمداني ، **نظرية الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، 2014 ، عمان ، ص ص 117- 118 .

وعليه فكلما كان المعامل ( a ) مرتفعا ، كلما كان الاستهلاك الماضي يمارس أثر ذاكرة هامة على الاستهلاك الحالي ، ففي الأجل القصير فإن عادات الاستهلاك تكون معلومة – أي $(C_{T-1})$ لا يمكن أن تتغير وعليه فإن الميل الحدي للاستهلاك في الأجل القصير يساوي :

$$\text{MPc} = \frac{\partial C_t}{\partial Y_t} = \text{c}$$

أما على المدى الطويل فعلى العكس من ذلك ، إذ كل ارتفاع في الدخل سينتقل من فترة إلى أخرى بواسطة حد الاستهلاك المتباطئ ، حيث أن ارتفاع الاستهلاك في الفترة ( t ) يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك في الفترة ( t + 1 ) ثم الفترة ( t + 2 ) .... وهكذا في الأجل الطويل ، إذ كان الاستهلاك ثابتا ، فإن دالة الاستهلاك يمكن كتابتها :

$$\text{C} = cY + aC + b$$

وعليه يكون الميل الحدي للاستهلاك على المدى الطويل كما يلي :

$\left(\frac{c}{1-a}\right)$ : وهو أكبر من الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير .

إن صيغة براون تفسر الأسباب التي جعلت دراسات السلاسل الزمنية تجد قيمة أكثر قوة من الدراسات الفترات القصيرة .[1]

[1] – جبارة مراد ، **انعكاس إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة على دالة الاستهلاك الكلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – جامعة الشلف ، 2008-2009 ، الجزائر ، ص ص 65 . 66 .

## المبحث الثالث: نظرية الاستهلاك – الثروة –

إن أهم الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع الاستهلاك تمثلت في ثلاثة نظريات ، ثم تطورت على يد كل من فريدمان و موديجلياني و كالدور ، حيث أن جميع هذه النظريات تتبني مفهوم المنفعة ، و يحاول الفرد دائما تحقيق أعلى نسبة ممكنة من خلال توزيع الدخل خلال دورة الحياة بغية تحقيق أعلى مستوى استهلاك ، ويمكن أن نبدأ في عملية التحليل من نظرية الدخل الدائم لفريدمان .

### 1- نظرية الدخل الدائم ( ملتون فريدمان ):

لقد أضاف فريدمان فكرة جديدة في طرحه أو تحليله للعلاقة بين الاستهلاك ( c ) و الدخل ( y ) و ذلك عندما أدخل مفهومين جديدين للدخل و الاستهلاك و هما : الدخل الدائم و الدخل العابر أو الإنتقالي و الاستهلاك الدائم والاستهلاك العابر أو الإنتقالي .

الدخل الدائم هو الدخل الذي تتوقع الأسرة الحصول عليه خلال عدة سنوات مستقبلية أو بعبارة أخرى هو بمثابة الدخل العادي المتحصل عليه بصفة دائمة و يسمى أيضا بالدخل الثابت وذلك لأن الفرد يحصل عليه بصفة دورية ، و هذا يعني أنه الدخل يمكن التنبؤ به أو توقع الحصول عليه بصفة ثابتة ، بحيث أن الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لهذا الدخل يكون ثابتا . و هذا لا يعني أن دخول الفترات الماضية لا تؤثر في الاستهلاك الجاري $(C_t)$ بل أن درجة تأثيرها على الاستهلاك الحاضر تتقلص مع مرور الزمن ، فمثلا الدخل في السنة الماضية $(Y_{t-1})$له تأثير أكبر على الاستهلاك $C_t$ من تأثير الدخل في السنة $(Y_{t-5})$ الذي مرت عليه خمس سنوات .

أما الدخل العابر ( الإنتقالي ) فهو يمثل المبالغ التي لا يمكن التنبؤ بها و التي تضاف إلى الدخل الدائم أو تطرح منه ، و تشمل كافة البنود العشوائية مثل التغيرات المؤقتة في الدخل نتيجة العوامل الموسمية أو التقلبات الدورية و كافة الدخول غير ثابتة أو الإنتقالية .

و بنفس الأسلوب يقسم فريدمان الاستهلاك إلى جزء دائم الذي يمثل النفقات العادية للمستهلك و قسم انتقالي و الذي يقابل النفقات العابرة أو غير المتوقعة .

فإذا رمزنا على التوالي ب :

$Y_P$ : الدخل الدائم أو الثابت .

$Y_{tr}$ : الدخل العابر أو الإنتقإلى أو العشوائي .

$C_P$: الاستهلاك الدائم .

$Y_t$ :الدخل الجاري .

$C_t$ : الاستهلاك الجاري .

$C_{tr}$ : الاستهلاك الإنتقالي أو العابر .

فإننا نحصل على العلاقات التالية :

$$Y_t = Y_P + Y_{tr} \quad \ldots\ldots(1)$$

$$Y_P = Y_t - Y_{tr} \quad \ldots\ldots(2)$$

$$C_t = C_P + C_{tr} \quad \ldots\ldots(3)$$

$$C_P = C_t - C_{tr} \quad \ldots\ldots(4)$$

و توجد علاقة تناسبية بين الدخل الدائم ( $Y_P$ ) و الاستهلاك الدائم ( $C_P$ ) بحيث أن :

$$C_P = c' Y_P$$

بحيث أن ($c'$) تمثل الميل الحدي للدخل الدائم ، و هذا يعني أن العلاقة أو نسبة الدخل الدائم إلى بالاستهلاك الدائم ثابتة في المدى الطويل أي أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل المتوسط له كما هو عند كوزنتس و دوزمبري على عكس ما جاء به كينز (MPC < APC) في الفترة القصيرة ( يربط فريدمان الميل الحدي للاستهلاك بأسعار الفائدة و التوزيع العمري للسكان و مختلف الفئات المهنية) .

وما يلاحظ في تحليل فريدمان هو عدم وجود أية علاقة بين الدخل الإنتقالي( Ytr) و الاستهلاك الإنتقالي (Ctr) حيث أنهما غير معروفين ولا يمكن التنبؤ بهما ، و بالتالي فإن الميل الحدي للاستهلاك للدخل العابر يساوي الصفر أي PMctr = 0 و هكذا فإن الادخار قد يزداد أو يتناقص عندما يزداد أو يتناقص القسم العشوائي للدخل ( Ytr) ، الأمر الذي يحدث تقلبات قصيرة المدى على تابع الاستهلاك و الادخار و لكن هذه الإختلالات لا تؤثر على تابع الاستهلاك الكلي في الفترة الطويلة و الذي ينص على وجود علاقة تناسبية بين (Yp) و (Cp) أي PMc = Pmc لأن ca = 0 .[1]

[1] - بريش سعيد ، **الاقتصاد الكلي** ، بدون طبعة ، دار العلوم للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص ص 124 ، 125 .

**1-1- انتقاد فرضية الدخل الدائم :**

تركز نقد فرضية الدخل الدائم على افتراضين رئيسيين: الأول ثبات APc والثاني هو افتراض ان الميل الحدي لاستهلاك من الدخل الإنتقالي يساوي صفرا .[1]

يعد اروبن فراند A.Freind وارفن كرافيس A.kravis من بين الذين اعترضو على فرض فريدمان من ثبات APc لدى الأسر ذات الدخل المنخفض ولابد أن يزيد عن APc لدى الأسر ذات الدخل المرتفع و هكذا يدعي كل من فراند وكرافس أن APc يتناقص كلما زاد الدخل الدائم .

كما إعترض أيضا العديد من الاقتصادي ين على فرضية فريدمان بأن MPc من الدخل الإنتقالى يساوي صفر بسبب خضوع سلوك المستهلك للدخل الدائم فقط ، لكن في الواقع لايفرق المستهلك بين الدخل الدائم والإنتقالي فكلاهما يمثل دخلا بالنسبة إليه . [2]

تشير الكثير من التجارب العلمية على أن MPc من الدخل الإنتقالي يكون موجبا ، وأن هناك علاقة بين الدخل الإنتقالي والاستهلاك الإنتقالي ، فلو أن شخصا كان يخطط لشراء سلعة معينة وحدث عارض له أدى إلى وجود دخل انتقالي سالب ، فقد لايشتري السلعة مما يعني حدوث استهلاك انتقالي سالب ( أي أن الميل الحدي للاستهلاك ليس صفرا بل موجب ) .[3]

**2- نظرية دورة الحياة:**

تنسب هذه النظرية لعالم الاقتصاد الشهير فرانكو مديغلياني ( f . Modigliani) وطالبه ريتشارد برومبرج ( R . Brumberg ) وقد طوراها بداية الخمسينات من القرن العشرين تنظر النظرية للدخل والاستهلاك للفرد ليس لفترة زمنية معينة ، بل لمدة حياة الفرد . وتنظر هذه النظرية للدخل على أنه كل ما يكتسبه الإنسان طيلة فترة حياته العملية من بدئه العمل إلى أن يتوقف عن العمل ( التقاعد ) ، وخلال هذه الفترة يستهلك الفرد جزءا من دخله ويدخر جزءا آخر . ومن البديهي أن يستهلك الفرد إلى نهاية عمره الزمني ، غير أن الانفاق على الاستهلاك بعد سن التقاعد إنما يكون من المدخرات . وفقا لهذه النظرية ، فإن الثروة تنقسم إلى :

1 - الدخل الجاري من مصادر غير الملكلية .

2 - الدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية .

---

[1] - مايكل ابدجمان ،**الاقتصاد الكلي النظرية و السياسية** ، (ترجمة : محمد ابراهيم منصور ) ، دار المريخ ، الرياض ، 1999 ، ص 149 .

[2] - محمد فوزي ابو السعود ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات** ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2004 ص 35 .

[3] سامي محمد التميمي ، **دالة الاستهلاك : تطوراتها النظرية وتطبيقاتها العملية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

3- صافي الثروة في نهاية الفترة .

وبالتالي فإن الاستهلاك وفقا لهذه النظرية يتوقف على الدخل الجاري والدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية وصافي ثروة الإنسان .[1]

وتقوم هذه النظرية على الأسس التالية :

- الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة تقريبا من دخل الأسرة على امتداد حياتها .
- تقسم هذه الحياة إلى ثلاث مراحل : حياة اللانشاط - حياة النشاط – التقاعد . يمكن أن يتحقق استقرار الاستهلاك خلال حياة النشاط ، بالحصول على دخل جاري يزيد عن حاجات الاستهلاك حيث يسمح الادخار الحاصل بتراكم ثروة منقولة وغيرمنقولة W ، بحيث تساعد سيولتها الخاصة على استقرار الاستهلاك .

في مرحلة " التقاعد " يغطي استعمال الثروة ، عدم الادخار الناجم عن تدني الدخل الجاري .

خلال مرحلة اللانشاط بالرغم من غياب الدخل ، يكون الاستهلاك مستقرا بسبب الثروة الموروثة عن الأهل في كل جيل ، إذا كان للصغار ولذوي النشاط و للمتقاعدين ، نفس السلوك ، خلال مرحلة طويلة و إذا كان مجموع السكان يتكون من نسبة متماثلة للنشيطين وغير النشيطين ، فإن الميل الحدي للاستهلاك وللادخار يبقين ثابتين، وتكتب دالة الاستهلاك وفق هذه النظرية على الشكل التالي :

$$C = \frac{aW}{P} + bY$$

$\frac{W}{P}$ : الثروة الحقيقية .

$P$ : معدل الأسعار .

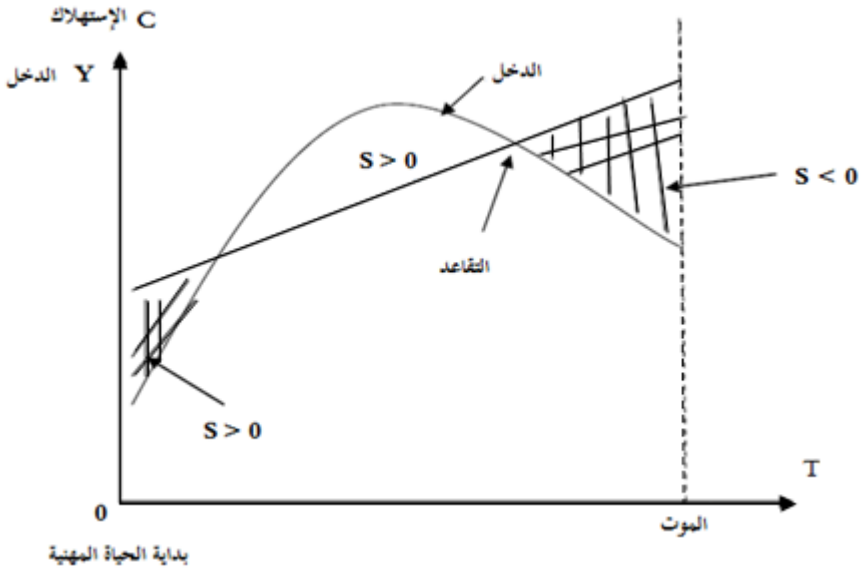
$Y$ : الدخل الجاري [2] .

ولتبسيط أكثر لفرضية دورة الحياة نستخدم الشكل الموإلى :

[1] – عبد الكريم قندوز ، **نظريات الاستهلاك في الفكرالاقتصادي :أيها تفسرنمط الاستهلاك في اقتصادإسلامي؟** ، مجلة بيت المشورة ، العدد العاشر ، قطر ، 2019 ، ص ص 111 – 112 .

[2] – بسام الحجار و عبد الله رزق ، **الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2010 ، ص ص 159 – 160 .

**الشكل (06 )** : التمثيل البياني لدالة الاستهلاك حسب نظرية دورة الحياة .




**Source** :marc mautoussé , macroéconomie, Bréal , paris ,2006 , P 75 .

حيث أن T تعبر عن فترة حياة الفرد المتوقعة .

S الادخار .

C الاستهلاك .

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الفرد يلجأ إلى الإقتراض في بداية حياته حيث أن الدخل أقل من الاستهلاك وبالتالي فإن الادخار سالب وهو معبر عنه في الجزء الأول من المخطط . أما في متوسط حياته لكي يستهلكه وذلك أثناء فترة التقاعد وهو الجزء الثاني من المخطط .

**2-1- انتقادات نظرية دورة الحياة :**

تعرضت نظريةدورة الحياة لعدة انتقادات نذكر أهما فيما يلي :

1- الأفراد غير متأكدين بطول سنوات حياتهم .

2- الفرد لايستطيع مقدار الدخل الذي يمكن أن يحصل عليه الناتج عن العمل .

3- يفترض النموذج عملية التخطيط للمدى الطويل ، وإذا أسقطنا الإفتراضات نفسها على المدى القصير فإنه لايمكن تفسير سلوك المستهلك أو الادخار أو الدخل .[1]

[1] - سامي محمد التميمي ، **دالة الاستهلاك : تطوراتها النظرية و تطبيقاتها العملية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 26 - 27 .

**3– نظرية كالدور :**

إن نظريات الاستهلاك الحديثة ركزت على السلاسل الزمنية و تجاهلت موضوع إعادة توزيع الدخل كما تجاهلت الدراسات المقطعية ، قد يكون هذا الحذف خطيرا لأنه كما سيتضح لنا من نموذج كالدور ، فإن الاستهلاك يمكن أن يكون دالة في توزيع الدخل ، كما أن هذا له مضمون ذا أهمية محتملة في الزمن الطويل بالنسبة لموضوعات النمو النمو و الانتاجية .

إن نظرية كالدور تنسب إلى الاقتصادي nicholase kaldor الأستاذ بجامعة combrige واحد من قادة الاقتصادي ين الكينزيين الجدد ، و تركزت نظرية كالدور بالدرجة على تقسيم المجتمع إلى طبقتين : طبقة العمال و طبقة الرأسماليين .

**3–1– الصيغة التحليلية لنموذج كالدور :**

يفترض كالدور أن العمال يكسبون دخولهم الكلية من العمل و يرمز لها بالرمز ( $yw_t$ ) و هذا وفقا للتقسيم السابق ، أي أنه قسم المجتمع إلى طبقة العمال و طبقة الرأسماليين الذين يكسبون دخولهم من الممتلكات ( $y\pi_t$) .

فالدخل الكلي للمجتمع يمكن إيضاحه بواسطة المعادلة التالية :

$$y_t = yw_t + y\pi_t \ldots\ldots(1)$$

و يفترض كالدور أن العمال لديهم ميل متوسط مرتفع من دخل العمل ( cw ) بينما الرأسماليين يكون لديهم ميل متوسط للاستهلاك منخفظ من الدخل الملكية ( cπ ) .

فالصيغة التي إقترحها الاقتصادي كالدور تحت فرضيات معينة حول الميل المتوسط للاستهلاكي تصاغ كالتالي :

$$ct = cwyw_t + c\pi y\pi_t \ldots.(2) .$$

حيث :

$$Cw > 0 \quad \text{و} \quad C\pi < 1$$

$$Cw > C\pi$$

نقوم ببعض التحويلات لحساب ( APC ) و الحصول على صيغتها النهائية ، فإننا نقسم طرفي المعادلة رقم ( 2 ) على yt فنحصل على :

$$\text{APC} = \frac{Ct}{Yt} = cw\left(\frac{yw_t}{yt}\right) + c\pi\left(\frac{y\pi_t}{yt}\right) \ldots\ldots (3)$$

من المعادلة رقم ( 1 ) لدينا :

$yw_t = y_t - y\pi_t$ بتعويضها في المعادلة رقم ( 3 ) نجد ما يلي :

$$\text{APC} = \frac{Ct}{Yt} = cw\left(\frac{y_t - y\pi_t}{y_t}\right) + c\pi\left(\frac{y\pi_t}{yt}\right) \quad \ldots\ldots\ldots (4)$$

$$\text{APC} = \frac{Ct}{Yt} = cw\left(\frac{cwy\pi_t}{yt}\right) + c\pi\left(\frac{y\pi_t}{yt}\right) \quad \ldots\ldots\ldots (5)$$

$$\text{APC} = \frac{Ct}{yt} = cw + (c\pi - cw)\left(\frac{y\pi_t}{yt}\right) \quad \ldots\ldots\ldots (6)$$

من المعادة ( 6 ) توضح لنا أن الطرف الأيمن منها أن ( APC ) يتوقف على تقسيم الدخل بين الأجور و الأرباح و هو ما يطلق عليه التوزيع الوظيفي للدخل كما نلاحظ أن ( APC ) يتناسب عكسيا مع نسبة دخل الأرباح إلى الدخل الكلي أي بالنسبة لـ $\left(\frac{Y\pi_t}{yt}\right)$ هذا راجع إلى فرضية $cw > c\pi$ .

**3-2- فرضيات النموذج :**

افترض كالدور عدة فرضيات حول هذا النموذج ، و منه أن ميل المتوسط للاستهلاك عند العمال يكون مرتفع من الدخل العمل ( cw ) بينما الرأسماليين يكون لديهم ميل متوسط للاستهلاك المنخفض من دخل الملكية ( $c\pi$ ) و بالتالي ($cw > c\pi$) و هذا مبني على أساس أن العمال عادة ما يكونون في مستويات السفلى للدخل من الدخل عن أصحاب الملكيات ، كما افترضت أن ( cw ) و ( $c\pi$ ) مستقلتين عن مستوي دخل الأرباح ودخل الأجور، اي لا يوجد إرتباط بين ( cw ; yw ) و ( $y\pi$ ; $c\pi$ ) و يعني ذلك أن توزيع الدخل ليس في حد ذاته هو الذي يحد ( APC ) ولكن التوزيع الوظيفي للدخل هو المحدد لهذه القيمة .

**3-3- انتقادات المواجهة لنظرية كالدور :**

وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية أهمها :

- من خلال الفرضيات التي وضعها كالدور و المتمثلة في ( $cw > c\pi$ ) و لكن من المحتمل أن يحدث العكس ، أي لو أن أحد العمال قد حقق دخلا مساويا للدخل الرأسمالي ، فإن ( APC ) الخاص به من

الممكن أن يهبط إلى مستوى ذلك الخاص بالرأسمالي ، ولهذا حسب كالدور أن نظريته وضعت من أجل شرح فقط النمو و توزيع الدخل و ليس أساس وضع نظرية في الاستهلاك .

– من الصعب تقسيم المجتمع على طبقات، فإننا نستطيع أن نستخدم التحليل في إظهار الإختلاف عمليا إنما هو أمر في غاية الصعوبة وليس المشكلة مشكلة بيانات ، و احصاءات فقط ، بل أن العمال من الممكن أن يكونو رأسماليين إلى درجات مختلفة ، وهذا يجعل من غير الملائم التميز بين الميل للاستهلاك للطبقات المختلفة.[1]

[1] – ساطور رشيد ، **محددات الانفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر** ، رسالة لنيل شهادة الماجيستر ، كلية الاقتصاد و علوم التسير ، جامعة الجزائر ، 2000- 2001 ، الجزائر ،ص ص ( 31-33) .

**خلاصة** :

لقد جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالاستهلاك باعتباره ظاهرة من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بسلوك الأفراد .

لقد تم التطرق كمرحلة أولى إلى التعاريف المختلفة و المتعددة للاستهلاك و تقديم أنواعه بشكل عام إضافة إلى ذلك ركزنا على دراسة استهلاك العائلات من خلال تقديم بعض المفاهيم الأساسية للاستهلاك العائلي ، كما تبين من التحليل أهمية دور الدخل كمحدد أساسي للاستهلاك ، إلا أن الدخل ليس العامل الوحيد بل توجد عوامل اقتصادية أخرى لا يمكن تجاهل أثارها .

بعد سرد مختلف النظريات المفسرة للاستهلاك كمرحلة ثانية تم التوصل إلى استنباط مجموعتين من النظريات المهمة حول الاستهلاك ، المجموعة الأولى ركزت على أن الدخل هو المحدد الرئيسي و الوحيد للاستهلاك و تظم نظرية الدخل المطلق ، نظرية التنبؤات ، و نظرية الدخل النسبي ، أما المجموعة الثانية اعتمدت على متغيرات أخرى كالثروة ، سعر الفائدة ، و نظرية الدخل الدائم ، نظرية دورة الحياة ، ونظرية كالدور .




# الاستهلاك في النظرية الاقتصادية




# النمذجة الاقتصادية لاستهلاك العائلات

# الجزائرية خلال الفترة (1980-2017)




# تحليل تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر

كلمة شكر وتقدير .....

الإهداء .....

الفهرس .....I

قائمة الأشكال و الجداول .....VI

**مقدمة عامة**.....أ

**الفصل الأول : الاستهلاك في النظرية الاقتصادية** .....

تمهيد .....2

**المبحث الأول** : مفاهيم أولية حول الاستهلاك .....3

1- تعريف الاستهلاك و أنواعه..... 3

1-1- تعريف الاستهلاك ..... .....3

1-2- أنواع الاستهلاك .....3

2- تعريف الاستهلاك العائلي والعوامل المحددة له .....5

2-1 تعريف الاستهلاك العائلي ..... 5

2-2- محددات الاستهلاك العائلي .....5

3- دالة الاستهلاك .....8

3-1- الميل الحدي للاستهلاك (MPc) .....9

3-2- الميل المتوسط للاستهلاك (APc) ..... 9

3-3- العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك و الميل المتوسط للاستهلاك .....10

3-4- دالة الاستهلاك في الأمد القصير والأمد الطويل .....11

3-5- تحرك وانتقال دالة الاستهلاك .....11

3-6- العلاقة بين الاستهلاك والادخار .....12

**المبحث الثاني** : نظرية الاستهلاك – الدخل – .....16

1- نظرية الدخل المطلق (صيغة دالة الاستهلاك الكينزية ) ..... 16

1-1- مفهوم نظرية الدخل المطلق ..... 16

1-2- الانتقادات الموجة لنظرية الدخل المطلق .....18

2- نظرية التنبؤات .....20

2-1- أهم نتائج دراسة كوزنتس .....20

3- نظرية الدخل النسبي .....21

3-1- مفهوم الدخل النسبي .....21

3-2- الانتقادات الموجهة لنظرية الدخل النسبي .....23

3-3- دالة الاستهلاك عند براون .....23

**المبحث الثالث** : نظرية الاستهلاك – الثروة – .....26

1- نظرية الدخل الدائم (ملتون فريدمان).....26

1-1- انتقاد فرضية الدخل الدائم ..... 28

2- نظرية نظرية دورة الحياة

2-1 انتقادات نظرية نظرية دورة الحياة ..... 30

3- نظرية كالدور .....31

3-1- الصيغة التحليلية لنموذج كالدور..... 31

3-2- فرضيات النموذج .....32

3-3- الانتقادات الموجهة لنظرية كالدور ..... 32

خلاصة .....34

**الفصل الثاني : تحليل تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر .....**

تمهيد .....36

**المبحث الأول** : مفاهيم أولية حول العائلة .....37

1- مفاهيم أولية حول العائلة .....37

2- أنواع العائلات .....37

3- الوظيفة الاقتصادية للعائلة .....38

**المبحث الثاني** : هيكل استهلاك العائلات الجزائرية .....40

1- استهلاك العائلات حسب تطور السكان.....40

2- استهلاك العائلات حسب الفئات المهنية..... 44

3- استهلاك العائلات حسب الوسط الجغرافي .....45

**المبحث الثالث** : تطور سلوك استهلاك العائلة الجزائرية في إطار الأسعار والدخل خلال الفترة (1980-2017) .....48

1- تطور سلوك استهلاك العائلة الجزائرية في إطار الأسعار والدخل خلال الفترة (1980-1989) ..48

2- تطور سلوك استهلاك العائلة الجزائرية في إطار الأسعار والدخل خلال الفترة (1990-1999)....50

3- تطور سلوك استهلاك العائلة الجزائرية في إطار الأسعار والدخل خلال الفترة (2000-2009)....55

4- تطور سلوك استهلاك العائلة الجزائرية في إطار الأسعار والدخل خلال الفترة (2010-2017) ...61

خلاصة ..... 61

**الفصل الثالث : النمذجة الاقتصادية لاستهلاك العائلات الجزائرية للفترة (1980-2017)** .....

تمهيد .....67

**المبحث الأول** : تحليل النماذج المختلفة المتعلقة بنماذج الاستهلاك .....68

1- تقدير نموذج استهلك كينز .....68

2- تقدير نموذج الاستهلاك لدوزمبري .....71

3- تقدير نموذج الاستهلاك لبراون .....74

4- إختيار النموذج الأمثل .....78

5- التحقق من صحة النموذج المختار .....79

5-1- إختبار عدم تجانس التباين .....79

5-2- إختبار التوزيع الطبيعي .....80

**المبحث الثاني** : تحليل متعدد المتغيرات باستخدام نماذج أشعة الإنحدار الذاتي(VAR).....81

1- تحديد و تحليل متغيرات الدراسة .....81

1-1- عرض المتغيرات .....81

1-2 - تحليل رسومي لسلاسل المتغيرات .....82

2- مفاهيم أولية حول نماذج الإنحدار الذاتي VAR .....85

3- الدراسة التطبيقية لنماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR .....88

**خاتمة عامة** .....101

**قائمة المراجع** .....103

**الملاحق** ..... 109

**الملحق (01) : مجموعة البيانات المستخدمة (من الديوان الوطني للإحصاء) .**

| السنوات | الاستهلاك العائلي $(10^6)$ DA | الدخل الوطني المتاح $(10^6)$ DA | الادخار الوطني المتاح $(10^6)$ DA | معدل التضخم % |
|---|---|---|---|---|
| **1980** | 67816.5 | 125991.8 | 52486.9 | 9.51 |
| **1981** | 84570.3 | 149680.9 | 58432.7 | 14.65 |
| **1982** | 92648.5 | 158212.7 | 58309.1 | 6.54 |
| **1983** | 103048 | 177265.2 | 66423.2 | 5.96 |
| **1984** | 122372.5 | 202185.2 | 69581.7 | 8.11 |
| **1985** | 136423.1 | 220328.8 | 72851.9 | 10.48 |
| **1986** | 152195.1 | 216605.8 | 52402.2 | 12.37 |
| **1987** | 149865.7 | 224715.1 | 62317.7 | 7.44 |
| **1988** | 208875.7 | 278490.2 | 55115 | 5.91 |
| **1989** | 257269.8 | 362208.6 | 88669.3 | 9.3 |
| **1990** | 305042.3 | 464305 | 139785.4 | 16.65 |
| **1991** | 410049.9 | 705846.8 | 264989.9 | 25.88 |
| **1992** | 538844.5 | 870211.5 | 290745 | 31.66 |
| **1993** | 639067.9 | 925857.5 | 236784.1 | 20.54 |
| **1994** | 826754.5 | 1201277.6 | 306405.3 | 29.04 |
| **1995** | 1103081.9 | 1620166.5 | 422442 | 29.77 |
| **1996** | 1319393.2 | 2040668.8 | 606273.5 | 18.67 |
| **1997** | 1411669.5 | 2232877.8 | 680060 | 5.73 |
| **1998** | 1531502.9 | 2214676.2 | 530300.8 | 4.95 |
| **1999** | 1642338.5 | 2515148.7 | 704896 | 2.64 |
| **2000** | 1684862.8 | 3340686.3 | 1481270.8 | 0.33 |
| **2001** | 1817277.4 | 3463410.5 | 1453140 | 4.22 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **2002** | 1955242 | 3695622.6 | 1494895.4 | 1.41 |
| **2003** | 2090638 | 4365096.6 | 2002980 | 4.26 |
| **2004** | 2333218.5 | 5137636.6 | 2512236.3 | 3.96 |
| **2005** | 2510479.4 | 6366897.5 | 3568431.6 | 1.38 |
| **2006** | 2647004.7 | 7184781 | 4208780 | 2.31 |
| **2007** | 2908907 | 8066247 | 4814661.3 | 3.67 |
| **2008** | 3274309.9 | 9491696.6 | 5774999 | 4.86 |
| **2009** | 3677560.6 | 8229080 | 4038375.6 | 5.73 |
| **2010** | 4043142.1 | 9927358.4 | 5222039.2 | 3.91 |
| **2011** | 4470710.1 | 11531692.9 | 5930543.2 | 4.52 |
| **2012** | 5123908.5 | 12822119.3 | 6928662.2 | 8.89 |
| **2013** | 5674376.5 | 13045353.3 | 6601510.1 | 3.25 |
| **2014** | 6162718.6 | 13235262.5 | 6298759.3 | 2.91 |
| **2015** | 6745316.4 | 15218661.7 | 4761370.5 | 4.78 |
| **2016** | 7330531.9 | 16319923.9 | 5215041 | 6.4 |
| **2017** | 7913874.7 | 17138577.5 | 5523928.6 | 5.59 |

**الملحق رقم( 02): تقدير النماذج المختلفة المتعلقة بالاستهلاك**

**أ: تقدير نموذج استهلاك كينز :**

Dependent Variable: CFM
Method: Least Squares
Date: 06/02/19 Time: 08:55
Sample: 1980 2017
Included observations: 38

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| Y | 0.419641 | 0.009844 | 42.62721 | 0.0000 |
| C | 148134.5 | 70656.70 | 2.096538 | 0.0431 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.980573 | Mean dependent var | 2196498. |
| Adjusted R-squared | 0.980033 | S.D. dependent var | 2259807. |
| S.E. of regression | 319319.3 | Akaike info criterion | 28.23697 |
| Sum squared resid | 3.67E+12 | Schwarz criterion | 28.32316 |
| Log likelihood | -534.5024 | Hannan-Quinn criter. | 28.26763 |
| F-statistic | 1817.079 | Durbin-Watson stat | 0.537031 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

**ب: تقدير نموذج استهلاك دوزمبري :**

Dependent Variable: CFM
Method: Least Squares
Date: 06/02/19 Time: 11:06
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| Y | 0.175696 | 0.092314 | 1.903254 | 0.0655 |
| YT | 0.261801 | 0.098823 | 2.649198 | 0.0122 |
| C | 182651.5 | 68468.37 | 2.667676 | 0.0116 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.983574 | Mean dependent var | 2254030. |
| Adjusted R-squared | 0.982608 | S.D. dependent var | 2262589. |
| S.E. of regression | 298389.1 | Akaike info criterion | 28.12779 |
| Sum squared resid | 3.03E+12 | Schwarz criterion | 28.25840 |
| Log likelihood | -517.3641 | Hannan-Quinn criter. | 28.17384 |
| F-statistic | 1017.947 | Durbin-Watson stat | 0.287656 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

**ج: تقدير نموذج استهلاك براون:**

Dependent Variable: CFM
Method: Least Squares
Date: 06/08/19 Time: 22:56
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| Y | 0.037413 | 0.014354 | 2.606470 | 0.0135 |
| CFMD | 0.993333 | 0.036937 | 26.89227 | 0.0000 |
| C | 38238.25 | 16334.83 | 2.340902 | 0.0252 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.999110 | Mean dependent var | 2254030. |
| Adjusted R-squared | 0.999058 | S.D. dependent var | 2262589. |
| S.E. of regression | 69449.30 | Akaike info criterion | 25.21219 |
| Sum squared resid | 1.64E+11 | Schwarz criterion | 25.34280 |
| Log likelihood | -463.4254 | Hannan-Quinn criter. | 25.25823 |
| F-statistic | 19088.04 | Durbin-Watson stat | 0.996207 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

**تقدير النماذج مع التصحيح في مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين**

**أ: نموذج كينز :**

Dependent Variable: CFMC
Method: Least Squares
Date: 06/08/19 Time: 22:27
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments
No d.f. adjustment for standard errors & covariance

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| YC | 0.406345 | 0.020834 | 19.50401 | 0.0000 |
| C | 76396.54 | 49739.96 | 1.535919 | 0.1336 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.911357 | Mean dependent var | 753178.7 |
| Adjusted R-squared | 0.908825 | S.D. dependent var | 738126.1 |
| S.E. of regression | 222879.0 | Akaike info criterion | 27.51918 |
| Sum squared resid | 1.74E+12 | Schwarz criterion | 27.60626 |
| Log likelihood | -507.1049 | Hannan-Quinn criter. | 27.54988 |
| F-statistic | 359.8437 | Durbin-Watson stat | 1.780326 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

**ب:نموذج دوزمبري :**

Dependent Variable: CFMC
Method: Least Squares
Date: 06/08/19 Time: 22:46
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments
No d.f. adjustment for standard errors & covariance

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| YC | 0.200453 | 0.034501 | 5.810047 | 0.0000 |
| YDC | 0.224878 | 0.035680 | 6.302693 | 0.0000 |
| C | 52033.60 | 35473.81 | 1.466818 | 0.1519 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.904671 | Mean dependent var | 519421.6 |
| Adjusted R-squared | 0.898894 | S.D. dependent var | 488731.3 |
| S.E. of regression | 155402.8 | Akaike info criterion | 26.82508 |
| Sum squared resid | 7.97E+11 | Schwarz criterion | 26.95704 |
| Log likelihood | -479.8515 | Hannan-Quinn criter. | 26.87114 |
| F-statistic | 156.5854 | Durbin-Watson stat | 1.226039 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

**اختبار الاستقرار لديكي فولر :**

**سلسلة الإستهلاك العائلي :**

- **نموذج 03 :**

**أ: عند المستوى:**

Null Hypothesis: CFM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 1.167860 | 0.9999 |
| Test critical values: | 1% level | -4.234972 | |
| | 5% level | -3.540328 | |
| | 10% level | -3.202445 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CFM)
Method: Least Squares
Date: 06/15/19 Time: 17:54
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| CFM(-1) | 0.024025 | 0.020571 | 1.167860 | 0.2515 |
| D(CFM(-1)) | 0.577858 | 0.167963 | 3.440395 | 0.0016 |
| C | -9685.088 | 32181.55 | -0.300952 | 0.7654 |
| @TREND("1980") | 3087.823 | 2894.458 | 1.066805 | 0.2940 |

**ب: في المفروقات الأولى :**

Null Hypothesis: D(CFM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.363822 | 0.3911 |
| Test critical values: | 1% level | -4.234972 | |
| | 5% level | -3.540328 | |
| | 10% level | -3.202445 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CFM,2)
Method: Least Squares
Date: 06/15/19 Time: 17:55
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(CFM(-1)) | -0.284567 | 0.120384 | -2.363822 | 0.0241 |
| C | -30773.77 | 26784.37 | -1.148945 | 0.2588 |
| @TREND("1980") | 5329.309 | 2178.509 | 2.446310 | 0.0199 |

**ج :في الفروقات الثانية :**

Null Hypothesis: D(CFM,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -7.405141 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.252879 | |
| | 5% level | -3.548490 | |
| | 10% level | -3.207094 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CFM,3)
Method: Least Squares
Date: 06/15/19 Time: 17:56
Sample (adjusted): 1984 2017
Included observations: 34 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(CFM(-1),2) | -1.721739 | 0.232506 | -7.405141 | 0.0000 |
| D(CFM(-1),3) | 0.538880 | 0.155343 | 3.468955 | 0.0016 |
| C | -3629.578 | 25137.69 | -0.144388 | 0.8862 |
| @TREND("1980") | 1587.957 | 1132.181 | 1.402565 | 0.1710 |

**سلسلة الدخل الوطني :**

- **نموذج 01 :**

**أ: عند المستوى:**

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 1.719180 | 0.9772 |
| Test critical values: | 1% level | -2.630762 | |
| | 5% level | -1.950394 | |
| | 10% level | -1.611202 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y)
Method: Least Squares
Date: 06/15/19 Time: 19:40
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| Y(-1) | 0.026668 | 0.015512 | 1.719180 | 0.0947 |
| D(Y(-1)) | 0.728656 | 0.158274 | 4.603763 | 0.0001 |

**ب: عند الفروقات الأولى :**

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.276802 | 0.5793 |
| Test critical values: | 1% level | -2.630762 | |
| | 5% level | -1.950394 | |
| | 10% level | -1.611202 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y,2)
Method: Least Squares
Date: 06/15/19 Time: 19:41
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(Y(-1)) | -0.015181 | 0.054845 | -0.276802 | 0.7836 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | -0.017215 | Mean dependent var | 19677.79 |
| Adjusted R-squared | -0.017215 | S.D. dependent var | 143128.7 |
| S.E. of regression | 144355.4 | Akaike info criterion | 26.62533 |
| Sum squared resid | 7.29E+11 | Schwarz criterion | 26.66932 |
| Log likelihood | -478.2559 | Hannan-Quinn criter. | 26.64068 |
| Durbin-Watson stat | 2.621089 | | |

**ج: عند الفروقات الثانية :**

Null Hypothesis: D(Y,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -8.194440 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.632688 | |
| | 5% level | -1.950687 | |
| | 10% level | -1.611059 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y,3)
Method: Least Squares
Date: 06/15/19 Time: 19:42
Sample (adjusted): 1983 2017
Included observations: 35 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(Y(-1),2) | -1.327723 | 0.162027 | -8.194440 | 0.0000 |

**سلسلة الإدخار الوطني :**

- **نموذج 01 :**

**أ: عند المستوى:**

Null Hypothesis: S has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 1.734268 | 0.9779 |
| Test critical values: | 1% level | -2.630762 | |
| | 5% level | -1.950394 | |
| | 10% level | -1.611202 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(S)
Method: Least Squares
Date: 06/15/19 Time: 19:19
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| S(-1) | 0.027824 | 0.016043 | 1.734268 | 0.0919 |
| D(S(-1)) | 0.680636 | 0.165191 | 4.120290 | 0.0002 |

**ب: في الفروقات الأولى :**

Null Hypothesis: D(S) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 0.120126 | 0.7140 |
| Test critical values: | 1% level | -2.634731 | |
| | 5% level | -1.951000 | |
| | 10% level | -1.610907 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(S,2)
Method: Least Squares
Date: 06/15/19 Time: 19:20
Sample (adjusted): 1984 2017
Included observations: 34 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(S(-1)) | 0.008086 | 0.067316 | 0.120126 | 0.9052 |
| D(S(-1),2) | -0.275543 | 0.167931 | -1.640809 | 0.1109 |
| D(S(-2),2) | -0.460903 | 0.165296 | -2.788353 | 0.0090 |

**ج: في الفروقات الثانية :**

Null Hypothesis: D(S,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -7.120110 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.634731 | |
| | 5% level | -1.951000 | |
| | 10% level | -1.610907 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(S,3)
Method: Least Squares
Date: 06/15/19 Time: 19:20
Sample (adjusted): 1984 2017
Included observations: 34 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(S(-1),2) | -1.725225 | 0.242303 | -7.120110 | 0.0000 |
| D(S(-1),3) | 0.455869 | 0.157415 | 2.895978 | 0.0068 |

**سلسلة معدل التضخم :**

- **نموذج 01 :**

**أ: عند المستوى:**

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.309273 | 0.1726 |
| Test critical values: | 1% level | -2.628961 | |
| | 5% level | -1.950117 | |
| | 10% level | -1.611339 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 06/15/19 Time: 19:45
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| INF(-1) | -0.085408 | 0.065233 | -1.309273 | 0.1987 |

**ب: في الفروقات الأولى :**

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.606057 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.630762 | |
| | 5% level | -1.950394 | |
| | 10% level | -1.611202 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/15/19 Time: 19:46
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(INF(-1)) | -0.931996 | 0.166248 | -5.606057 | 0.0000 |

**الملحق رقم (03) : تقدير نموذج VAR .**

Vector Autoregression Estimates
Date: 06/07/19 Time: 21:45
Sample (adjusted): 1985 2017
Included observations: 33 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

| | DDCFM | DDS | DDY | DINF |
|---|---|---|---|---|
| DDCFM(-1) | 0.144773 | -0.537631 | 0.534837 | -1.96E-05 |
| | (0.22922) | (2.80967) | (2.48220) | (2.3E-05) |
| | [ 0.63158] | [-0.19135] | [ 0.21547] | [-0.83623] |
| DDCFM(-2) | -0.427661 | -5.160587 | -4.024748 | -1.21E-05 |
| | (0.21622) | (2.65034) | (2.34144) | (2.2E-05) |
| | [-1.97786] | [-1.94714] | [-1.71892] | [-0.54837] |
| DDCFM(-3) | 0.167877 | -1.138650 | 3.423623 | -7.87E-06 |
| | (0.22286) | (2.73172) | (2.41334) | (2.3E-05) |
| | [ 0.75327] | [-0.41682] | [ 1.41863] | [-0.34521] |
| DDS(-1) | 0.043753 | -0.699074 | -0.096932 | 2.17E-07 |
| | (0.02700) | (0.33098) | (0.29241) | (2.8E-06) |
| | [ 1.62032] | [-2.11212] | [-0.33150] | [ 0.07843] |
| DDS(-2) | 0.026590 | -0.902007 | -0.378053 | 2.61E-07 |
| | (0.03083) | (0.37795) | (0.33390) | (3.2E-06) |
| | [ 0.86234] | [-2.38660] | [-1.13225] | [ 0.08256] |
| DDS(-3) | -0.042963 | -2.722211 | 0.257823 | -1.80E-06 |
| | (0.08904) | (1.09141) | (0.96420) | (9.1E-06) |
| | [-0.48251] | [-2.49422] | [ 0.26739] | [-0.19743] |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| DDY(-1) | -0.025353 | -0.183927 | -0.808206 | -1.29E-07 |
| | (0.03181) | (0.38996) | (0.34451) | (3.3E-06) |
| | [-0.79690] | [-0.47165] | [-2.34595] | [-0.03967] |
| DDY(-2) | -0.028418 | 0.354426 | -0.400784 | -7.47E-07 |
| | (0.03584) | (0.43933) | (0.38813) | (3.7E-06) |
| | [-0.79286] | [ 0.80674] | [-1.03261] | [-0.20375] |
| DDY(-3) | -0.012640 | 2.346810 | -0.673374 | 5.68E-07 |
| | (0.08517) | (1.04398) | (0.92230) | (8.7E-06) |
| | [-0.14841] | [ 2.24796] | [-0.73010] | [ 0.06511] |
| DINF(-1) | 1303.613 | -6460.337 | -4402.996 | 0.274906 |
| | (2591.17) | (31760.9) | (28059.2) | (0.26519) |
| | [ 0.50310] | [-0.20341] | [-0.15692] | [ 1.03664] |
| DINF(-2) | 86.13317 | 39780.44 | 37244.27 | -0.056439 |
| | (2640.81) | (32369.4) | (28596.7) | (0.27027) |
| | [ 0.03262] | [ 1.22895] | [ 1.30240] | [-0.20882] |
| DINF(-3) | 2879.811 | -26296.67 | -29375.40 | 0.086658 |
| | (2556.41) | (31334.8) | (27682.7) | (0.26163) |
| | [ 1.12650] | [-0.83921] | [-1.06115] | [ 0.33122] |
| C | 23469.60 | 32553.47 | 67465.43 | 0.651775 |
| | (13202.1) | (161823.) | (142962.) | (1.35115) |
| | [ 1.77772] | [ 0.20117] | [ 0.47191] | [ 0.48238] |
| R-squared | 0.616255 | 0.609607 | 0.667073 | 0.158735 |
| Adj. R-squared | 0.386008 | 0.375372 | 0.467317 | -0.346024 |
| Sum sq. resids | 6.61E+10 | 9.92E+12 | 7.75E+12 | 691.8550 |
| S.E. equation | 57468.63 | 704413.2 | 622313.1 | 5.881560 |
| F-statistic | 2.676496 | 2.602539 | 3.339439 | 0.314477 |
| Log likelihood | -400.2090 | -482.9112 | -478.8217 | -97.03231 |
| Akaike AIC | 25.04297 | 30.05522 | 29.80738 | 6.668625 |
| Schwarz SC | 25.63250 | 30.64475 | 30.39691 | 7.258158 |
| Mean dependent | 17091.46 | 9264.518 | 24052.53 | -0.076364 |
| S.D. dependent | 73341.46 | 891285.1 | 852657.4 | 5.069512 |

| | |
|---|---|
| Determinant resid covariance (dof adj.) | 4.08E+32 |
| Determinant resid covariance | 5.51E+31 |
| Log likelihood | -1393.226 |
| Akaike information criterion | 87.58943 |
| Schwarz criterion | 89.94756 |

# الإهداء

**إلى من وصانا الله بهما إحسانا وخيرا إلى الوالدين العزيزين أطال الله عمرهما على**

**ماضحوا بالغالي من أجل وقفتنا اليوم**

**إلى جميع أفراد العائلة إلى أسرتنا العزيزة**

**إلى أحبتنا و أصدقائنا إلى رفقاء الدرب إلى كل من ساهم من قريب وبعيد لإتمام هذا**

**العمل**

**نهدي هذا العمل المتواضع**

# كلمة شكر

أتقدم بداية بالشكر لله سبحانه و تعالى الذي وفقني لإنجاز هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع

الذي ضحى بجهده وطاقته  وعلى رأسهم أستاذي الفاضل الدكتور مصباحي محمود

في سبيل تذليل كافة الصعوبات التي واجهتنا أثناء البحث

كما أتقدم بالشكر و التقدير إلى كل من قدم لي النصح و الإرشاد من أساتذة

وزملاء وأصدقاء

## خاتمة عامة:

إن موضوع هذه الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية منها الجزائر ، حيث أن هذه الدراسة تستمد أهميتها من دورها في إبراز أهم العوامل الاقتصادية التي تتحكم في استهلاك العائلات ولقد تطرقنا إلى دراسة وصفية للاستهلاك العائلي في الجزائر عن طريق تعريف الاستهلاك العائلي ، وذكر أهم العوامل المحددة له وذكر أهم النظريات الخاصة بالاستهلاك و عرض أنواع العائلات في الجزائر و تطورها ، كما حاولنا ذكر بعض الدراسات السابقة التي عالجت الاستهلاك العائلي في الجزائر و بعض دول الوطن العربي ، كما أظهر تحليل النماذج المختلفة المتعلقة بالاستهلاك العائلي لحالة الجزائر خلال الفترة (1980 - 2017) حسب النظرية الاقتصادية ، أن وظيفة الاستهلاك يتحدد حسب الدخل الوطني المتاح وحسب ماضيه ، ومن خلال نتائج التحليل تبين أن نموذج براون هو الأفضل لتفسير الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2017) كما قمنا بتقدير نموذج VAR ووجدنا عدم معنوية المعلمات.

**ويمكن أن نذكر أهم النتائج المتوصل إليها في هذه المرحلة كما يلي:**

- ✓ كشفت الدراسة على أن الدخل الوطني المتاح والاستهلاك في الفترة السابقة هما من أهم محددات الاستهلاك العائلي.
- ✓ كشفت الدراسة على وجود علاقة بين الاستهلاك العائلي والعوامل المحددة له بما يتوافق والنظرية الاقتصادية فنجد مثلا أن زيادة الدخل المتاح تؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي .
- ✓ تحصلنا على أكثر من نموذج يفسر ظاهرة استهلاك العائلة في الجزائر ، حيث أن هذه النماذج محددة بعدة متغيرات خارجية تشترك جميعها في تحديد متغير داخلي واحد أي الاستهلاك وبهذه النتيجة نكون قد أثبتنا صحة النظريات الاقتصادية .

**ونظرا للصعوبات التي أحاطت بنا خلال انجازنا لهذا البحث وكذا طبيعة النتائج المتوصل إليها ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات والتي ندرجها كما يلي :**

- ➢ ضرورة تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد المحلي من خلال استغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة و ذلك لمواجهة الأزمات كمثل أزمة 1986 .
- ➢ العمل على توزيع أكثر عدالة للدخل نظرا لأهميته كمحدد رئيسي للاستهلاك العائلي وكذا من أجل تحسين القدرة الشرائية للمستهلكين.

- العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي خاصة بالنسبة للمواد الغذائية وذلك بحكم أن العائلات الجزائرية تخصص أكثر من 56 % من دخلها لتغطية حاجاتها من المواد الغذائية .
- نوصي الجهات المسؤولة بضرورة حماية المستهلك من خلال تثمين وتفعيل دور المراقبين التجاريين وكذا محاربة الرشوة وقمع الغش والإحتكار وذلك بتطبيق صارم للقانون وتسليط عقوبات على المضاربين في الأسعار .
- التخفيف من العبئ الضريبي على الدخل بنسب تتماشى مع شبكة الأجور وكذا مراعاة للقدرة الشرائية للعمال .
- وبما أن دقة الدراسات القياسية تعتمد بشكل كبير على دقة و شمولية البيانات الإحصائية المتوفرة ، ونظرا لتضارب بيانات التي تحصلنا عليها فإننا نوصي مختلف الأجهزة الإحصائية بضرورة استكمال قاعدة بيانات احصائية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية عامة وبالمداخيل والاستهلاك العائلي خاصة .
- القيام بنمذجة للاستهلاك على المستوى الجزئي .
- معالجة هذا الموضوع عن طريق النمذجة الكيفية للمتغيرات .

وفي الأخير نأمل أن نكون قد أعطينا الموضوع حقه من الإهتمام من خلال الإحاطة ببعض جوانبه لأنه موضوع واسع للدراسة وذو أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة .

| الرقـم | العنـوان | الصفحـة |
|---|---|---|
| 01 | التمثيل البياني في الأمد القصير وفي الأمد الطويل لدالة الاستهلاك | 11 |
| 02 | التغير في الاستهلاك نتيجة التغير في واحد أو أكثر من العوامل الأخرى غير الدخل التي تؤثر على الاستهلاك | 12 |
| 03 | علاقة الاستهلاك بالادخار | 13 |
| 04 | دالة الاستهلاك الكينزية | 17 |
| 05 | يوضح العلاقة التناسبية و الغير التناسبية ما بين الاستهلاك والدخل المتاح . | 22 |
| 06 | التمثيل البياني لدالة الاستهلاك حسب نظرية دورة الحياة . | 30 |
| 07 | تطور تعداد السكان في الجزائر خلال الفترة ( 1990- 2017 ). | 42 |
| 08 | تطور الأرقام القياسية للأسعار عند الاستهلاك و الأرقام البيانية للأسعار المواد الغذائية للفترة ( 1993 – 1997 ) . | 50 |
| 09 | تطور مؤشر الأجور المتوسطة حسب التأهيل للفترة ( 1993– 1996 ) | 53 |
| 10 | منحنى بياني يمثل تطور الاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990- 1999) | 54 |
| 11 | منحني بياني لتطور أسعار الاستهلاك للفترة ( 2000 - 2009 ) . | 55 |
| 12 | منحني بياني يمثل تطور الاستهلاك العائلي في الفترة ( 2000 – 2009 ). | 60 |
| 13 | تطور تعداد السكان في الجزائر خلال الفترة ( 2010- 2017 ). | 61 |
| 14 | التمثيل التمثيل البياني لدالة الإرتباط الذاتي لنموذج براون . | 78 |
| 15 | إختبار عدم تجانس التباين | 79 |
| 16 | إختبار التوزيع الطبيعي | 80 |
| 17 | تطور الاستهلاك النهائي للأسر بين عامي 1980 و 2017 | 82 |
| 18 | تطور الدخل الوطني المتاح بين عامي 1980 و 2017 | 83 |

| | | |
|---|---|---|
| 19 | تطور الادخار الوطني المتاح بين عامي 1980 و 2017 | 84 |
| 20 | تطور معدل التضخم | 85 |
| 21 | شرط الإستقرار لنموذج VAR | 95 |
| 26 | تحليل الصدمات | 98 |

# قائمـــــــــة الجـــــــــــداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تطور تعداد السكان في الجزائر خلال الفترة ( 1990 ـ 2017 ) | 40 |
| 02 | المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف في الجزائر خلال الفترة (2010- 2016) | 43 |
| 03 | تطور استهلاك العائلات حسب الفئات المهنية. | 45 |
| 04 | تطور استهلاك العائلات الجزائرية حسب القطاعين | 46 |
| 05 | هيكل وتوزيع الإنفاق الكلي السنوي للعائلات حسب المناطق . | 46 |
| 06 | تطور الأسعار خلال الفترة (1990 ـ 1997 ) | 49 |
| 07 | تطور الأرقام البيانية للأسعار عند الاستهلاك و الأرقام البيانية لأسعار المواد الغذائية خلال الفترة (1993 – 1997) | 50 |
| 08 | تطور مؤشرات القدرة الشرائية للأجراء ( 1993 – 1996 ) | 52 |
| 09 | تطور المداخيل الخاصة بالعائلات(1993- 1997) | 52 |
| 10 | تطور مؤشر الأجور المتوسط حسب التأهيل(1993 - 1996) | 53 |
| 11 | تطور معدل نمو استهلاك العائلات ( 1992 – 1998 ) | 54 |
| 12 | تطور مؤشرات أسعار الاستهلاك خلال الفترة ( 2000 – 2009 ) | 55 |
| 13 | تطور مداخيل الأسر في الجزائر خلال الفترة ( 2000 – 2009 ) | 56 |
| 14 | تطور ترتيب نفقات الأسريين (2000 - 2008) | 58 |
| 15 | تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة ( 2010 – 2017 ) | 61 |
| 16 | التحويلات الاجتماعية ( بمليار الدنانير الجزائرية )(2010-2015) | 63 |
| 17 | اختبار الاستقرارية بالنسبة للاستهلاك العائلي | 88 |
| 18 | اختبار الاستقرارية بالنسبة للدخل الوطني | 89 |
| 19 | اختبار الاستقرارية بالنسبة للادخار الوطني | 89 |
| 20 | اختبار الاستقرارية بالنسبة لمعدل التضخم | 90 |

| | | |
|---|---|---|
| 21 | تحديد درجة التأخير | 91 |
| 22 | معنوية المعلمات بالنسبة لنموذج VAR | 93 |
| 23 | نتائج إختبار السببية لغرانجر بالنسبة للمتغيرات | 93 |
| 24 | إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء | 95 |
| 25 | عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي | 96 |
| 26 | تحليل تباين الاستهلاك | 97 |

**أولا : قائمة المراجع باللغة العربية**

**الكتب :**


- اسماعيل عبد الرحمان ، حربي محمد عريقات ، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 1999 .
- ألدون هندريكس ، **النظرية المحاسبية** ، ( ترجمة كمال خليفة أبو زيد ) ، الطبعة الرابعة ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2005 .
- أحمد الأشقر ، **الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، الأردن ، 2007 .
- أنتوني غدنز ، **علم الاجتماع** ، ( ترجمة فايز الصياغ ) ، الطبعة الرابعة ، المنظمة العربية للترجمة ، لبنان ، 2005 .
- بول ساموبلسون و ويليام نورد هاوس ، **الاقتصاد** ، ( ترجمة هشام عبد الله ) ، الطبعة الثانية ، الأهلية ، الأردن ، 2006 .
- بريش سعيد ، **الاقتصاد الكلي** ، بدون طبعة ، دار العلوم ، الجزائر ، 2007 .
- بسام الحجار و عبد الله رزق ، **الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2010 .
- جيرارد فونوني ، **مقدمة في التحليل الاقتصادي : الاقتصاد للجميع !**، ( ترجمة محمد هيثم العزاوي ) ، الطبعة الأولى ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2013 .
- حسام داود و آخرون ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة ، الأردن ، 2005 .
- حمدي أحمد العناني ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر، 1995 .
- خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، الأردن
- رفاه شهاب الحمداني ، **نظرية الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، 2014 ، عمان .
- سامر عبد الهادي وآخرون ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، الأردن .
- صقر أحمد صقر ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1977 .
- عبد الستار إبراهيم الهيتي ، **الاستهلاك و ضوابطه في الاقتصاد الإسلامي** ، الطبعة الأولى ، دار الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2005 .

- عمر صخري ، **التحليل الاقتصادي الكلي** ، الطبعة الخامسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005.
- عبد الرحمان يسري أحمد ، **النظرية الاقتصادية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1997 .
- عنابي بن عيسى ، **سلوك المستهلك عوامل التأثير البيئية** ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010 .
- فاروق بن صالح الخطيب ، عبد العزيز بن أحمد دياب ، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية** ، بدون طبعة، دار خوارزمية العلمية ، السعودية ، 2015 .
- قادة قاسم ، **المحاسبة الوطنية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2002 .
- مناور فريح حداد وحازم بدر الخطيب ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد ، الأردن ، 2002 .
- محمد على الليثي وآخرون ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي** ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1997 .
- محمود حسين الوادي ، كاضم جاسم العيساوي ، **الاقتصاد الكلي نظري و تطبيقي** ، الطبعة الأولى ، دار المسير، الأردن ، 2007 .
- منى يونس حسين ، **الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار أمجد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2015 .
- مايكل ابدجمان ،**الاقتصاد الكلي النظرية و السياسية** ، (ترجمة : محمد ابراهيم منصور ) ، دار المريخ ، الرياض ، 1999 .
- محمد فوزي أبو السعود ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات** ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2004 .
- مصطفي حجازي ، **الأسرة و صحتها النفسية** ، الطبعة الأولى ، المركز الثقافي العربي ، المغرب ، 2015 .
- ناظم محمد نوري الشمري ، **مدخل في علم الاقتصاد** ، الطبعة الثالثة ، دار الزهران ، عمان ، 2006 .
- هيثم الزغبي ، حسن أبو الزيت ، **أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر و التوزيع، الأردن .
- يوجين أ . ديولو ، ملخصات شوم ، **نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية** ، (ترجمة : محمد رضا العدل) ، دار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة .

**المذكرات :**

- الوالي فاطمة ، **قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بالقايد ، تلمسان ، 2015 – 2016 .
- جبارة مراد ، **انعكاس إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة على دالة الاستهلاك الكلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – ، الشلف ، 2008-2009 .
- زعتر فتيحة ، **الدراسة القياسية لنظريات الاستهلاك في الجزائر** ، مذكرة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2008 – 2009 .
- ساطور رشيد ، **محددات الانفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر** ، رسالة لنيل شهادة الماجيستر ، كلية الاقتصاد و علوم التسير ، جامعة الجزائر ، 2000- 2001 ، الجزائر .
- فيصل بشرول ، **تقدير دالة الاستهلاك العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك** ، مذكرة ماجستير ، تخصص اقتصاد تطبيقي و إحصاء ، 2010 - 2011 .
- نصر الدين بهتون ، **الوضع الاقتصادي للأسرة و أثره في التنشئة الاجتماعية للطفل المتخلف ذهنيا** ، مذكرة ماجستير ، علم الاجتماع العائلي ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2007 – 2008 .

- **المجلات :**

- حنان مالكي ، **الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثاني و العشرون ، الجزائر ، 2011 .
- حنان عبد الخضر هاشم ، **المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية : رؤى نظرية وجدل قائم** ، مجلة الغري ، العدد الثامن عشر ، 2018 .
- دريدي فطيمة ، **الأسرة و التغير الاجتماعي** ، مقاربة سوسيولجية ، العلوم الإنسانية ، العدد الأربعون ، الجزائر ، 2015 .
- سامي عبيد محمد التميمي ، **دالة الاستهلاك : تطوراتها النظرية و تطبيقاتها العملية في الإمارات العربية المتحدة (1990– 2010)** ، التعاون ، العدد 85 ، الإمارات العربية المتحدة ، 2014 .
- شيبي عبد الرحيم ، بن بوزيان محمد ، شكوري سيدي محمد ، **الآثار الاقتصادية لصدمات السياسة المالية بالجزائر دراسة تطبيقية** ، مجلة منتدى البحوث الاقتصادية ، عدد 536 ، مصر ، 2010 .

- عبد الكريم قندوز ، **نظريات الاستهلاك في الفكر الاقتصادي : أيها تفسر نمط الاستهلاك في اقتصاد اسلامي ؟** ، مجلة بيت المشورة ، العدد العاشر، قطر ، 2019 .
- فائز محمد داوود ، **النمو السكاني وثقافة الاستهلاك دراسة ميدانية في مدينة أربيل** ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، 2016 .
- مباركة بوعشة ، **صيغ دالة الاستهلاك والسياسات الاقتصادية** ، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية ، سكيكدة ، العدد 4 ، 2009 .
- محمد عمر حبيل ، **المظاهر الاجتماعية والثقافية المحددة لنمط الاستهلاك في المجتمع الليبي** ، المجلة الجامعة ، المجلد الثاني ، العدد الخامس عشر ، ليبيا ، 2013 .
- محمد حميداتو ، **التأثير على سلوك المستهلكين ( العون الاقتصادي – قطاعات العائلات)** ، مجلة البحوث و الدراسات ، الجزائر ، العدد 13 ، 2012 .

**التقارير :**

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول سنة 2015** ، الجزائر ، نوفمبر ، 2015 .
- الديوان الوطني للإحصاء .
- بنك الجزائر ، **التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر** ، التقرير السنوي ،2011 .
- بنك الجزائر ، **التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر** ، التقرير السنوي ، 2012 .
- بنك الجزائر ، **التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر** ، التقرير السنوي 2013 .
- بنك الجزائر ، ، **التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر** ، التقرير السنوي 2017 .
- صندوق النقد العربي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017** ، أبو ظبي ، 2017 .
- **موجز قطري 2016 حول الجزائر الصادر عن الأمم المتحدة** ، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا .


**قائمة المراجع بالغة الفرنسية :**

**Les Ouvrages :**


- Bernard Bernier et Yves simon : **macroéconomie**, tome 1, Algérie, OPU, 2éme Ed,1975 .

- Clotilde champeyrache, **introduction générale à l'économie : microéconomie, macroéconomie macroéconomie**, Ellipses ,paris , 2009 .
- Gregory **Mankiw, Macroéconomie** , First Printing , Seventh Edition , United States of America,2009 .
- REGIS BOURBONNAIS, économétries manuelle et exercices corrigés 7ème édition, Dunod, Paris 2009.
- marc mautoussé , macroéconomie, Bréal , paris ,2006 .
- M.J.ilis et autres **: économie de developpement** . édition duud . paris . 1990
M .Nerlov and K .F. Wallis, "Use of DW statistic in Inappropriate situation ", Econometrica , Vol. 34, 1966 .


**Revus et Rapports :**


- CNES, **Rapport sur la Conjoncture Économique et Sociale du Premier Semestre** 2004 , Rapport *25ème* session plénière, Algérie, décembre ، 2004 .


**ثالثا المراجع الإلكترونية :**


- http://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie#cp_fin
- http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
- http://www.ons.dz

تشكل ظاهرة الاستهلاك إحدى أهم الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية التي شغلت بال الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين الاجتماعيين من مختلف المدارس الفكرية ، حيث وضعت العديد من النظريات و القوانين الاقتصادية التي تغير تأثير متغير الاستهلاك و علاقاته مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، فضلا عن كون الاستهلاك هو وسيلة للمشاركة في حياة المجتمع.

يمثل الاستهلاك العائلي الجانب الأكبر من حجم الإنفاق الكلي ، و يعتبر تقدير معاملات استهلاك القطاع العائلي ذو أهمية كبيرة في التخطيط الاقتصادي لأنه يؤثر على توجهات و مسارات القطاعات الاقتصادية الأخرى ، و بالتالي فهو يؤثر على المستوى الكلي للاقتصاد ، ومما شك فيه فتقدير هذه المعاملات يوضع مقدار ما يستهلك و ما يوجه للادخار وما يحول للاستثمار ، و بالتالي يكمن دوره في عملية التنمية.

باعتبار الاستهلاك المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني فإنه لابد من إعطاء أهمية للبحث العلمي في هذا المجال من الدراسة الواسعة المتعلقة بالاستهلاك و تحليل جميع المتغيرات المؤثرة عليه ، وهذا بغرض إيجاد سياسة اقتصادية ناجحة تعطي ثمارها في الأمد القصير و الطويل.

و على ضوء هذا التقدير يستدعي دراسة هذا الموضوع التعرض إلى أهم العوامل التي تتحكم في الاستهلاك العائلي، إذ يتحدد الدخل المتاح كعامل أساسي إضافة إلى عوامل أخرى ، وتكمن أهمية هذه الدراسة خاصة في اقتصاد يتأثر بتقلبات و التحولات المستمرة كاقتصاد الجزائر في ظل السياسة المتبعة و برامج الإصلاحات التي واكبت فترة التسعينيات خاصة مانتج عن أزمة 1986 لانخفاض في أسعار البترول و هو ما أثر بصورة مباشرة على مداخيل العائلات الجزائرية مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري و بالتالي تدهور الاستهلاك العائلي الذي يبين هشاشة الاقتصاد الجزائري ، و الذي لا يزال هذا التدهور قائم لحد الساعة.

وعلى ضوء هذا العرض فإننا سنحاول معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الاستهلاك العائلي في الاقتصاد الجزائري و ذلك باستخدام طرق و أساليب كمية تساعد على القياس و التنبؤ بمسار حجم الاستهلاك العائلي و قيمه مستقبلا .

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية :

- **ما هي العوامل التى تفسر الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة ( 1980 – 2017 ) ؟**

و من خلال إشكالية البحث يمكننا طرح بعض التساؤلات و التي نراها هامة لمعالجة هذا الموضوع .

## ➢ التساؤلات الفرعية

- ما هي أهم المحددات المؤثرة على الاستهلاك العائلي ؟
- ما هي أهم النظريات المفسرة للاستهلاك ؟
- ما هو النموذج الأفضل الذي يفسر الاستهلاك العائلي في الجزائر ؟

ومن خلال محاولة الإجابة عن هذه الإشكالية و الأسئلة الفرعية في هذه الدراسة , قمنا بوضع الفرضيات التالية .

## ➢ الفرضيات :

- للاستهلاك عدة عوامل تؤثر فيه و يمكن أن تكون هذه العوامل اقتصادية ، كما يمكن أن تكون غير اقتصادية ، و يبقى الدخل من أهم العوامل .
- تتعدد و تتباين وجهات النظر المفسرة للاستهلاك , و من أهم النظريات المفسرة – نظرية الدخل المطلق لكينز –
- النموذج الأفضل الذي يفسر الاستهلاك العائلي في الجزائر هو نموذج كينز .

## ➢ هدف الدراسة :

هدف هذه الدراسة يتمثل في محاولة إيجاد علاقة تربط استهلاك العائلات في الجزائر مع متغيرات أخرى عن طريق إبراز النموذج الأحسن انعكاسا للواقع الجزائري .

## ➢ منهج الدراسة :

إعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الالمام بالجوانب النظرية للموضوع ، ثم استخدمنا المنهج القياسي التجريبي في دراستنا لحالة الجزائر من خلال تقدير نموذج خاص بها .

## ➢ الدراسات السابقة :

**1) – دراسة سامي عبيد محمد التميمي ، دالة الاستهلاك : تطوراتها النظرية و تطبيقاتها العملية في الإمارات العربية المتحدة (1990– 2010)** ، التعاون ، العدد 85 ، الإمارات العربية المتحدة ، 2014 ، ص 83- 134 .

تمثل عنوان الدراسة في دالة الاستهلاك تطوراتها النظرية و تطبيقاتها العملية في الإمارات العربية المتحدة (1990- 2010) و كانت تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد نموذج قياسي لسلوك الاستهلاك في دولة

الإمارات العربية المتحدة و اعتمدت الدراسة منهجا وصفيا استقرائيا لتحليل البيانات خلال المدة (1990- 2010) وتم استعمال أداة القياس الاقتصادي من أجل تقدير دوال الاستهلاك خلال فترة الدراسة و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن فرضية الدخل النسبي لجيمس دوزمبري أفضل نموذج يفسر السلوك الاستهلاكي في الإمارات العربية المتحدة.

**2) – ميغاري كريمة ، تقدير دوال الاستهلاك في بلدان شمال إفريقيا** ، دراسات اقتصادية العدد 17 ، الجزائر ، 2014 ، ص ص 27 ، 38 .

تمثل عنوان الدراسة في "دراسة دوال الاستهلاك في بعض بلدان شمال إفريقيا باستعمال نماذج بيانات بانل للفترة ( 1990 - 2008 ) .

كانت تهدف الدراسة إلى محاولة إيجاد نموذج قياسي لسلوك الاستهلاك يتماشي و حالة بعض بلدان شمال إفريقيا ، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستهلاك ، و المنهج الاستقرائي من أجل تحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بمحددات الاستهلاك ببلدان شمال إفريقيا ، وتم استعمال أداة القياس الاقتصادي من أجل تقدير دوال الاستهلاك خلال فترة الدراسة ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن دالة الاستهلاك الكينزية أساس الدراسات التي تناولت الاستهلاك الكلي ، و حسب هذه النظرية فإن الدخل المتاح الجاري هو المحدد الرئيسي الاستهلاك في بلدان شمال إفريقيا ووجدت أن نموذج ذا الأثر الثابت وفق النموذج براون يفسر سلوك المستهلك في كل بلد من بلدان شمال إفريقيا بشكل .

واضحا و يتأثر هذا المستهلك بالدخل الوطني و بالاستهلاك السابق.

**3) – احمد حامد نقادي ، وليد عرب هاشم ، دالة الاقتصاد السعودي دراسة قياسية (1970–1989)** ، الاقتصاد و الإدارة ، المجلد 4 ، 1991 ، ص 53-67 .

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد نموذج قياسي لسلوك الاستهلاك في دولة السعودية و اعتمدت على المنهج الوصفي الاستقرائي لتحليل البيانات خلال فترة الدراسة وتم استعمال أدوات القياس الاقتصادي لتقدير دوال الاستهلاك خلال فترة الدراسة ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن تطبيق كل من نظرية الدخل النسبي و نظرية دورة الحياة قد أعطيا أفضل النتائج ووجد أن عامل الثروة يعتبر من العوامل الهامة في دالة الاستهلاك السعودي .

**4) – يوسف يخلف مسعود ، سامي عمر سياسي تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي باستخدام فرضية الدخل النسبي ( دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة 1960–2014)** ، دراسة الاقتصاد و الأعمال المجلد 4 ، العدد 1 ، ليبيا 2016 ، ص ص 44-45 .

هدفت الدراسة التعرف على الدخول المكسبية التي يتقاضاها الأفراد في الاقتصاد الليبي و تأثيرها على الإنفاق الاستهلاكي في المدى الطويل و القصير و أهم النتائج التي وصل إليها وجود علاقة طويلة المدى بين الانفاق الاستهلاكي و الدخل المتاح و على أعلى دخل سابق ، و وجود علاقة طردية بين أعلى دخل في السابق و الإنفاق الاستهلاكي و أن الدخل المتاح في المدى الطويل له تأثير سلبي على الإنفاق الاستهلاكي و في المدى القصير وجد أن متغير الإنفاق الاستهلاكي للسنة السابقة و متغير أعلى دخل في السابق يؤثران عكسيا في الإنفاق الاستهلاكي الحالي و يرتبط بعلاقة طرية مع متغير الدخل الشخصي المتاح الممكن التصرف فيه .

**ملخص** :

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق حول موضوع " تقدير دالة الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة 1980 -2017 " إذ يعتبر الاستهلاك ظاهرة اقتصادية هامة فهو أحد مقومات النشاط الاقتصادي ويشكل أهم جوانبه الأساسية فالاستهلاك يمارسه الأعوان الاقتصاديون بغية تحقيق رغباتهم ، وسد حاجاتهم الأساسية .

ومن خلال الأهمية للاستهلاك العائلي دفعتنا إلى تحليل وظيفة استهلاك العائلة في الجزائر حسب التغيرات في عدد قليل من المتغيرات و هي : الدخل المتاح ، الادخار المتاح ، معدل التضخم ، على مدى الفترة من 1980 إلى 2017 .

بعد قيامنا بتقدير نماذج الاقتصاد الكلي المختلفة للاستهلاك وهي نموذج كينز ، و دوزمبري ، و براون ، وجدنا النموذج الأمثل هو براون الذي يتعلق الاستهلاك العائلي بالدخل الوطني والاستهلاك في الفترة السابقة .

تكشف النتيجة أن الاستهلاك يتأثر بالتغيرات في الدخل المتاح. في حين يكشف تحليل الانحدار التلقائي (VAR) أن جميع المتغيرات المحددة ليس لها تأثير على استهلاك العائلة وهذا ما يفسر وجود غيرها من المتغيرات الكمية والنوعية التي يمكن أن تؤثر على الاستهلاك العائلي .

**الكلمات المفتاحية** : الاستهلاك العائلي ، الدخل المتاح ، كينز ، دوزمبري ، براون ، نموذج VAR .